الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

المجلد الخامس - العدد السابع - أيار / مايو ١٩٩٨

Vol. 5. Issue 7. May 1998

قراءة في الخريطة السياسية السعودية من خلال أمراء الصحافة (ص: ١٤-١٥)

رفع الحظر بات وشيكاً والشركات الغربية تستعد لدخول ليبيا

المحادثات السرية في جنيف بين طرابلس وواشنطن تقترب من الحل!

لندن - «الميزان»

قالت مصادر ديبلوماسية في لندن لـ«الميزان»، إن رفع الحظر الدولي المفروض على ليبيا بسبب قضية «لوكربي» بات وشيكاً، ليس فقط لأن أهالي ضحايا الطائرة الأميركية التي انفجرت فوق اسكتلندا قبل سنوات باتوا راغبين في التسوية وطي صفحة تلك الحادثة، بل أيضاً لأنه تشكلت في الدوائر الغربية المعنية قناعات بأن ليبيا قد لا تكون هي المسؤولة عن الحادثة المذكورة.

وقالت تلك المصادر، إن أوساط الشركات الأميركية والأوروبية كان لها دور مهم من وراء الستار لاستعجال حل القضية مع ليبيا، «لأنها تجد فرصة كبيرة للدخول في مشاريع ليبية مجزية، خاصة وأن ليبيا تتمتع بوضع مالي جيد، إذ تقدر أموالها السائلة المجمدة حالياً في المصارف الغربية بسبب الحظر بما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار».

ومما سهل من هذا التطور، حسب تلك المصادر، تأكيد الشركات المعنية بتنفيذ مشروع «النهر العظيم» للسلطات الأميركية والأوروبية بأنه ليست لهذا المشروع أي صفة عسكرية كما أشيع، أو قابلية للاستخدام العسكري، بل هو مشروع مستقبلي حيوي يدل على بعد نظر القيادة الليبية واهتمامها بمصالح شعبها على المدى الطويل، نظراً الى تزايد الحاجة الى مصادر المياه لاغراض الشرب والاستخدام الزراعي.

وأكدت تلك المصادر لـ«الميزان»، أن محادثات سرية تجري منذ مدة في مدينة جنيف السويسرية بين مسؤولين ليبيين وأميركيين، لبحث تفاصيل عملية التطبيع بين الفريقين، وإرساء الأسس للعلاقات المستقبلية. وقالت تلك المصادر إن الليبيين تحفظوا على بعض الطروحات الأميركية بسبب «الخدوش العميقة التي تركتها الغارات الجوية على طرابلس في عام ١٩٨٦ في نفوس الشعب الليبي». ومن هذه التحفظات، على قول تلك المصادر، رفض الليبيين شراء طائرات «بوينغ» الأميركية لأسطولهم الجوي التجاري، «لأنه من غير المعقول اعتماد طائرات أميركية تذكر الليبيين بالطائرات الحربية التي اغارت عليهم».

وتقول تلك المصادر، إن الليبيين طالبوا الولايات المتحدة باعتذار علني عن تلك الغارات الجوية التي وقعت اثناء رئاسة رونالد ريغان، لكن الأميركيين أشاروا الى إنهم لا يستطيعون ذلك «لأنه يشكل سابقة تضع الولايات المتحدة في موقف حرج إزاء جملة من القضايا العالمية الأخرى، لكنهم يجدون أن تطبيع العلاقات بشكل إيجابي يغني عن ذلك، فيحفظ هيبة أميركا ويحقق مصلحة لليبيا».

ولم تستبعد المصادر المذكورة أن يقوم مسؤول ليبي بزيارة الى الولايات المتحدة في غضون الأشهر القليلة المقبلة، في حال التوصل الى اتفاق نهائي بين الفريقين.

وقالت تلك المصادر، إن الشركات الأميركية والأوربية «شمت رائحة التطبيع والاختراق القريب للمشكلة بما يكفل رفع الحظر»، فراحت تعد نفسها للدخول الى ليبيا من جديد بقوة، وإن بعض تلك الشركات استبق الأمور بإعداد دراسات ومخططات لمشاريع ليبية كبرى جرى تقديمها الى السلطات الليبية للموافقة بانتظار القرار الرسمي برفع الحظر، بحيث يبدأ العمل في تلك المشاريع فوراً.

ويبدو أن الشركات الألمانية، تليها الشركات الفرنسية والإيطالية، كانت سباقة الى مفاتحة الليبيين بالمشاريع وبالرغبة في المساهمة فيها. لكن تلك المصادر تقول إن كل شيء متوقف على نتيجة المحادثات الليبية - الأميركية، لأن الولايات المتحدة تريد حصة ملحوظة من تلك المشاريع، «خصوصاً في المجال النفطي وتطوير صناعة النفط والغاز في ليبيا».

قلوبهم معه وألسنتهم عليه!

دفع العرض الإسرائيلي بالانسحاب من الجنوب اللبنانيين الى وضع حرج، لأن المقصود منه تقديم عرض الى لبنان لا يستطيع أن يرفضه، وفي الوقت ذاته لا يستطيع قبوله. وبذلك أصبح لبنان في وضع الخاسر على الميلين. خاسر إذا قبل، وخاسر إذا رفض!

فلا عجب أن القيادات الحاكمة في بيروت اتخذت من العرض الإسرائيلي موقفاً موحداً، فيما عامة اللبنانيين منقسمون حياله بمشاعر مختلفة. وحتى بين القيادات الحاكمة، هناك من يعلن رفضه له بلسانه ويتمنى قبوله في قلبه.

ومما لا شك فيه، أن من أبرز أهداف العرض الإسرائيلي بصيغته المطروحة، الضغط على سوريا في محاولة مستمرة تحظى بعطف أميركي ضمني لفصل المسارين اللبناني والسوري، مما يجعل سوريا الطرف الأضعف في العملية، على الرغم من تأكيداتهم بأن العرض جدي وليست له اعتبارات جانبية. والسوريون بدورهم يدركون ذلك، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون ترك لبنان يفلت من الإطار الراهن الذي صنعوه بجهود وتضحيات كبيرة، ليجدوا أن هذا الإطار قد فرط بين عشية وضحاها.

والواقع أن الضغوط الإسرائيلية - الأميركية متعددة الأطراف. فهي لا تقتصر على الضغط على سوريا من لبنان، بل تشمل أيضاً الضغط على مصر وعلى المملكة العربية السعودية بشتى الذرائع وتحت مختلف العناوين. ولا يقلل من أهمية تلك الضغوط التنافر القائم بين إدارة كلينتون في أميركا وبين حكومة نتانياهو في إسرائيل. فالضغط على مصر يتخذ شكلاً قمعياً من حيث طرح المشكلة القبطية وخلق انشطار طائفي في المجتمع المصري، من خلال «قانون الأضطهاد الديني» الذي بعده الكونغرس الأميركي، ويدعو الى مقاطعة الدول التي تمارس مثل هذا الاضطهاد. وكذلك الأمر بالنسبة الى السعودية، حيث تحاول واشنطن استعجال مسألة خلافة فهد من جهة، وتوجيه الانتقادات للحكم السعودي لعدم سماحه لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية والتبشير بمعتقداتهم على الأراضي السعودية.

وفي الوقت ذاته لا نجد أحداً في أميركا ينتقد منع إسرائيل للإرساليات المسيحية بالتبشير في أراضيها، مما حمل ٥٠ إرسالية مسيحية في إسرائيل على غلق أبوابها خشية أن تصدر هذا المنع رسمياً بقانون من الكنيست؛ لكن المسألة اللبنانية تبقى أكثر حساسية، لأن التجاذب الإقليمي السابق كان من الأسباب الرئيسية لاندلاع الحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عاماً، وما زالت جذورها قائمة وتهدد بالنمو من جديد في حالة عودة لبنان الى مرحلة التجاذب الإقليمي السابقة. فالانسحاب الإسرائيلي من الجنوب مريح للبنان، لكنه في الوقت ذاته مزعج ومقلق لسوريا. والموقف اللبناني الرسمي كشف من جملة ما كشف، بالإضافة الى معضلة «قلوبهم معه والسنتهم عليه»، أن إسرائيل ما زالت تفضل الحلول التجزيئية المنفردة على فكرة السلام الشامل مع الأطراف العربية المعنية مجتمعة، لأنها تفقد جانباً من قدرتها التفاوضية. والشيء الأنسب لها كان ولا يزال استفراد الأطراف العربية واحداً واحداً. وكما انقض نتانياهو على عملية أوسلو مع الفلسطينيين، يتوخى من العرض اللبناني الانقضاض النهائي على فكرة مؤتمر مدريد الجماعية برعاية دولية.

مرة أخرى يجد لبنان نفسه في الخط الأمامي يدافع عن الغرب على حساب مصالحه!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: £E1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3.50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

احتدام المنافسة على ولاية العهد

واشنطن تستعجل حسم الخلافة السعودية!

واشنطن - «الميزان»

لم تفاجأ الدوائر السياسية في واشنطن بالانزعاج السعودي من الكشف الأميركي عن إدخال الملك فهد الى المستشفى لإجراء فحوصات طبية أخيراً، لكنها فوجئت بالإيحاء السعودي بأن ذلك يمثل تدخلاً فاضحاً في الشؤون الداخلية.

وقد تعمدت واشنطن إعلان الخبر في حينه، كما تقول مصادر أميركية عليمة، من أجل تسليط الأضواء على الارتباك الحاصل داخل المملكة بفعل مرض الملك فهد، في محاولة لاستعجال حسم مسألة الخلافة، على الرغم من ارتياحها لاكتساب ولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز المزيد من السلطة والصورة القيادية. وقالت تلك المصادر لـ«الميزان»، إن واشنطن ترغب في حسم مسألة الخلافة السعودية بوضوح قبل نهاية هذه السنة.

وترى المصادر الأميركية أن قضية اعتلاء الأمير عبدالله العرش لا خلاف عليها، لكن المطلوب الأساسي هو الاتفاق على ولاية العهد بعد اعتلائه العرش. ويفضل الأميركيون، كما يرشح من المداولات حول الموضوع، أن تكون ولاية العهد لأمير من الجيل الجديد، لأن ذلك أضمن للاستقرار على المدى البعيد.

وقد زاد الاهتمام بالمسألة عندما أعلن الأمير طلال بن عبد العزيز، وهو من المقربين حالياً الى الأمير عبدالله، بأنه ليس هناك ما يقضي بأن تؤول ولاية العهد تلقائياً الى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، مما فُسر على أنه أول اعتراض رسمي من داخل العائلة السعودية على إناطة ولاية العهد بالأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والمفتش العام للطيران، الذي يشغل منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء. ويتردد في الدوائر السياسية الأميركية أن واشنطن تميل الى إناطة ولاية العهد بالأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية ونجل الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز كخيار أول، لكنها لا تمانع أي خيار آخر من قبل العائلة شرط أن يكون من جيل الأمراء الشبان.

كذلك فُسِّر كلام الأمير طلال بأن نجله الأمير الوليد بن طلال له الحق كغيره من أحفاد عبد العزيز في أن يكون ولياً للعهد، بأنه ترشيح غير مباشر لنجله، المعروف في الأوساط المالية والسياسية العالمية، ليكون ولياً للعهد.

لكن الرأي السائد حتى الآن في واشنطن، يشير الى تردد الأمير عبدالله في اتخاذ مثل هذه الخطوة الجذرية في الظروف الراهنة، خصوصاً مع تمسك شريحة واسعة وقوية من الأمراء بإبقاء الملك فهد على العرش ولو بشكل صوري، مما يجعله أكثر ميلاً الى الاستمرار في التقاليد المرعية، مما يعني أن الأمير سلطان ما زال الأوفر حظاً في ولاية العهد.

قرار الانسحاب الإسرائيلي يوحد من «فوق» ويقسم من «تحت»!

ابو ظهر الحريري ونتانياهو ابو ظهر

(راجع الصفحة ٣)

بسبب ارتفاع «الدولرة» والضغوط المتزايدة على سعر صرف الليرة

«البنك المركزي» يتبع أساليب غير منهجية بتأجيل سداد سندات الخزينة!

تعرّض ميزان المدفوعات اللبناني في الآونة الاخيرة الى ضغوط ملحوظة، بسبب الهبوط في الرساميل الوافدة. وقد كان لذلك اثر على احتياطي «البنك المركزي» في اطار تدخله للحفاظ على سعر صرف الليرة بفعل تعرضها لضغوط اشد من السابق.

ففي الشهر الاول من هذه السنة وحده، انفق مصرف لبنان ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار من احتياطيه لدعم سعر صرف الليرة في السوق. وكان احتياطي «البنك المركزي» حتى نهاية السنة الماضية، قد هبط بحوالى مليار و١٨ مليون دولار. وهذه الضغوط التي تراكمت بفعل عوامل متعددة منها الاضطراب في اسواق المال العالمية، وهبوط الاستثمارات الاجنبية، خصوصاً في سندات الخزينة، حملت بعض الدول العربية على الاسراع في حذو المملكة العربية السعودية بايداع مبالغ بالدولار لدى «البنك المركزي». وكانت المملكة السعودية في السنة الماضية قد أودعت من خلال «البنك الاهلي التجاري» السعودي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار بالاضافة الى تقديم قروض عاجلة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

وتقول مصادر مصرفية لبنانية، انه بعد زيارة الرئيس الياس الهراوي الى ابوظبي لافتتاح المبنى الجديد للسفارة اللبنانية هناك، وعدت حكومة ابوظبي بايداع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار على النمط ذاته، وكذلك الكويت، التي وعدت بوديعة مقدارها ٢٥٠ مليون دولار، ومن المنتظر ان تأتي ودائع اضافية من كل من قطر وسلطنة عمان. وهذه الودائع جميعها تشكل تقريباً حوالى المليار دولار، وهو مبلغ يقارب الهبوط في احتياطي مصرف لبنان خلال السنة الماضية.

وهذه الودائع مجمدة لمدة ثلاث سنوات بفائدة متدنية نسبتها ٥٪.

وكانت جمعية المصارف اللبنانية، قد نشرت اخيراً تقريراً حول الوضع الاقتصادي العام في البلاد، وما هو متوقع له في هذه السنة، اشار الى ان الضغوط على الليرة اللبنانية لم تتوقف خلال الاشهر الستة الماضية، الامر الذي خفّض احتياطي «البنك المركزي» اللبناني من العملات الأجنبية بنسبة ١٦٪ حتى شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي.

وقال التقرير، ان الاحتياطي الصافي للبنك المركزي واصل هبوطه نتيجة لتدخل البنك في سوق القطع الاجنبي لدعم الليرة اللبنانية.

والاحتياطي الصافي للبنك المركزي، الذي هبط من ٢,٩٧٠ مليار دولار في نهاية السنة الماضية الى ٢,٤٩١ مليار دولار في شهر كانون الثاني/ يناير من السنة الجارية، يستثني الودائع العائدة الى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لدى «البنك المركزي».

ارتفاع اسعار الفائدة

وبالنظر الى هذا الواقع، اضطر «البنك المركزي» الى التوقف عن خفض اسعار الفائدة المحلية بعد سلسلة من التخفيضات الملحوظة منذ عام ١٩٩٦، الامر الذي ابقى اسعار الفائدة المحلية مرتفعة كثيراً، فانعكس ذلك سلباً على القطاع الخاص وقدرته الاقتراضية مما زاد من تباطؤ حركة النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة.

وقد عمد «البنك المركزي» الى التراجع عن سياسة خفض الفائدة المحلية بسبب تزايد الدولرة في الاقتصاد المحلي لاعتبارات عديدة أهمها المخاوف من انهيار سعر الصرف من جهة، وخروج رساميل محلية الى الخارج بالدولار، من جهة ثانية.

وهذا جعل من الاصعب على البنوك اللبنانية ان تقدم تسليفات بالليرة اللبنانية الى القطاع الخاص بتلك الاسعار المرتفعة للفائدة.

وفي خطوة أخرى، عمد «البنك المركزي» ايضاً الى طريقة غير منهجية في مدفوعاته لسداد سندات الخزينة المستحقة، حيث لجأ الى تأجيل تلك المدفوعات بدعوة الدائنين الى تمديد آجال استحقاق سنداتهم على الدولة بفائدة اعلى من الفائدة المحررة بها اصلاً.

والسندات المطلوب تمديدها هي تلك التي يقرب اجل استحقاقها في غضون الاشهر الستة المقبلة وخلال ١٢ شهراً من الآن.

ثم راح «البنك المركزي» يشجع حاملي السندات الحكومية على مبادلتها الى آجال اطول تصل الى سنتين، أي انها بمثابة سندات جديدة بفائدة اعلى من الفائدة السائدة حالياً. وبالنظر الى ارتفاع نسبة الدولرة وهبوط الاموال المصرفية بالليرة اللبنانية نتيجة لذلك، مما اثر على قدرة المصارف من حيث الاكتتاب في سندات الخزينة، راح «البنك المركزي» يطرح هذه السندات على الجمهور مباشرة بفائدة مضاعفة تقريباً. اذ عرض على المواطنين الراغبين في شراء سندات الخزينة لمدة سنتين فائدة نسبتها ٢١٪.

ومن العوامل التي دفعت «البنك المركزي» الى تمديد آجال السندات، واستدراج الجمهور الى الاكتتاب فيها بفائدة عالية، ملاحظته المؤكدة ان حاملي السندات عندما يستحق سدادها لحسابهم يلجأون فوراً الى تحويل قيمة سنداتهم من الليرة الى الدولار، الامر الذي يزيد من حركة الدولرة في وقت يعمل «البنك المركزي» على التخفيف منها. إذ إن تحويل عائدات السندات بالليرة اللبنانية الى الدولار يتناقض تناقضاً راسياً مباشراً مع سياسته المتبعة.

بالتزامن مع انتقاد مجموعة الدول السبع لمؤسسات التصنيف العالمية

«بنك عودة» يطالب بفصل تصنيف المصارف عن الإقتصاد الوطني!

في الوقت الذي المحت فيه مجموعة الدول السبع، ومعها «صندوق النقد الدولي» و«بنك التسويات الدولي» في «بال»، الى تحذير مؤسسات التصنيف العالمية لأن طريقة تصنيفها كانت من الاسباب المساهمة في الانهيارات الأسيوية الاخيرة، ناشد سمير حنا، المدير العام «لبنك عودة»، ممثلي وكالات التصنيف العالمية، ان تعيد النظر في تصنيفها للمصارف اللبنانية التي حققت نتائج باهرة خلال السنوات الأخيرة.

وكان وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية الاولى السبع في العالم قد عقدوا اجتماعاً في واشنطن اخيراً للتداول في معالجة الازمة المالية الآسيوية. وقد تزامن هذا التحذير الدولي مع دعوة مدير «بنك عودة» في الاتجاه ذاته، خلال ندوة استمرت يومين عقدت في مقر البنك في بيروت.

والرأي السائد في الاوساط المالية العالمية، وما تؤكده المصارف اللبنانية، ان التصنيفات السلبية او المتحفظة التي تصدرها الوكالات العالمية المختصة لا تشجع المستثمرين الاجانب على الاستثمار في الاسواق المعنية.

لكن المقاييس المتبعة في وكالات التصنيف للإقتصاد العام تنعكس على المصارف المحلية من غير مبرر في كثير من الاحيان، وهذا هو الاطار الذي بنى عليه «بنك عودة» دعوته الاخيرة.

ذلك ان وكالات التصنيف تعتمد ١٢ مقياساً لتقويم البلدان والمصارف، تشمل فيما تشمل، مستوى الدين العام، واسعار الفائدة، واستقرار العملة المحلية، والسياسات الضريبية والمالية، وتسليفات المصارف. ففي رأي «بنك عودة» ان وكالات التصنيف تعطي البلدان المضطربة سياسياً صورة سلبية من غير اعتبار لنمو القطاع المصرفي فيها.

لكن بعض المحللين يقول ان التصنيفات التي تصدرها الوكالات العالمية ليس لها تأثير يذكر على نظرة المستثمرين الجديين.

اما سمير حنا، مدير عام «بنك عودة»، فانه يطالب وكالات التصنيف العالمية بالنظر الى المصارف على أنها قائمة بذاتها من غير ربط مباشر لها بالوضع الاقتصادي العام.

وكانت تلك الوكالات قد حذرت لبنان من أنها سوف تخفض درجة تصنيفه بنسبة كبيرة اذا اخفق في معالجة المشكلة المزمنة من حيث تفاقم الدين العام، الذي بلغ في لبنان اخيراً اكثر من ١٥ مليار دولار.

والحجة التي ترتكز عليها دعوة الفصل بين أوضاع المصارف واوضاع الاقتصاد العام في لبنان، تقوم على اساس ان ٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي يتولد من القطاع الخاص الامر الذي يشير الى ضآلة دور الحكومة في التأثير على اقتصاد البلاد. وقال سمير حنا، ان ميزانيات المصارف المحررة بكاملها مائة في المائة بالليرة اللبنانية، تبين ان ٣٥٪ من هذه الميزانيات تمثل نسبة السيولة، ليخلص الى القول ان اللبنانيين يثقون بمصارفهم اكثر مما يثقون بعملتهم، مقارناً بين التدفقات الرأسمالية الى لبنان، التي تشكل ٩٠٪ من القروض، وبين اسرائيل حيث تشكل تلك التدفقات ١٠٪ من القروض، مؤكداً ان المصارف اللبنانية، اكثر قوة وسلامة من معظم البنوك في الدول المجاورة.

لكن مدير «بنك عودة» في الوقت ذاته دعا المصارف اللبنانية بدورها الى المزيد من الشفافية والكشف عن احوالها الحقيقية وانتهاج ارفع المستويات في العمل المصرفي، كما دعا البنوك اللبنانية الى المزيد من الاستثمار في الاسواق العالمية والتركيز اكثر على التمويل الطويل الاجل، لكي يرى المستثمرون فرصة جيدة في القطاع المصرفي اللبناني في سعيها الى البحث عن اسهم رخيصة، مؤكداً ان الاسهم اللبنانية غير رخيصة، وبالتالي فانه يتعين على المستثمرين ان يقتنعوا بقيمة هذه الاسهم. وفي النتيجة ترى المصادر المصرفية صعوبة حقيقية امام هذا الفصل المطلوب على الرغم من الفارق الكبير بين اداء المصارف اللبنانية والاداء الاقتصادي العام، لأنه مهما كانت حجة الفصل قوية تبقى هنالك ثلاثة عوامل معوّقة للمصارف ناشئة من الوضع الاقتصادي في مقدمتها الدين العام المتفاقم، والسيطرة المحكمة للبنك المركزي على السياسة النقدية، والمخاوف الكبيرة من انهيار سعر الصرف في ظل الاوضاع الراهنة.

تفاقم العجز في الميزان التجاري

هبوط الصادرات اللبنانية بنسبة ٣٧٪

زاد العجز في ميزان لبنان التجاري خلال سنة ١٩٩٧ بمبلغ ٢٧٣ مليون دولار عما كان عليه في سنة ١٩٩٦، إذ بلغ العجز في السنة الماضية ٦٧١٤ مليون دولار، مقابل ٦٥٤١ مليون دولار في سنة ١٩٩٦.

والواقع أن حركة الاستيراد قد هبطت بنسبة ١,٤٪ لكن هذا الهبوط مرده الى التباطؤ في حركة النمو الاقتصادي، وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، فلا يشكل تغيراً جذرياً للنمط التاريخي من حيث اعتماد لبنان على الاستيراد من الخارج.

لكن الظاهرة الاهم هي هبوط الصادرات اللبنانية الى الخارج بنسبة كبيرة بلغت بالقيمة الاسمية حوالى ٣٧٪ أي ما يعادل ٢٦,٦٪ بالقيمة الفعلية المعدلة. وهذا الوضع ليس صحياً بالنسبة الى الصناعة اللبنانية التي ضاعفت جهودها في الآونة الاخيرة لدخول السوق العراقية لكي تعوض بها عن تقلص اسواقها التقليدية، خصوصاً في الخليج حيث نشأت صناعات منافسة.

والسبب الرئيسي في هبوط الصادرات الصناعية اللبنانية، ضعف قدرتها التنافسية بسبب ارتفاع كلفة الانتاج من جهة، وبسبب ارتفاع الفوائد المصرفية التي تحد من امكانية قيام استثمارات جديدة. ومع ذلك بقيت دول الخليج هي الاسواق الرئيسية للصادرات اللبنانية التي تتوزع جغرافياً على النحو الآتي:

المملكة العربية السعودية ١٥,١٪
دول الامارات العربية المتحدة ٩,١٪
الولايات المتحدة الاميركية ٦,١٪
سوريا ٥,٩٪ فرنسا ٥٪ الكويت ٤,٥٪

اما الدول الرئيسية التي يستورد منها لبنان فتأتي حسب الترتيب الآتي:

ايطاليا ١٣,٢٪ فرنسا ٩,٥٪
الولايات المتحدة ٩,٢٪ المانيا ٨,٧٪ سويسرا ٦,٦٪ بريطانيا ٤,٤٪

تأتي في طليعة المواد التي يستوردها لبنان من الخارج المعدات الكهربائية التي تبلغ نسبتها ١٥,٥٪ من المجموع. تليها السيارات والشاحنات بنسبة ٩,٩٪ والمنتوجات المعدنية بنسبة ٩,٦٪ والمعادن بنسبة ٨,١٪ والمجوهرات بنسبة ٧,٧٪ والمنتوجات الكيماوية بنسبة ٧,٢٪.

اما ميزان تجارة المواد الغذائية فقد شهد عجزاً مقداره ١,٣٦ مليون دولار هي قيمة الفارق بين ما استورده لبنان من الخارج وبين صادراته الغذائية، فهو لاول مرة يستورد من الاغذية اكثر مما يصدّر.

اما الصادرات اللبنانية الرئيسية الى الخارج فتأتي في طليعتها منتوجات النسيج بنسبة ١٧,١٪ من المجموع، تليها المنتوجات الكيماوية ١٥,٣٪ فالمنتوجات المعدنية ١٤,٩٪ والمواد الكهربائية ١٤,٧٪ والمجوهرات بنسبة ١٤,٧٪ والفاكهة والخضار بنسبة ١٤٪.

وهذه الفئات الرئيسية تشكل مجتمعة نسبة ٩٠٪ من مجمل الصادرات اللبنانية الى الخارج.

والملاحظ ان نسبة الصادرات الى الواردات قد هبطت من ١١٪ الى ٨,٢٪ كما ان استيراد لبنان من المكائن والمعدان الصناعية قد هبط بنسبة ١١٪ مما يشير الى تقلص نمو القطاع الصناعي.

قرار الانسحاب الإسرائيلي يوحد الحكم في القمة ويقسم القوى السياسية من تحت

الحريري كان على علم بمقابلة مردخاي في «الوطن العربي» والمصريون نصحوا بعدم نشرها!

تحليل سياسي:

تفاعل القبول الرسمي الاسرائيلي بتنفيذ القرار ٤٢٥ الداعي الى انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان، تفاعلاً مربكاً انعكس على الاوضاع السياسية الداخلية في لبنان وفي اسرائيل والى حد كبير في العلاقات الاقليمية والدولية بين سوريا ولبنان واسرائيل من جهة، ودول اوروبية والولايات المتحدة من جهة ثانية.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه اللبنانيون والسوريون أن الطرح الاسرائيلي المستجد لمسألة الانسحاب من جنوب لبنان هو مناورة تهدف الى فك المسار اللبناني عن المسار السوري، في محاولة لعزل سوريا والضغط عليها، راح الاسرائيليون يحاولون اقناع القوى الدولية المعنية بأن قرارهم جدي وليس من قبيل المناورة.

وفي واشنطن من يقول انه اذا كان في الامر مناورة، فان تلك المناورة جرت داخل اسرائيل لحمل رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو على قبول القرار ٤٢٥ لأنه كان في الأصل ممانعاً لفكرة الانسحاب.

المسرح اللبناني

قبل القرار الرسمي من مجلس الوزراء الاسرائيلي بقبول الانسحاب، كان المسرح السياسي اللبناني ملبداً بالغيوم نتيجة للخلافات والصراعات والمماحكات بين اقطاب الترويكا الحاكمة (الهراوي وبري والحريري)، وقد زاد من تلك المماحكات اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي وطرح فكرة تعديل الدستور امام مجلس النواب على نحو يفتح امكانية التمديد مرة ثانية للرئيس الهراوي.

لكن الطرح الاسرائيلي لمسألة الانسحاب أعاد تغطية الخلافات في قمة الحكم بفعل حتمية توحيد الموقف مع سوريا في مواجهة الطرح الاسرائيلي. ومع ان هذا التطور اعاد اللحمة بين اقطاب الحكم بفعل الضرورة الاقليمية، فقد ظهرت بوادر انقسام من تحت بين القوى السياسية، حيث برز ان هناك فئة سياسية، خصوصاً في اوساط المعارضة المسيحية، (شمعون، عون، الجميل) وبقايا «القوات اللبنانية»، تميل الى قبول العرض الاسرائيلي، بل اعتبرته فرصة جيدة للبنان يجب عدم التفريط فيها.

التحركات الديبلوماسية

والى جانب التفاعلات التي احدثها القرار الاسرائيلي داخل الوضع السياسي اللبناني في اتجاهات مختلفة، «من فوق» و«من تحت»، انطلقت تحركات ديبلوماسية على الصعيد العالمي حاول الاسرائيليون من خلالها اقناع فرنسا في الدرجة الاولى بالتدخل لدى سوريا لتطمينها واقناعها بأن الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان ليس موجهاً ضدها. وقد المح نتانياهو بنفسه الى ذلك في لقائه مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الذي زار إسرائيل أخيراً في إطار جولة له في المنطقة بصفته يرأس حالياً «الاتحاد الاوروبي».

كذلك قام المسؤولون اللبنانيون والسوريون بحملة ديبلوماسية، تركزت ايضاً على فرنسا، حيث قام نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع بزيارة الى باريس لهذه الغاية. كما قرر اللبنانيون ان يتوجه رئيس الحكومة رفيق الحريري ووزير الخارجية فارس بويز بجولة عالمية لشرح وجهة النظر اللبنانية.

وفي الوقت ذاته، قام الرئيس السوري حافظ الاسد بزيارة الى مصر استطاع خلالها اقناع الرئيس المصري حسني مبارك بتبني الموقف السوري - اللبناني المشترك من المسألة.

البعد الايراني

غير ان المسألة الاكثر حساسية في الموضوع، هي الموقف الايراني الذي يبدو ان هنالك نوعاً من الانقسام حوله داخل طهران، في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الايرانية الى التقرب من الولايات المتحدة وفتح حوار معها بغية تطبيع العلاقات.

وأهمية الموقف الايراني تعود الى سببين رئيسيين:

اولهما، العلاقة الاستراتيجية الوطيدة بين سوريا وايران، بحيث يصعب القول بأن ايران يمكن ان تتخذ موقفاً غير مقبول من السوريين.

ثانيهما، ان قوة المقاومة الاساسية في جنوب لبنان ضد اسرائيل ترتكز على «حزب الله» المدعوم من ايران، وبالتالي فان الانسحاب الاسرائيلي سوف ينعكس في الدرجة الاولى على المقاومة اللبنانية.

لكن «حزب الله» وان كان مدعوماً من ايران فانه لا يستطيع التحرك في مناخ متعارض مع سوريا.

إلا ان المناخ الجديد في ايران بعد انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية، ومحاولاته العلنية، للتقارب مع الولايات المتحدة، أتاح لمواقع معينة في ايران ان تطلق رسائل مؤداها ان ايران في النتيجة لا تمانع في الانسحاب الاسرائيلي باعتبار ان ذلك يحقق الهدف الاساسي للمقاومة، أي تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، اذا ادى ذلك الى سياسة اميركية جديدة تجاه ايران.

واصحاب هذا التوجه في طهران يقولون ان «حزب الله» في هذه الحالة سوف يتحول الى قوة سياسية عادية الى جانب القوى السياسية اللبنانية بعد انتفاء ضرورة المقاومة المسلحة ضد اسرائيل.

مردخاي و«الوطن العربي»

ومما لفت انظار المراقبين الديبلوماسيين واجهزة الاستخبارات ان وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي، هو الذي اخذ المبادرة داخل اسرائيل في طرح موضوع الانسحاب من جنوب لبنان.

ويقال ان مجموعة من كبار الموظفين في الدولة الاسرائيلية، خصوصاً في وزارة الخارجية، هم الذين اقنعوا مردخاي بالفكرة مع ان هؤلاء، في غالبيتهم ينتمون الى «حزب العمل» المعارض. وقد عمد هؤلاء الى ترتيب مقابلة صحافية لوزير الدفاع مردخاي مع مجلة «الوطن العربي» لصاحبها الصحافي اللبناني وليد ابو ظهر، بغية اقناع الدول العربية بجدية الطرح الاسرائيلي. لكن مجلة «الوطن العربي»، بعد حصولها على المقابلة المذكورة، امتنعت عن نشرها الامر الذي اثار في الاوساط الصحافية العربية جملة من التكهنات والتحليلات.

ذلك أن مجلة «الوطن العربي»، التي صدرت في باريس في اواخر السبعينات بدعم من الرئيس العراقي صدام حسين، عادت بعد حرب الخليج الثانية فارتدت عليه، لابسة العباءة السعودية هذه المرة، ويدعم من رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، الذي تربطه بصاحب المجلة علاقة خاصة لكونهما من ابناء بلدة واحدة هي صيدا في جنوب لبنان.

وتقول مصادر اميركية ان رفيق الحريري في البداية كان ميالاً الى قبول التوجه الاسرائيلي الجديد، بل ربما كان مراهناً عليه، قبل اضطراره بعد المشاورات مع السوريين الى اعلان موقف مختلف.

وبسبب هذه العلاقة بين الحريري وابو ظهر قيل في الاوساط الصحافية العربية واللبنانية خصوصاً، ان الحريري هو الذي اشار على ابن بلدته ان يمتنع عن نشر مقابلة مردخاي.

لكن هناك آراء صحافية اخرى تفيد بأن صاحب «الوطن العربي» عندما عرض المقابلة مع مردخاي على كبار المحررين في مجلته، انقسم هؤلاء المحررون بين مؤيد ومعارض، ويقال إن من بين الذين ابدوا نشر المقابلة الصحافيان الفلسطينيان المعروفان نبيل خوري وشفيق الحوت.

وهناك رأي آخر يقول، ان صاحب المجلة عرض المقابلة على المسؤولين المصريين، لأن مجلته تصدر في مصر حالياً، وان الدوائر المصرية هي التي اشارت عليه بعدم النشر.

وهناك ايضاً من يقول ان صاحب مجلة «الوطن العربي» تردد في النشر لأن «مقابلة» مردخاي تضمنت هجوماً قاسياً على سوريا مبطناً بالتهديد.

وهناك علامات استفهام اخرى حول كيفية اجراء المقابلة المذكورة، او كيفية الاتصال بين المجلة والدوائر الاسرائيلية، ومن هي الجهة التي اجرت المقابلة؟

هذه التساؤلات لا تجد في الوقت الحاضر اجوبة نهائية. لكن الصحافي الاسرائيلي ايهود يعاري، المعلق في التلفزيون الاسرائيلي، اشار في مقال له نشرته جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية الى انه لم تجر مقابلة بالمعنى المتعارف عليه، بل ان هذه «المقابلة» اعدت في اسرائيل وسلمت الى مجلة «الوطن العربي». وقال يعاري ان رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو فوجئ بالأمر، وان ذلك دفعه الى الموافقة في مجلس الوزراء على طرح مردخاي.

الموقف السوري

تقول الدوائر الديبلوماسية الاوروبية، انه لولا الموقف السوري الحازم من الموضوع منذ البداية، لكان الطرح الاسرائيلي قد حقق اختراقات مهمة على الصعيد العربي والدولي، ولهذا لم يجد الموضوع قبولاً علنياً في العالم العربي إلا من الحكومة الأردنية. وتعتقد تلك الدوائر بأنه كان هناك تأييد ضمني من أكثر من دولة عربية مهمة، لو لم تسارع دمشق الى إعلان رفضها.

وكذلك الامر بالنسبة الى الجهات الدولية، لأن الاسرائيليين يعتقدون بأن مقترحاتهم بشأن لبنان لقيت تفهماً من قبل وزارة الخارجية الاميركية، ورئيس وزراء بريطانيا طوني بلير (والاتحاد الأوروبي)، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان وحتى من حكومة ليونيل جوسبان في باريس.

ولذلك كما تقول هذه الدوائر، بات من الاصعب على اسرائيل ان تقنع بقية العرب والعالم بأن الصيغة الجديدة تحت عنوان: «لبنان اولاً والجولان ثانياً» ليست مؤامرة او مناورة ضد سوريا كما طرحتها السوريون.

غير ان الدوائر الديبلوماسية الاوروبية تساورها شكوك من نوع مختلف لا تتعلق بسوريا بقدر ما تتعلق بالفلسطينيين، لأن بعض هذه الدوائر يعتقد ان الطرح الإسرائيلي بخصوص لبنان غايته الاساسية الالتفاف على الفلسطينيين، وصرف الانظار والضغوط عن تلكؤ حكومة نتانياهو ومماطلاتها في تنفيذ اتفاقيات اوسلو مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي محاولة للتخفيف من المعارضة السورية للمشروع، راح الاسرائيليون يؤكدون ان قرار انسحابهم من لبنان لا يستتبع عقد معاهدة سلام مع لبنان او الدخول في اتفاق عسكري معه، وان كل ما يطالب به الاسرائيليون هو عقد لقاء بين الضباط الاسرائيليين والضباط اللبنانيين باشراف الامم المتحدة للتفاهم على اجراءات الانسحاب والتدابير الامنية اللاحقة، حتى من غير ان يكون هذا التفاهم مكتوباً.

جيش لحد

في السابق وخصوصاً ايام حكومة اسحق رابين، كان موضوع «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة الجنرال انطوان لحد من العقبات الاساسية امام اي تفكير اسرائيلي بالانسحاب من جنوب لبنان.

بل إن رابين قبل مقتله، عندما المح الى الاستعداد للانسحاب من الجنوب اللبناني، اشترط اعادة ضم قوات انطوان لحد الى الجيش اللبناني النظامي، وهو أمر رفضه لبنان ورفضه رفضاً قاطعاً.

لكن في الوقت الحاضر، لم يعد «جيش لبنان الجنوبي»، يشكل مثل هذه العقبة بسبب المواقف المعلنة حديثاً من قبل رئيس الحكومة الاسرائيلي نتانياهو، ومن قبل «حزب الله» الذي يقود المقاومة في الجنوب.

ذلك ان رئيس الحكومة الاسرائيلية سحب الاشتراط بضم قوات لحد الى الجيش اللبناني، كما ان «حزب الله» طالب اكثر من مرة باصدار عفو عام عن اللبنانيين الذين انخرطوا في جيش لحد الى جانب اسرائيل.

الاجراءات المقترحة

وللمزيد من محاولات التخفيف من المعارضة السورية - اللبنانية للانسحاب الاسرائيلي، ظهرت اقتراحات متعددة لوضع المسألة في الاطار الدولي، اي بكفالة الولايات المتحدة وهيئة الامم المتحدة. فهناك اقتراح يقضي بتعيين جنرال اميركي قائداً للقوات الدولية في جنوب لبنان، بحيث يكون ذلك ضماناً دولياً للسيادة اللبنانية على أراضيها المحتلة حالياً، وضمان امن الحدود الاسرائيلية من جهة ثانية.

وهناك اقتراح آخر، باستصدار قرار في مجلس الامن الدولي، يتضمن آلية الانسحاب وتطبيق القرار ٤٢٥ على غرار القرار ٣٣٨ الداعي الى عقد مؤتمر للسلام لتنفيذ القرار ٢٤٢.

لكن الولايات المتحدة، كما يبدو، غير متحمسة لهذا الطرح لسببين:

السبب الاول، ان واشنطن تفضل متابعة تنفيذ القرارات والاتفاقات المتعلقة بالفلسطينيين.

السبب الثاني، انها لا تتوقع النجاح في أي مسعى تقوم به لاقناع الحكومة السورية بتغيير موقفها.

ويبدو ان رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير، كان مقتنعاً بوجهة النظر الاميركية عندما دعا الاسرائيليين والفلسطينيين الى الاجتماع في لندن لمتابعة تنفيذ اتفاقيات اوسلو واقرار المقترحات الاميركية التي تقدمت بها ادارة كلينتون لكنها لم تعلن بعد رسمياً.

حملة خارجية لـ «القوات اللبنانية» لإطلاق سراح سمير جعجع

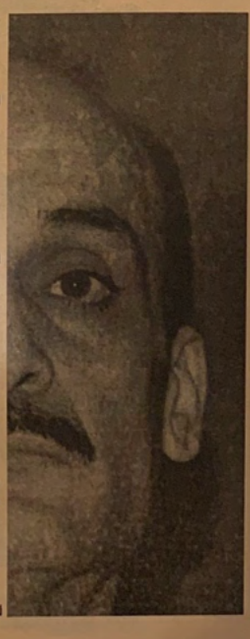

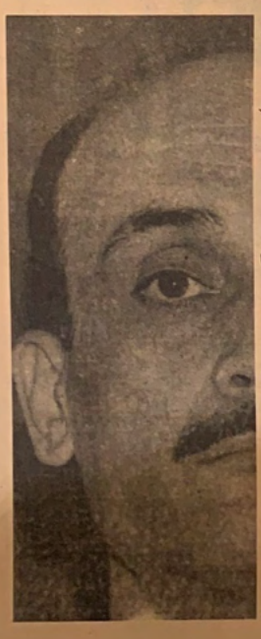

قامت «القوات اللبنانية» بحملة واسعة في الخارج لاطلاق سراح قائدها المسجون في بيروت الدكتور سمير جعجع، وزعت خلالها منشورات باللغات الاجنبية بعنوان: «رجل المستقبل: اربع سنوات في السجن»، تضمنت نبذة عن جعجع وظروف قيادته لـ «القوات اللبنانية»، بعد مقتل مؤسسها بشير الجميل، كما تضمنت عرضاً لأفكاره وتصوراته بشأن لبنان ومستقبله.

ويرى بعض المراقبين، ان توقيت هذه الحملة الآن له دلالات سياسية معينة بسبب تزامنها مع الجدل والمناورات والتحركات السياسية والديبلوماسية بشأن الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان، وما تتوقعه «القوات اللبنانية» من تغيير قد يطرأ على الخريطة السياسية اللبنانية من جراء ذلك مما يخلق ظروفاً ملائمة لعودتها الى نشاطها السابق.

غـزة-اريـحـا

في تقرير أعده «البنك الدولي» أطرى على الأداء المالي

البطالة تزداد ومعها الإستهلاك وشك في الإبقاء على ٨٠ ألف موظف حكومي!

❐ في تقرير جديد صدر عنه أخيراً قدر «البنك الدولي» ان هناك ما يزيد عن ٨٠ الف موظف حكومي في السلطة الوطنية التي تشرف على غزة - اريحا، مشيراً الى ان هناك مخاوف متزايدة حول ما اذا كانت هذه السلطة ستتمكن من الابقاء على هذا المستوى من التشغيل في القطاع العام من دون اي تأثيرات عكسية على الاداء المالي.

ويشير «البنك الدولي» في تقريره انه «يبدو ان هناك انعكاساً جزئياً للتنوع في الوظائف العامة التي تؤديها السلطة الفلسطينية، وجزئياً للمحاولة المتعمدة للسلطة لتوفير فرص عمل في القطاع العام».

واضاف «خلال سنة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ كان الازدياد الاكبر في قوة الشرطة لكن ازدياد التوظيف استمر خلال سنة ١٩٩٧ مع ان حجم القطاع العام استمر بالتوسع».

واستناداً الى التقرير الذي اعدته بعثة البنك المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة الربع الاخير من سنة ١٩٩٧ فان اعداد الموظفين في القطاع المدني ارتفعت من نحو ٣٠ الفاً في بداية سنة ١٩٩٥ الى قرابة ٤٩ الفاً في نهاية الربع الثالث من سنة ١٩٩٧. بالمقابل فان اعداد افراد الشرطة الفلسطينية ارتفع من قرابة ١٩ الفاً الى ما يقارب ٣٢ الفاً في الفترة ذاتها.

وقد استقى «البنك الدولي» معلوماته من دراسات وزارة المالية الفلسطينية و«صندوق النقد الدولي»، التي تشير ايضاً الى ان مرتبات موظفي الخدمة المدنية ارتفع من قرابة ٦٠ مليون دولار في الربع الاول من سنة ١٩٩٧ الى قرابة ٨٢ مليون دولار في الربع الثالث من السنة ذاتها. مقابل انخفاض في مرتبات الشرطة الفلسطينية من ٥٥ مليون دولار في الربع الاول من سنة ١٩٩٧ الى قرابة ٤٢ مليون دولار في نهاية الربع الثالث من السنة ذاتها.

وقوم «البنك الدولي» الاداء المالي للسلطة الفلسطينية في الثلاثة ارباع الاولى من سنة ١٩٩٧ بالمرضي وقال «لقد سجلت السلطة الفلسطينية فائضاً مالياً جارياً للربع الاول والثالث بينما شهد الربع الثاني عجزاً ضئيلاً في ميزانية المصاريف الجارية. واضاف: «ان الناتج المتوقع للعام هو عجز مالي جار بقيمة ٥٠ مليون دولار وممكن ان يكون اقل من ذلك وهو اقل بنسبة ضئيلة من التوقعات في بداية السنة.

وتعزى هذه النتيجة الجيدة التي حققت على الرغم من التأثير السلبي للاغلاق الإسرائيلي الى المجهود القوي في مجال جمع العائدات المحلية».

وفي هذا الصدد يشير التقرير الى ان جمع الضرائب المحلية بقي يتأرجح ما بين ٥١ الى ٥٤ مليون دولار كل ربع خلال سنة ١٩٩٧ منوهاً الى ان أعلى نسبة في جمع الضرائب سجلت خلال الربع الثالث من العام وقال «اما احسن اداء فقد كان في مجال جمع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والرسوم الضريبية بينما كانت عمليات جمع رسوم الجمارك محبطة بشكل اكبر». واضاف التقرير، «ان عملية جمع العائدات غير الضريبية حقق اداء احسن من المتوقع حيث وصل ما بين ٢٨ و٣٧ مليون دولار خلال كل ربع اما عملية جمع عائدات التخليص فقد شهدت هبوطاً من ١٢٦ مليون دولار في الربع الاول الى ١٠٥ ملايين دولار في الربع الثالث من سنة ١٩٩٧».

ويخلص «البنك الدولي» في تقويمه لهذه المعطيات الى التأكيد على ان الانفاق العام للثلاثة ارباع الاولى من السنة تعكس تقييدات مالية ملحوظة من قبل السلطة الفلسطينية وقال «في الربع الاول تمت المحافظة على مستوى معتدل من الانفاق الذي كان ١٨٨ مليون دولار بينما كانت وزارة المالية تنتظر اقرار الميزانية من قبل المجلس التشريعي». واضاف: «مباشرة بعد اقرار الميزانية بشكل ناجح في شهر نيسان/ ابريل ارتفع مستوى الانفاق الجاري الى ٢٠٠ مليون دولار في الربع الثاني، لكن في الربع الثالث هبط الانفاق الجاري عاكساً بذلك ازمة المديونية خلال فترة الاغلاق عندما حجزت السلطات الاسرائيلية عائدات عمليات التخليص».

وتابع «البنك الدولي» في تقريره المسهب: «بقيت عمليات صرف رواتب الشرطة على مستوى ثابت الا ان رواتب العاملين في الخدمة المدنية ارتفع في الربع الثالث... والاثر الاكبر في ازمة السيولة النقدية كان في مجال دفع ثمن البضائع والخدمات التي استهلكتها السلطة الفلسطينية وتم خفضها بشكل كبير في الربع الثالث من سنة ١٩٩٧ مما ترك اثراً سلبياً على مجمل العمليات».

اما البطالة فقد طرأت عليها في الربع الثالث من سنة ١٩٩٧ زيادة نتيجة لفترة الاغلاق خلال شهري اب/ اغسطس وايلول/ سبتمبر. والارقام المسجلة للبطالة تعتبر ادنى من التي حصلت في الربع الثاني من سنة ١٩٩٦ لكن ربما يكون هذا انعكاساً للتوظيف العالي في شهر تموز/ يوليو سنة ١٩٩٧ الذي يرفع المعدل بشكل اكبر من كونه مجرد انعكاس لتأثير الاغلاق.

وزاد التقرير «ان معدل البطالة للربع الثالث وصل الى ٢١,٥٪ مع نسبة بطالة تصل الى ٣٢٪ في غزة و١٨٪ في الضفة الغربية، وبالمقارنة مع البطالة السافرة فان مستوى البطالة المقنعة بقي على مستوى ٩٪ في غزة واريحا خلال الربع الثالث».

واستناداً الى اخر دراسة لقوة العمل، اشار «البنك الدولي» الى ان حجم القوى العاملة يقدر بنحو نصف مليون، وطبقاً للتقديرات فان اربعة اخماس هذا العدد تم توظيفهم وهناك ١٠٧ الاف عاطلين عن العمل والتقديرات تشير الى ان ٦٣ الفاً يعملون اما في اسرائيل او المستوطنات الاسرائيلية او المناطق الصناعية. والرقم المذكور لعدد الفلسطينيين العاطلين عن العمل ازداد الى ١٠٧ الاف من ٩٢ الفاً في الربع الثاني من سنة ١٩٩٧ وهذا يدل على ان معظم الوافدين الجدد (يقدرون بحوالى ١١ الفاً) للقوى العاملة خلال الربع الثالث لم يكونوا موفقين في تأمين فرص عمل.

ويذكر التقرير ان هناك فلسطينيين عاملين في اسرائيل اكثر من عدد تصاريح العمل التي تصدرها اسرائيل الامر الذي يعني ان هناك عدداً من العمال يعملون من دون تصاريح. ففي سنة ١٩٩٤ كان اكثر من نصف العاملين في اسرائيل من دون تصاريح بينما في النصف الاول من سنة ١٩٩٧ عمل اقل من خمس العمال من دون تصاريح. وفي هذا الصدد يشير التقرير الى ان عدد التصاريح التي صدرت للعمال الفلسطينيين في اسرائيل وصل الى اعلى مستوى للعام في شهر تموز/ يوليو حيث وصل الى ٦٠ الفاً الا انه قال «ثم فرض الاغلاق خلال شهر اب/ اغسطس حيث تم الغاء كافة التصاريح وفي بداية ايلول/ سبتمبر تم اصدار تصاريح لمدة ثلاثة ايام وقد تبعها اغلاق اخر استمر حتى ٢١ ايلول/ سبتمبر وبعدها تم اصدار ٣٣ الف تصريح للعمال الفلسطينيين».

إسـرائيـل

خبراء أميركيون يشيرون على نتانياهو لكي يستقيم الوضع:

خفض العجز غاية وتخصيص وتحرير أسواق المال هما الهدف!

❐ اوصت مجموعة اقتصادية اميركية - اسرائيلية يترأسها ستيوارت ايزنستات، وكيل وزارة الخارجية الاميركية، حكومة نتانياهو بأن تخفض الضرائب والعجز في الميزانية و الانفاق الحكومي، وان تبيع حصصاً مهيمنة في الصناعات الاستراتيجية مثل الاتصالات والخدمات المالية.

واقترحت المجموعة ان تقوم الحكومة ايضاً بتحرير ودعم عمل اسواق رأس المال وان تنفذ اصلاحات الصرف الاجنبي المزمعة.

والمجموعة التي يطلق عليها «المجموعة الاميركية - الاسرائيلية المشتركة للتنمية الاقتصادية» هي هيئة استشارية انشأت لبحث السياسة الاقتصادية الاسرائيلية. وهدف الولايات المتحدة هو تشجيع تطبيق اجراءات اقتصاديات السوق لتعزيز استيعاب المهاجرين في الدولة العبرية من خلال ايجاد وظائف في القطاع الخاص.

والمعروف ان الحكومة الاسرائيلية تتلقى مساعدات اميركية سنوية قيمتها ثلاثة مليارات دولار.

لكن المجموعة اكدت في تقريرها على انها تقدم التوصيات «بصفتها الاستشارية فقط من دون اي قصد لاملاء سياسة اقتصادية على الحكومة». وقالت إنه بالنسبة الى تخطيط ميزانية سنة ١٩٩٩ فان حكومة نتانياهو ستسعى الى تحقيق الاهداف التالية:

- خفض العجز في الميزانية الى ٢٪ من اجمالي الناتج المحلي وخفض الانفاق بنسبة ٠,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي.
- خفض اعباء الضرائب، التي كانت ٣٩,٧٪ من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٦ الى ٣٨٪ من اجمالي الناتج المحلي.

واوصت المجموعة بضرورة خفض نفقات الميزانية على نحو متواصل الى ٤٥٪ من اجمالي الناتج المحلي بحلول سنة ٢٠٠٠ والعجز في الميزانية الى ١,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي بحلول سنة ٢٠٠١.

وجاء في التقرير ايضاً ان الخفض المستهدف في عجز الميزانية يجب ان يتحقق من خلال خفض الانفاق بدلاً من زيادة الضرائب، ويجب خفض عدد العاملين في الحكومة المركزية وزيادة التنافس في نظام الرعاية الصحية من خلال تحسين الحوافز وزيادة الكفاءة والمرونة.

واضاف التقرير، انه في مجال الخصخصة يجب على الحكومة الاسرائيلية ان تضع هدفاً محدداً لعدد الشركات التي سيتم تحويلها الى سيطرة القطاع الخاص.

ففي رأي المجموعة، انه يجب ان تشمل خطط الخصخصة بيع الحصص المهيمنة في عدد من الصناعات الاستراتيجية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والخدمات المالية، والانشاءات، والكيماويات.

ويجب تالياً، ان تستخدم الايرادات المتحصلة من خصخصة شركات حكومية في خفض الديون الحكومية وليس في برامج انفاق اضافية.

واعتبرت المجموعة ان بنيامين نتانياهو خطا خطوات كبيرة على طريق التصحيح الاقتصادي لكن المأزق الذي تعاني منه عملية السلام في الشرق الادنى هو سبب أبطاء النمو.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن اداء الاقتصاد الاسرائيلي ليس بالكفاءة ذاتها التي كان عليها قبل اشهر قليلة، وهذا يتضح من انخفاض «النمو» وركود نصيب الفرد من الدخل وزيادة البطالة.

وفي نظر المجموعة ان جمود عملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية هي من العناصر المهمة التي تزيد من صعوبات الوضع الحالي مع هبوط حاد في عائدات السياحة. كما إن الاستثمارات الاجنبية «قد تعاني ايضاً» على الرغم من انها قوية وثابتة حتى الآن.

واشاد تقرير المجموعة بنجاح الحكومة في خفض معدل التضخم الذي كان يتراوح بين ٤٠٠ و٨٠٠٪ سنة ١٩٨٥ والذي كان اناس كثيرون يشكون في امكان كبحه على الاطلاق.

وبات على الحكومة الاستمرار في نهج سياسة خفض المستوى المستهدف للتضخم لسنة ١٩٩٨ من نطاق يتراوح بين ٧ و١٠٪ الى نطاق بين ٥ و٨٪ وان تسعى الى خفضه الى نطاق بين ٤٪ الى ٧٪ سنة ١٩٩٩.

وتزامن نشر تقرير المجموعة الاميركية - الاسرائيلية المشتركة للتنمية الاقتصادية مع توزيع البيان الختامي للمؤتمر الثاني عشر لـ «اتحاد الاقتصاديين العرب» الذي عقد في عمان، والذي اطلق تحذيراً من اخطار تسلل اسرائيل الى الاقتصادات العربية تحت عنوان «الشرق اوسطية» ومشاريع الربط الاقليمي.

ولم ينزل البيان الختامي على تل ابيب وواشنطن برداً وسلاماً، خصوصاً ان البيان يغمز من قناة المؤتمرات الاقتصادية التي ترعاها واشنطن في محاولة لفك الحصار الاقتصادي عن الدولة العبرية.

سوريا

العودة الى استيراد النفط في سنة ٢٠٠٥

العجز في ميزان المدفوعات يلجم النمو الأقتصادي!

تحليل اقتصادي:

□ على الرغم من الإصلاحات والتشريعات المتقدمة، التي عكف عليها الرئيس حافظ الاسد في المجال الاقتصادي منذ مطلع التسعينات، الامر الذي أعطى الاقتصاد السوري دفعة ملفتة الى الأمام، بقي الوضع الاقتصادي العام، راكداً ومتجمداً الى درجة ملحوظة وكان الحالة الانتقالية التي اطلّت مع تلك الاصلاحات والتشريعات قد طالت زمنياً اكثر مما كان متوقعاً.

ومما لا شك فيه ان النفقات العسكرية والعبء العسكري، بسبب ظروف الصراع مع اسرائيل، قد لعبت دوراً في تقييد حركة توسيع هوامش التحرر الاقتصادي. لكن ذلك ليس كل الحكاية، اذ يستدل من التاريخ الاقتصادي للدول في الحقبة الاخيرة ان البلدان التي تنتهج وتنفذ سياسات اقتصادية جريئة ومنفتحة تزدهر اكثر من غيرها.

وبناء على هذه الملاحظة التاريخية يمكن القول، ان معظم الدول العربية بمن فيها الدول الغنية بالموارد الطبيعية، مثل الدول النفطية، قد اخفقت في برامجها الاقتصادية بسبب ترددها وتحفظها في اتخاذ السياسات الجريئة المطلوبة على الصعيد الاقتصادي.

النفقات العسكرية والنمو

وحتى الأعباء العسكرية الكبيرة في ظل سياسات اقتصادية جريئة ومنفتحة لا تحول من دون تحقيق قفزات ملحوظة في النمو الاقتصادي. والمثال على ذلك، دولتان عسكريتان في شرق آسيا، هما كوريا الجنوبية وتايوان، حيث النفقات العسكرية كبيرة ومتزايدة خلال السنوات الاخيرة، إلا ان تلك النفقات لم تمنع النمو الاقتصادي السريع، الى درجة ان الاعباء العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تناقصت على الرغم من تزايدها بالكم المطلق.

فقد زاد الانفاق العسكري في كوريا الجنوبية مثلاً بين ١٩٨١ و١٩٩١ من ٤,٦ مليار دولار الى ١٠,٦ مليار دولار، لكن نسبة هذا العبء العسكري الى الناتج القومي الاجمالي، هبطت من ٦,٢٪ الى ٣,٨٪. وهذا المثال ينطبق على سوريا تحديداً نظراً الى اهلية الاقتصاد السوري للنمو السريع، في حال دفع الاصلاحات والتشريعات الاقتصادية الى مدار اكثر تقدماً واوسع مجالاً.

والدليل على ذلك قائم في تاريخ سوريا الاقتصادي قبل الوحدة السورية ـ المصرية في اواخر الخمسينات، وما تلاها من نظم اشتراكية متعاقبة، حيث كان الاقتصاد السوري ينمو بمعدلات سنوية تزيد على ٧٪ سنوياً، او بنسبة ٥٪ للفرد الواحد، وهي نسبة محترمة باي مقياس قيست، مع ان الاقتصاد السوري في ذلك الوقت كان يعتمد على الزراعة في الدرجة الأولى مدعوماً بالصناعات الخفيفة.

والفارق بين المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة خلال الاربعين سنة الماضية، ان القطاع الخاص السوري، هو الذي كان يهيمن على اقتصاد البلاد، وكان دور الحكومة محصوراً في البنية التحتية الاساسية والتعليم وحماية الصناعة ومساعدات تشريعية في الدرجة الاولى لصالح القطاع الخاص.

مرحلة الأسد والنفط

وما حدث في سوريا من تقدم في العقد الماضي، يعود الى عاملين اساسيين: اولهما، التعديلات التي احدثها الرئيس حافظ الاسد، مما افسح مجالاً اوسع للقطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية. وهو ما حمل العديد من الباحثين الاقتصاديين، خصوصاً في اسرائيل، على الاهتمام بدرس آفاق الاقتصاد السوري ومشكلاته وتطوراته.

ثانيهما، بروز سوريا كدولة منتجة للنفط والغاز، الأمر الذي حقق لها فائضاً كبيراً في العملات الاجنبية هي بأمسّ الحاجة إليها لإرساء الاستثمارات الانمائية. ويستدل من احصائيات الحكومة الاميركية، عن الثروات الطبيعية في سوريا، ان الاحتياطي النفطي السوري يبلغ قرابة ٣ مليارات برميل، مع أن تقديرات صناعة النفط تشير الى ان ذلك الاحتياطي لا يزيد عن مليارين من البراميل.

وفي سنة ١٩٨٤ قدر احتياطي الغاز الطبيعي الثابت بمقدار ١٠٠ مليار متر مكعب بالاضافة الى ٣٥ مليار متر مكعب من الغاز المرافق للنفط.

وفي أواسط الثمانينات، اكتشفت شركة «ماراثون» حقلين واعدين للغاز بقدرة انتاجية تصل الى ٤٥٠ مليون متر مكعب في اليوم.

يضاف الى ذلك ان سوريا تملك احتياطياً كبيراً من الفوسفات تقدره الحكومة السورية بحدود مليار طن. وهناك ايضاً حقول للاسفلت الطبيعي في المناطق الساحلية والوسطى من البلاد، بلغ الانتاج منها ذروته في أواخر السبعينات بمعدل ٢٥ الف طن، ثم اخذ الانتاج يتناقص في الثمانينات.

وهناك ايضاً ترسبات من الملح الصخري تقدر بحوالى ١٠٠ مليون طن الى الشمال الغربي من دير الزور. وبلغ الانتاج من هذه المناجم ذروته في مطلع الثمانينات بمعدل ١٠٠ الف طن ثم ما لبث ان هبط الى حدود ٤٠ الف طن.

لكن النفط السوري على الرغم من كونه ثقيلاً يحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت، بحيث يستلزم خلطه مع نفوط خفيفة لأغراض التكرير، قفز قفزة انتاجية كبيرة من ١٦٠ الف برميل في اليوم في سنة ١٩٨٥ الى ٦١٠ الاف برميل في سنة ١٩٩٧، بحيث حققت الحكومة السورية سنة ١٩٩٥ عائدات مالية مقدارها ٢,٤ مليار دولار من الصادرات النفطية، اي ما يعادل ٦٠٪ من اجمالي الصادرات السورية الصناعية والزراعية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن السياسات السابقة غير المشجعة للشركات الاجنبية ألقت ظلالاً متشائمة عن القطاع النفطي. وفي ذلك تقول شركة «شل» العالمية للنفط انه اذا لم يتم اكتشاف حقول نفطية جديدة خلال السنوات القليلة المقبلة، فإن دمشق قد تعود الى حالتها السابقة كمستورد للنفط بحلول سنة ٢٠٠٥.

العجز المزمن

وعلى الرغم من ان سوريا نجحت في اواخر الثمانينات من تحويل عجزها المزمن في الحساب الجاري الى فائض كبير في السنوات الاولى من التسعينات، بفضل العائدات النفطية المتزايدة، والمساعدات والقروض الخارجية التي تلقتها بعد حرب الخليج من الدول الخليجية والدول الاوروبية واليابان، فقد عاد العجز متزايداً منذ سنة ١٩٩٤.

إن العجز المستمر والمتزايد في ميزان المدفوعات، قياساً على السوابق، هو نذير بمشاكل مقلقة في المستقبل. لكن هذه المشاكل المطلة، كما يقول المتابعون للاقتصاد السوري، يمكن اجتنابها في حالة تدفق استثمارات اجنبية خاصة على نطاق واسع.

ومع أن دمشق قد شهدت تدفقات استثمارية خاصة وملحوظة في السنوات الاخيرة، إلا ان جميع تلك الاستثمارات تقريباً، جاءت من السوريين العاملين في الخارج، ومن بعض المستثمرين العرب، وانحصر معظمها في مشاريع تجارية قصيرة الاجل، ولم يدخل سوى القليل في استثمارات صناعية طويلة الأجل.

ومع ذلك، فان سوريا هي احدى الدول القليلة في العالم التي مازالت ترفض، تدخل «الصندوق» و«البنك» الدوليين في اوضاعها الاقتصادية، لان السوريين يعرفون مسبقاً ان «الوصفة التقليدية» للمؤسستين الدوليتين هي «الخصخصة» و«تقليص القطاع العام»، الامر الذي يعني في نظر المسؤولين السوريين تسريحات واسعة النطاق في صفوف العمال، ومشكلات اجتماعية معقدة.

والملاحظ في الآونة الأخيرة بروز انتقادات جريئة وفاضحة في صفوف الصناعيين السوريين وبعض رجالات الدولة لاداء القطاع العام ونوعية انتاجه، مما يشكل نوعاً من المفارقة بين تصورات الحكومة الداعية الى التأني والحذر، وبين تصورات القطاع الداعية الى تسريع الإصلاحات الحكومية، مع اعتراف القطاع الخاص بأنه يتفهم موقف الدولة، وبأنه ما زال قادراً على التعايش معها.

العنصر اللبناني

إن الاقتصاد السوري في حالته الراهنة مازال اقتصاداً مركزياً بدرجة كبيرة يهيمن عليه القطاع العام وتضبط فيه الاسعار بصورة مفتعلة، وتتحكم فيه الدولة بالاستيراد وبالقطع الاجنبي وبأسعار الصرف.

ومما يخفف من أزمة البطالة حالياً في سوريا انفتاح الاقتصاد اللبناني على العمالة السورية والشركات السورية، بحيث يقدر ان تحويلات السوريين من لبنان بالقطع الاجنبي تبلغ في متوسطها مليار ونصف المليار من الدولارات في السنة.

ومن العوامل اللبنانية المساعدة ايضاً، ان السوق اللبنانية تعوّض عن الاستيراد الممنوع في سوريا من خلال «التسريب» عبر الاراضي اللبنانية.

فالحجم المعلن للتجارة اللبنانية ـ السورية في الوقت الحاضر هو بحدود ١٠٠ مليون دولار في السنة، لكن التقديرات غير الرسمية تشير الى ان حجم التجارة الفعلية يبلغ ٩٠٠ مليون دولار.

وما يخشاه الباحثون في اوضاع الاقتصاد السوري، ان تزايد العجز في ميزان المدفوعات وتقلص المساعدات العربية والاجنبية، وشح العائدات النفطية، من شأنها في ظل الاوضاع الراهنة على الصعيد الاقتصادي ان تدفع الحكومة الى فرض المزيد من القيود على الاستيراد، مما سيكون له انعكاس سلبي على حركة النمو الاقتصادي ما لم تكتشف موارد طبيعية جديدة كبيرة او تتدفق من جديد مساعدات خارجية.

خصوصاً انه من غير المتوقع في المستقبل المنظور ان تقدم سوريا على تخفيض نفقاتها العسكرية، كمجال للتعويض عن أي شح غير متوقع في الموارد.

الاردن

حادثة «الشميساني» بعد حادثة «الرابية»

جرائم غامضة تزيد من غموض الوضع الإقتصادي!

عمان ـ «الميزان»:

□ شهدت العاصمة الأردنية عمان في الآونة الاخيرة عدداً من جرائم القتل البشعة، القت بظلال قاتمة على الوضع الاقتصادي لجهة ان عمان اخذت تفقد من سمعتها كواحة آمنة لرجال الاعمال والمصالح الاقتصادية.

ومما يزيد من فداحة انعكاسات هذه الجرائم، انها جاءت في وقت تتعثر فيه عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين، الامر الذي يضع حكومة عبد السلام المجالي تحت ضغوط متزايدة ومربكة.

وقد اشتدت البلبلة بعد جريمة «الرابية»، التي ذهب ضحيتها عدد من العراقيين بينهم القائم باعمال السفارة العراقية في عمان ورجل الأعمال نمير اوجي المقيم عادة في لبنان، وهو شقيق رجل الاعمال المعروف في اوروبا والعالم العربي نظمي اوجي، بسبب عدم تمكن السلطات الاردنية، او عدم رغبتها، في كشف هوية مرتكبي تلك الجريمة البشعة، الامر الذي اطلق تكهنات متعددة في المجالس ووسائل الإعلام، التي ربطت تلك الجريمة بتصفيات ناتجة من عمليات مالية غامضة تتعلق بمسؤولين عراقيين، وهو امر قد يكون صحيحاً وقد لا يكون.

ثم جاءت جريمة «الشميساني» التي ذهب ضحيتها محام اردني معروف وابنه وطبيب مشهور، لتعزز الشائعات والاقاويل التي تربط بين الجريمتين البشعتين، واشاعت انطباعاً في اوساط رجال المال والأعمال بأن العاصمة الاردنية قد تحولت الى ساحة للتصفيات والصراعات بين فئات، لها حتى الآن صفة «الاشباح»، في غياب قول اردني رسمي فصل يضع تلك الجرائم في اطارها الحقيقي ويبدد الشكوك الناجمة من التكهنات والأقاويل.

وقد لا يكون هناك رابط بين الجريمتين المروعتين الاخيرتين، وبين تعثر عملية السلام مع اسرائيل. لكن الشيء المؤكد ان وقوع تلك الجرائم في فترة تعثر عملية السلام، قد ادخل على المزاج الاردني وعلى المزاج العربي تجاه الاردن، نوعاً من القلق والتشاؤم، الذي يعبر عن نفسه في الدرجة الاولى في الحركة الاقتصادية التي بدأت تتأثر بتلك الحوادث، وانعكست سلباً على الأداء الاقتصادي العام.

وتقول مصادر اردنية لـ «الميزان»، ان التكهنات القائلة بأن للجريمتين المذكورتين علاقة بأموال المسؤول العراقي السابق حسين كامل مؤاتية لصرف الانظار عن حقيقة الحالة الامنية في المملكة الهاشمية والتغطية على انعكاساتها الاقتصادية السلبية.

وبين رجال الاعمال الاردنيين كثيرون ممن لا يصدقون هذا الاستنتاج، لانه كما قال أحدهم، ان حسين كامل بقي خارج العراق قبل عودته ومقتله فترة طويلة من الطبيعي ان يلاحق خلالها امواله اذا كانت لديه مثل هذه الاموال، ثم إنه ما كان ليجري قتله في بغداد، وهو في قبضة السلطات العراقية، قبل استبضاحه او استرداد ما لديه من اموال اذا كانت تلك السلطات على يقين من وجود تلك الاموال لديه في الخارج.

وأياً كان الامر، فإن هناك مسألتين اساسيتين تطلان من خلال الغموض الذي ازداد كثافة لعدم ادلاء السلطات الاردنية المعنية باي معلومات حقيقية عما جرى ويجري في البلاد وهما:

● اولاً، انعكاس هذا الغموض والقلق الناجم منه على رجال الاعمال والمستثمرين الذين بدأوا في اعادة حساباتهم التي كانت تقوم على اعتبار الاردن واحة آمنة للإستثمار والاقامة والعمليات الاقتصادية.

● ثانياً، التحدي الذي يواجه الحكومة الحالية ليس فقط من حيث عجزها حتى الآن في الكشف عن الملابسات الحقيقية لتلك الجرائم، وانما ايضاً انعكاس الغموض والقلق على الادارة الحكومية ذاتها، الامر الذي يقلل من امكانية مكافحة الفساد المستشري في تلك الادارة إن لم يعزز ويزيد من المناخ المؤاتي لتفاقم الفساد.

اما معارضو دخول الاردن في معاهدة سلام مع اسرائيل فإنهم ينحون باللائمة على سياسة الحكومة من حيث الانفتاح على اسرائيل كسبب لتهيئة مناخ يساعد على عدم الاستقرار، وعلى ضعف امكانية تعزيز الأمن، لان اي جهة تحاول تصفية حساباتها على الاراضي الاردنية تتسلح بالواقع الجديد الذي فرضه التفاهم الفوقي بين الحكم الأردني واسرائيل.

الكـويـت

بينما الحكومة تستعد لإتمامه قبل سنة ٢٠٠٠

البرلمان يعرقل تخصيص قطاع الاتصالات خوفاً على وظائف الكويتيين!

❐ بعد انتظار دام طويلاً، كشف سلمان الرومي، وكيل وزارة المواصلات، عن عزم الوزارة الاكيد هذه المرة، على تحضير اللازم لتخصيص قطاع الاتصالات وفتح السوق للوفاء بمعايير منظمة التجارة العالمية.

وقال سلمان الرومي: «اذا دخلت الحكومة الاتفاقية (مع منظمة التجارة العالمية) الآن بالوضع الراهن لها سيكون من الصعب عليها المنافسة والعيش وسط شركات منافسة».

والكويت عضو في «منظمة التجارة العالمية» ولكنها مثل دول اخرى، لم توقع بعد اتفاقيات نهائية بشأن سوق الاتصالات من اجل فتح اسواقها المحلية وانهاء احتكار الدولة للقطاع.

وامام حكومة سعد العبد الله مهلة حتى سنة ٢٠٠٠ للوفاء بمعايير بدأت ٧٢ دولة اخرى في الوفاء بها منذ الشهر الماضي.

وقال الرومي: «حاولنا ان نمدد المهلة الى سنة ٢٠٠١ او ٢٠٠٣ لكننا نأمل ان نقوم بتغيير الهيكل بحلول سنة ٢٠٠٠». واضاف: «لا بد من اجراءات تمهيدية تقوم بها الحكومة منها اعادة هيكلة الاتصالات في البلاد، وطرح قوانين واجراءات وقواعد جديدة من اجل الوفاء بمعايير المنظمة».

وقد تشمل هذه الاجراءات في نهاية الامر فرض اجر على المكالمات المحلية التي تقدم مجاناً. ويقول المسؤولون ان اتاحتها في دولة سكانها ٢,١٥ مليون نسمة ٦٦٪ منهم من الاجانب عملية مكلفة.

ويشير المتتبعون الى اقتراحات تشمل احتمال لبدء بفرض رسوم على الاتصالات المحلية من الشركات والمؤسسات التجارية ليس لزيادة الدخل بل لترشيد الاستعمال.

والمكالمات الدولية مرتفعة التكاليف نسبياً وتتراوح الرسوم بين ٣٠ ديناراً (٩٨ دولاراً) لخط تلفون منزلي و٧٠ ديناراً للمؤسسات التجارية.

وتدعم حصيلة المكالمات الدولية الاتصالات المحلية لكن المسؤولين يقولون ان العائدات ستنخفض في المستقبل القريب بسبب اضطرار الحكومة لخفض رسوم المكالمات الدولية.

وكانت واشنطن امهلت الحكومة الكويتية حتى نهاية هذه السنة لخفض رسوم الربط بين البلدين الى ١٥ سنتاً من ١,٤ دولار للدقيقة بينما تكلف المكالمة من الكويت الى الولايات المتحدة ضعف هذا الرسم للدقيقة.

وهذا الاجراء الذي تطلبه واشنطن سيكلف الحكومة ٢٥ مليون دولار سنوياً.

ويتوقع ان تجني وزارة المواصلات نحو ١٠٠ مليون دينار في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ التي تنتهي في حزيران/ يونيو المقبل.

وتخصص ٦٠ مليون دينار من ٧٠ مليون دينار هي حجم ميزانية الوزارة الراهنة في دفع الرواتب في اطار نظام رعاية اجتماعية من المهد الى اللحد لموظفي الدولة.

وعلى الرغم من ان المسؤولين يقرون بان الوزارة التي تضم نحو ٨٠٠٠ موظف مكتظة بالعمالة الا انها ستحتاج الى المزيد من العاملين عندما يتم تخصيصها.

سعد العبدالله

وأوقف البرلمان في السنة الماضية محاولات لتخصيص القطاع خوفاً من ان يفقد الكويتيون وظائفهم.

واظهرت دراسة مستقلة ان وزارة الاتصالات تضم ٥٨٠٠ عامل في حين لا يحتاج العمل لاكثر من ٣٠٠٠ موظف وفق بيانات سنة ١٩٩٥.

وتأمل الحكومة ان يمرر البرلمان بحلول نهاية سنة ١٩٩٨ قانوناً جديداً يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة من اجل تخصيص قطاعات استراتيجية مثل المياه والطاقة والاتصالات.

وتبلغ طاقة نظام التليفونات نحو ٦٠٠ الف خط، ولكن تزايد الاقبال على الاتصالات الداخلية في اوقات معينة يحدث اختناقات في بعض الدوائر.

وقال الخبراء، في وقت سابق ان كل خط يحقق عائداً يبلغ نحو ٧٠٠ دولار ويتكلف نحو ٥٥٠ وهو هامش ربح ضئيل من المتوقع ان ينخفض أكثر.

وفي السنة الماضية بدأت الحكومة خطوات باتجاه تخصيص القطاع بافتتاح شركة جديدة للتليفون المحمول برأسمال ٣٠ مليون دينار (٩٩ مليون دولار) ستنهي احتكار شركة الاتصالات المتنقلة. وتملك الدولة حصة ٢٤٪ من اسهم الشركة الجديدة.

ومنذ سنة ١٩٨٨ تحاول الدولة ايجاد سبل لتخصيص قطاع الاتصالات.

ولكن في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٩٢ رفض البرلمان مرسوماً كان من شأنه تأسيس شركة تليفونات برأسمال ١٥٠ مليون دينار كخطوة اولى باتجاه التخصيص.

● اقترحت الحكومة في مشروع قانون تأجيل ضخ اموال جديدة في احتياطي الاجيال المقبلة للاستثمار خارج البلاد.

واحيل مرسوم امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح الى برلمان الكويت للموافقة عليه. ويدعو المرسوم الى اضافة مادة جديدة في القانون الذي ينظم اقتطاع اموال من ايرادات الدولة لضخها في احتياطي الاجيال المقبلة.

وتدير «الهيئة العامة للاستثمار» المسؤولة عن استثمارات الدولة صندوقاً للاستثمارات الخارجية تقدر قيمته بأكثر من ٤٥ مليار دولار.

ويحكم القانون يتم ايداع ١٠٪ من اجمالي عائدات الدولة لدى الهيئة العامة للاستثمار التي تستثمر بدورها هذه الاموال في الخارج.

وبموجب مشروع القانون الجديد تقترح الحكومة تأجيل اقتطاع النسبة المنصوص عليها لحساب احتياطي الاجيال المقبلة في السنوات التي تقل فيها ايرادات الدولة عن مصروفاتها.

الا ان مشروع القانون ينص على ان يتم تعويض المبالغ التي تأجل اقتطاعها واي مبالغ تكون قد سحبت من الاحتياطي لسد عجز الميزانية وذلك في السنوات التي تزيد فيها الايرادات العامة للدولة عن انفاقها.

وفي كانون الثاني/ يناير اعلنت الحكومة انها ضخت ٤٣٩,١ مليون دينار (١,٤٤ مليار دولار) من فائض ميزانية ١٩٩٦/١٩٩٧ البالغ ٥٠٢,٣ مليون دينار في صندوق احتياطي الأجيال.

وكانت الحكومة تتوقع في ميزانية ١٩٩٦/١٩٩٧، التي بلغ حجمها ٤,٢١ مليار دينار، عجزاً قدره ١,٢١ مليار دينار ولكنها حققت فائضاً لاول مرة منذ ١٥ سنة. وذلك اساساً بفضل ارتفاع اسعار النفط العالمية وخفض الانفاق.

واقر البرلمان ميزانية حجمها ٤,٤٧٨ مليار دينار لسنة ١٩٩٧/١٩٩٨ مع عجز صاف متوقع حجمه ١,٢٧٤ مليار دينار.

وقد تقلص احتياطي الاجيال المقبلة من اكثر من ١٠٠ مليار دولار الى حوالي ٣٥ مليار دولار بسبب سحب الحكومة منه لسداد تكلفة حرب الخليج سنة ١٩٩١ ونفقات مشروعات اعادة الاعمار بعد الانسحاب العسكري العراقي.

اليـمـن

صنعاء السابعة في العالم التي تستخدم نظام CDMA

التنافس بين العام والخاص خفض أسعار الهاتف وعمل على انتشاره!

❐ تشهد ساحة الاتصالات في اليمن تنافساً شديداً بين وزارة المواصلات و«شركة البرق واللاسلكي الدولية» (تيليمن) حيث تسعى كل منهما للتسابق على جمهور الزبائن من خلال تقديم خدمات اتصالية افضل بأسعار اقل.

وتمثل وزارة المواصلات في هذا التنافس المحموم «المؤسسة العامة للاتصالات» كجهة رسمية، بينما تمثل شركة البرق واللاسلكي «شركة تيليمن» المشتركة التي تملك الحكومة ٤٩٪ من رأس مالها فيما تملك شركة البرق واللاسلكي الاسهم الباقية.

وظلت هذه العملية طبيعية حتى مطلع هذه السنة التي شهدت منافسة محمومة بعدما سمحت الرقابة الرسمية باعادة خدمات الهاتف النقال (الخليوي).

وقد واكبت اعادة خدماته تخفيض سعر جهاز الهاتف بنسبة تزيد عن ٧٠٪. واصبح سعر الهاتف المحمول الصغير ٤٥ الف ريال بدلاً من ١٥٥ الفاً في السابق قبل انقطاع هذه الخدمة في حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

كما سهلت «شركة تيليمن» اجراءات الحصول عليه الى ابعد حد، حيث يمكن شراؤه وايصال خدماته في دقائق معدودة، مما جعل الاقبال عليه كبيراً على الرغم من تعرفته المرتفعة.

وساعدت على هذا الاقبال التعقيدات الروتينية في الحصول على هاتف عادي من مؤسسة الاتصالات الحكومية، بحيث يتعين على طالب الهاتف العادي أن ينتظر عدة اشهر طويلة، بسبب عدم وجود خطوط هاتفية كافية في الاماكن المزدحمة او المراكز التجارية سواء في العاصمة صنعاء او المحافظات الباقية.

الا ان مسؤولين في مؤسسة الاتصالات اكدوا ان مؤسستهم تسعى لتقديم خدمات هاتفية ابعد وافضل من خدمة الهاتف النقال. فهي تعمل حالياً لإطلاق خدمة الهاتف اللاسلكي CDMA في صنعاء خلال هذا الشهر، وقد تم اطلاقه فعلاً في مدينة عدن في الآونة الاخيرة وهذا النظام الهاتفي سيكون بسعر تعرفة الخدمة الهاتفية العادية على الرغم من كونه احدث نظام من نوعه في العالم.

فاليمن هي اول دولة عربية تستخدم هذا النظام الهاتفي وسابع دولة في العالم.

وتقول مصادر وزارة المواصلات ان المسؤولين فيها يدرسون ادخال نظام GSM للهاتف المتنقل بالتعرفة الهاتفية العادية ذاتها، وهو ما سيحقق قفزة نوعية في خدمة الاتصالات الهاتفية.

وهذه المشاريع الكبيرة والخدمات الهاتفية الحديثة التي تقوم بها وزارة المواصلات هي التي جعلت «شركة تيليمن» تتراجع كثيراً عن اسعارها السابقة لتكلفة الهاتف الخليوي النقال.

فالهاتف اللاسلكي يعتبر منافساً قوياً للهاتف النقال، نظراً الى الفارق الكبير في سعر التعرفة الهاتفية لكليهما حيث يزيد سعر تعرفة الاخير عن اربعة اضعاف سعر تعرفة الاول.

والمنافسة الشديدة هذه سوف تخلق مناخاً جيداً لتقديم خدمات هاتفية افضل وبأسعار اقل تكلفة.

من جانبه اكد كريس ليثر، مدير القطاع التجاري والتسويق في «شركة تيليمن»، أن تخفيض رسوم ربط الخدمة وتخفيض اسعار الهاتف النقال (الخليوي) كان له اثر ايجابي في ارتفاع عدد الزبائن المستفيدين من هذه الخدمة الهاتفية، وساعد في اعطاء الفرصة لاي زبون لشراء جهاز الهاتف الذي يناسبه من اي مكان طالما كان الجهاز ملائماً للربط بالنظام الهاتفي في اليمن.

واصبح سعر الهاتف النقال مع ربط الخدمة بعد تخفيض سعره يوازي تكلفة شراء جهازي نداء الى (Pager) فقط، وهو ما جعل كثيراً من الناس يتجهون لشراء الهاتف النقال مما عرّض الكمية المعروضة في مخازن «شركة تيليمن» للنفاد خلال فترة وجيزة في وقت كانت فيه اجهزة الهاتف النقال محدودة في الاسواق اليمنية.

وتصل قيمة المكالمات المحلية في الهاتف النقال الى ١٢ ريالاً في الدقيقة فيما لا يتجاوز سعرها في خدمة الهاتف العادي ريالين فقط.

واوضح كريس ليثر، ان خدمة الهاتف النقال بدأت بالعمل في اليمن منذ سنة ١٩٩٢ الى تاريخ ايقافها مرتين الاولى عند اشتعال الاحتراب الداخلي في صيف ١٩٩٤ والثانية في حزيران/ يونيو ١٩٩٧. وتم استئناف الخدمة في شباط/ فبراير الماضي.

وذكر ان عدد زبائن هذه الخدمة وصل الى تسعة الاف مشترك في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ ولم يحدد العدد الحالي بعد اعادة الخدمة بتكلفة اقل، الا ان مراقبين يتوقعون ان يتضاعف هذا العدد بشكل كبير، خصوصاً بعدما توسعت خدمة الهاتف النقال لتشمل معظم المحافظات الرئيسية من حيث الكثافة السكانية.

ويقول المراقبون ان «تيليمن» ادخلت الى صنعاء، مؤخراً خدمات الانترنت. اما المؤسسة العامة للاتصالات فتعكف حالياً على تطوير كافة وسائلها الاتصالية وتحديثها بأرقى المستويات. وكانت قد ادخلت نظام كابلات الالياف الضوئية وخطوط الـ «ميكرو وايف» الحديثة. واستخدمت مكثفات للخطوط الهاتفية العادية بحيث يتفرع عن كل خط اربعة خطوط هاتفية ومضاعفاتها.

ولدى المؤسسة العديد من المشاريع التطويرية تصل الى ٣٠ مشروعاً في مختلف مكونات الاتصال الهاتفي، ابرزها مشروع تطوير وتوسيع المحطات الارضية للاتصالات الفضائية ومشروع ربط السنترالات الرئيسية بامانة العاصمة صنعاء عبر شبكة تراسل حديثة SDH. وكان تم التعاقد مع «مؤسسة الامارات للاتصالات» للاسهام في «شركة الثريا للاتصالات الفضائية».

وتجدر الاشارة الى ان شركة البرق واللاسلكي التي تتبعها «شركة تيليمن» لديها انشطة في مجالات الاتصال الهاتفي بأكثر من ٥٠ بلداً بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد بدأت اعمالها في اليمن منذ سنة ١٩٨٠ في عدن ومنذ سنة ١٩٧١ في مناطق الشمال بما كان يعرف «بالجمهورية العربية اليمنية».

السعودية

غلّة سوق التأمين وصلت الى ١٠ مليارات ريال

العجز ١٠ مليارات دولار والاقتراض من الداخل هو العلاج!

على الرغم من ان تدني اسعار النفط، سيؤدي الى ابطاء معدل النمو الاقتصادي وزيادة العجز في الميزانية العامة الى اكثر من الضعف، فإنه من غير المتوقع ان تواجه الحكومة اي صعوبات في تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من السوق المحلية.

ويرى عدد من العارفين بشؤون البيت السعودي، انه اذا ما استقرت اسعار النفط حول سعر ١٤ دولاراً للبرميل هذه السنة، فإن العجز الحقيقي يمكن ان يرتفع الى ٤٠ مليار ريال (١٠,٦٦ مليار دولار) مقابل عجز متوقع يبلغ ٤,٨ مليار دولار.

ولا يتوقع هؤلاء ان يمثل هذا مشكلة للحكومة، اذ انها يمكن ان تسد العجز بالاقتراض من السوق الداخلية مثلما فعلت في السابق عندما كان العجز اكبر.

والمعروف انه ليس على المملكة ديون خارجية، الا انها تقترض من البنوك والصناديق المحلية، وتمثل ديونها الداخلية اكثر من ثلاثة ارباع الناتج المحلي.

ويبدو أن الحكومة، التي تملك اكثر من ربع الثروة النفطية العالمية، بنت ميزانيتها على اساس سعر ١٦ دولاراً لبرميل النفط. لكن متوسط سلة اسعار النفط المرجعة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) يتراوح حالياً بين ١٢ و١٣ دولاراً على الرغم من قرار المنظمة خفض مجمل انتاجها بمقدار ١,٤٢ مليون برميل يومياً بعد اتفاق مع المنتجين الاخرين.

وسيؤدي متوسط سعر يبلغ ١٤ دولاراً سنة ١٩٩٨، اي اقل بخمسة دولارات عن متوسط سعر سنة ١٩٩٧، الى خسارة بيت المال السعودي حوالى ١٢ مليار دولار مقارنة مع سنة ١٩٩٧ واكثر من ١٣ مليار دولار بالمقارنة مع سنة ١٩٩٦.

ويرجح الخبراء، ان يصاب ميزان الحسابات الجارية هذه السنة بعجز قياسي، إلا اذا ما حصل ارتفاع مفاجيء وكبير في اسعار النفط الخام. بالمقابل، فإن قطاع النفط سيشهد ايضاً انحداراً كبيراً، لكن الاقتصاد عموماً سيسجل مع ذلك نمواً ضعيفاً بسبب التوسع في قطاعات اخرى مثل الصناعة الخفيفة والخدمات والبناء.

وكان ميزان الحسابات الجارية قد سجل سنة ١٩٩٦، بعد عشر سنوات من العجز المستمر، فائضاً قدره ٢١٥ مليون دولار، كما سجل سنة ١٩٩٧ فائضاً بلغ ٢٣٢ مليون دولار بفضل ارتفاع اسعار النفط الى ما بين ١٨,٩ و٢٠,٢ دولار للبرميل.

وامكن نتيجة ذلك تخفيض العجز في الميزانية الى ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧ مقابل توقعات تحدثت عن ٤,٥ مليار دولار، وسجل الناتج المحلي رسمياً نمواً بلغ ٧,١٪ قبل احتساب التضخم، وهو مستوى نمو يعد من اعلى المعدلات في البلاد منذ ١٥ سنة.

واستناداً الى مؤسسة «بترولييم فاينانس»، التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، فان متوسط النمو الفعلي في السنتين الاخيرتين بلغ ٤,٤٪.

واعتبر المحللون ان تراجع اسعار النفط الناجم عن زيادة في العرض وعن شتاء معتدل نسبياً في النصف الشمالي من الكرة الارضية، يمكن ان يرغم الرياض على ضغط نفقاتها هذه السنة.

لكنهم استبعدوا اي تخفيض للنفقات الجارية مثل رواتب الموظفين، ومشتريات الحكومة، ومدفوعات المتاخرات المستحقة للمزارعين والمستثمرين.

فضغط النفقات يمكن ان يطال مخصصات المشاريع، ولا ينصح مستشارو الحكومة بالقيام باقتطاعات كبيرة لأن مثل هذه الاقتطاعات ستضر بالنمو.

على صعيد آخر، اظهرت دراسة اجرتها «الشركة الوطنية للتأمين التعاوني» (التعاونية للتأمين) عن نشاط سوق التأمين في سنة ١٩٩٦، ان الاشتراكات المكتتبة زادت بنسبة ٥,٧٪ عن سنة ١٩٩٥ اذ بلغت ٢٧١٤ مليون ريال مقابل ٢٥٦٨ مليون ريال سنة ١٩٩٥.

واستندت الدراسة الى البيانات الرسمية الواردة من اكبر ٢٧ شركة تأمين في السعودية تشكل اشتراكاتها نحو ٧٠٪ من اجمالي الاشتراكات في سوق التأمين.

واوضحت الدراسة ان اشتراكات التأمين لاتزال بعيدة عن السعة الافتراضية للسوق والمقدرة بما يقرب من ١٠ مليارات ريال. كما ان معدل النمو لهذه الاشتراكات يتفاوت من نوع تأمين لآخر، اذ سجل التأمين البحري (بضائع) اعلى معدل نمو على مستوى جميع فروع التأمين في السعودية بلغ ٣٥,٧٪، بعدما ارتفعت اشتراكاته من ٣٠٢,٧ مليون ريال سنة ١٩٩٥ الى ٤١٠,٧ مليون سنة ١٩٩٦.

وحققت تأمينات الحوادث المتنوعة معدلات نمو جيدة بلغت ٢٠,٩٪ وقفزت اشتراكاتها الى ١٦٥ مليون ريال سنة ١٩٩٦ مقابل ١٣٦,٤ مليون ريال سنة ١٩٩٥. ويعود ذلك الى زيادة الاقبال على بعض انواع التأمين مثل تأمينات السرقة، والمساكن، والمصارف. وسجل التأمين الطبي نمواً بمعدل ١٦,٥٪ ما يعكس الطلب المتزايد على هذا النوع من التأمين سواء من المواطنين او المقيمين. وعلى الرغم من ان تأمين السيارات حقق معدل نمو لم يزد على ٦٪، إلا انه يحتل المرتبة الاولى في سوق التأمين من حيث حجم الاشتراكات التي بلغت ٥٥٢,٤ مليون ريال سنة ١٩٩٦.

اما تأمين الطيران فقد سجل اعلى تراجع في معدلات النمو بلغ ١٨٪، حيث حقق اشتراكات مقدارها ٧٧,٤ مليون ريال سنة ١٩٩٦ مقابل ٩٤,٤ مليون ريال سنة ١٩٩٥، وذلك بسبب حدة المنافسة في الاسواق العالمية في هذا المجال.

وأظهرت دراسة التعاونية، ايضاً ارتفاع معدل الخسارة لشركات التأمين العاملة في الرياض سنة ١٩٩٦، حيث بلغ هذا المعدل ٧٣,١٪ مقابل ٤١,٦٪ سنة ١٩٩٥، وحقق تأمين الطيران اعلى معدل خسارة بين فروع التأمين المختلفة بلغ ٣٣٩,٨٪. ويعود ذلك الى حادث التصادم الذي وقع في الهند لاحدى طائرات «الخطوط السعودية» ونجم عنه تعويض كبير رفع معدل الخسارة في فروع تأمين الطيران عن المعدل المتوسط للسوق. كما شهد تأمين الحريق ايضاً ارتفاعاً كبيراً في معدل الخسارة بلغ ١٤١,٣٪ بسبب المنافسة الحادة التي دفعت شركات التأمين الى خفض الاسعار بما يقل كثيراً عن السعر الفني.

وعلى الرغم من ان التأمين البحري سجل معدل خسارة طبيعياً بلغ ٦١,٨٪، الا انه زاد بمقدار الضعف تقريباً عما كان عليه سنة ١٩٩٥، وذلك بسبب تسديد مطالبة كبيرة عن حادث تعرضت له احدى الناقلات البحرية. وتذبذبت معدلات الخسارة لبقية انواع التأمين.

قطر

لأن النفط هو العلة والسبب

الأمير أقرّ تخفيض الإنفاق والميزانية تتوقع ارتفاعاً في العجز!

لم يأت قرار الحكومة بتخفيض الانفاق المقرر في ميزانية ١٩٩٨/١٩٩٩ مفاجئاً للمراقبين المتتبعين لاحوال الدوحة الاقتصادية في ضوء هبوط اسعار النفط.

وخفض الانفاق الذي قررته الحكومة وصلت نسبته الى ٤,٤٪ بينما تخفيضها للعائدات المتوقعة وصلت نسبته الى ٧,٧٪.

وبلغة الارقام، قدرت الميزانية، التي اقرها الامير الشيخ حمد بن خليفة، الانفاق بواقع ١٥,٦٦ مليار ريال (٤,٣ مليار دولار) والعائدات ١٢,٣٥ مليار ريال للسنة التي تنتهي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩.

وتتوقع ميزانية ١٩٩٨/١٩٩٩ عجزاً قدره ٣,٣١ مليار ريال ارتفاعاً من العجز المتوقع في سنة ١٩٩٧ وحجمه ٢,٩٨ مليار ريال.

وكانت الدوحة اعلنت اعتزامها القضاء على العجز بحلول سنة ٢٠٠٠ وتنويع اقتصادها وزيادة الدخل الحكومي.

ونقل عن يوسف حسين كمال، وزير المالية، ان الميزانية جاءت في اعقاب ظروف لها تأثير هائل على اسعار النفط التي تراجعت الى مستويات متدنية.

ويقول المراقبون ان الحكومة اضطرت مجبرة على وضع ميزانية لا تؤثر سلبياً على اداء الخدمات وعلى اكمال المشروعات الحكومية التي سبق التخطيط لها وذلك مع عجز يمكن معالجته خلال السنة.

ويدر النفط حوالى ٧٠٪ من اجمالي العائدات. وفي وقت سابق من هذه السنة هبطت اسعار النفط الى ادنى مستوى لها منذ تسع سنوات قبل ان تنتعش قليلاً.

وسبق لاقتصاديين ان قالوا ان منتجي النفط الخليجيين قد يضطرون الى اعادة النظر في انفاقهم في ضوء ضعف اسعار النفط.

ولم يذكر الوزير يوسف حسين كمال سعر النفط الذي تقوم الميزانية على اساسه. وفي السنة الماضية اعلنت الحكومة ان الميزانية تقوم على اساس بلوغ سعر النفط ١٦ دولاراً للبرميل.

ويقول محللون في صناعة النفط ان انتاج الدوحة بلغ نحو ٧٠٠ الف برميل يومياً من النفط في شباط/ فبراير مقابل حصتها في منظمة «اوبيك» البالغة ٤١٣٩٤٠ برميلاً يومياً.

وفي منتصف الشهر الماضي، وافقت الحكومة على خفض انتاجها ٣٠ الف برميل يومياً في اطار جهود منتجي النفط لتقليل الانتاج بهدف دعم الاسعار.

وخصصت الحكومة القطرية ١,٧٣ مليار ريال للمشروعات العامة الرئيسية لسنة ١٩٩٨/١٩٩٩ منها ٧٩٧ مليون ريال للخدمات العامة والبنية الاساسية.

وخصصت الميزانية ٤٥٠ مليون ريال لتوسيع مطار الدوحة و١٣٠ مليوناً لتطوير ميناء الدوحة.

بينما جعلت للخدمات الاجتماعية والصحية ٢٤١,١ مليون ريال. كما شملت مخصصات الميزانية ٧٧,٤ مليون ريال للتعليم ورعاية الشباب.

على صعيد آخر، قال عبد الله بن حمد العطية، وزير الطاقة والصناعة، ان شركة «راس غاز» وهي ثاني الشركات القطرية لانتاج الغاز الطبيعي المسال تستعد لبدء الانتاج بحلول نهاية هذه السنة قبل سبعة اشهر عما كان متوقعاً.

ولم يوضح العطية لماذا سيبدأ المشروع، الذي من المقرر ان يباشر تصدير الغاز الى كوريا الجنوبية من تموز/ يوليو سنة ١٩٩٩، الانتاج مبكراً.

ولكن مسؤولين في «راس غاز» قالوا ان تشييد مؤسسات الشركة اكتمل بأسرع مما كان متوقعاً في البداية. وبدء الانتاج مبكراً سيقدم رسالة مفادها انه على الرغم من ان المشروع مرتبط الى حد كبير بشركات من كوريا الجنوبية، الا انه لم يتأثر بمتاعب «سيول» المالية.

ويتكلف بناء مؤسسات مشروع «راس غاز» ٣,٤ مليار دولار ويستهدف انتاج خمسة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً منها ٤,٨ مليون طن سنوياً لصالح شركة «كوريا غاز كورب» بمقتضى اتفاق مدته ٢٥ عاماً.

ايران

حكم محمد خاتمي يواجه أول أزمة اقتصادية

«النفط» وهبوطه و«الريال» وضعفه... سببان في التضخم وارتفاع أسعار السلع المستوردة!

بدأ التململ من تدهور الوضع الاقتصادي المتمثل في التضخم وانهيار سعر صرف الريال وانخفاض سعر النفط الخام يتسع ويثير واستياء في صفوف الاقتصاديين والطبقات الشعبية المتضررة من هذا التدهور.

فالعائدات بالعملات الصعبة تدنت بسبب تراجع سعر النفط اذ يباع البرميل بنحو ١٢ دولاراً في حين كانت تقديرات الموازنة قائمة على اساس ١٦ دولاراً للبرميل الواحد.

ودفع نقص العملات الصعبة «البنك المركزي» الى ان يشدد شروط حصول الايرانيين الراغبين في السفر الى الخارج على دولارات. وبات هؤلاء مضطرين الى دفع ٤٧٩٥ ريالاً بدلاً من ثلاثة الاف للحصول على دولار واحد، أي بارتفاع قدره ٦٠٪ عن السعر الرسمي المطبق منذ ايار/ مايو ١٩٩٥.

لكن هذا التدبير الذي يهدف الى الحفاظ على احتياطي «البنك المركزي» من العملات الصعبة، ادى الى نتيجة عكسية فورية تمثلت في زيادة تدهور العملة الايرانية إزاء الدولار. فقد أصبح سعر الصرف المتداول (غير الرسمي) ٥٧٠٠ ريال للدولار الواحد بعدما كان ٥٣٠٠ ريال للدولار الواحد.

وهذا التدهور السريع الذي يأتي بعد شبه استقرار للريال في السنوات الثلاث الاخيرات في السوق غير الرسمية، قد يؤدي الى تضخم كبير، وخصوصاً في اسعار السلع المستوردة.

وبالفعل، لجأت الحكومة التي تسيطر، بصورة مباشرة او غير مباشرة، على أكثر من ٨٠٪ من النشاط الاقتصادي الى رفع اسعار بعض المنتوجات والخدمات المدعومة بقوة مثل الوقود والنقل العام.

وقد وجد المحللون ان قرار الحكومة رفع بعض الاسعار يشكل ذريعة امام التجار للاستغلال. واشاروا الى ارتفاع اسعار بعض المنتوجات الغذائية المدعومة، مثل الارز الذي ارتفع سعره بنسبة ٧٠٪ والحليب ٥٠٪ وزيت الطهي ٢٠٪، وتوقع هؤلاء ان يرتفع كذلك سعر الخبز الذي تدعمه الدولة بقوة ليصبح في متناول المعوزين.

وتساءل المحللون: «كم من الوقت ستستمر الاسعار ترتفع فيما تبقى مداخيل ابناء الطبقة المتوسطة في موقع المراوحة؟».

وباتت بعض الشركات تجد صعوبة في دفع رواتب موظفيها. وكشف النائب المقرب من النقابات الرسمية ابو القاسم سرحدي زاده، ان شركة «ملي شوز» المحلية لصناعة الاحذية اضطرت خلال الاشهر الاخيرات الى الاقتراض من المصارف لدفع رواتب موظفيها.

واضاف، ان بعض وحدات الانتاج اضطرت الى اعطاء موظفيها اجازة غير مدفوعة مدتها اسبوعان في الشهر «لأنها لا تملك الامكانيات لاعطائهم رواتبهم كاملة، ولأن مستودعاتها ممتلئة ببضاعة لم تبع».

والتدهور الذي تشهده طهران، يأتي بعد سنوات ثلاث اعتمدت خلالها السلطات اجراءات تقشف صارمة بهدف الحد من التضخم وسداد الديون الخارجية.

واتاحت هذه الاجراءات التي اتخذها علي اكبر هاشمي رفسنجاني الى تحسين الوضع المالي للبلاد، لكنها ادت الى تباطؤ الاقتصاد، وانعكست سلباً على الصادرات غير النفطية التي تراجعت سنة ١٩٩٧ بنسبة ٣٪ بحسب الاحصائيات الرسمية التي نشرت في منتصف الشهر الماضي.

واقر الرئيس محمد خاتمي في اول خطاب كبير له عن السياسة الاقتصادية في آذار/ مارس الماضي بأن ايران تعاني صعوبات اقتصادية جدية، ووعد باجراء «اصلاحات بنيوية» تهدف خصوصاً الى ضمان الاستثمارات الوطنية والاجنبية.

واعترف خاتمي بأن «القول ان ليس عندنا مشكلات لا يعكس الحقيقة».

الاستهلاك المتوقع يزيد كثيراً عن الطاقة المائية المتوفرة

النزاع على اقتسام «دجلة» و«الفرات» بين تركيا وسوريا والعراق!

يتزايد الدور الجيوبوليتيكي والجيو ـ اقتصادي لمصادر المياه النهرية خصوصاً تلك المشتركة بين عدد من الدول، الامر الذي ينذر بخطر نزاعات عسكرية جديدة. وقد سبق لـ «الميزان» ان عالجت في اعداد سابقة مشكلة مصادر المياه والتنازع عليها بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية من جهة وبين سوريا واسرائيل والاردن من جهة ثانية، كما عالجت مشكلة اقتسام مياه النيل بين مصر وعدد من الدول الافريقية القريبة والبعيدة. وتعالج هنا، التنازع على مياه «دجلة» و«الفرات» بين تركيا وجارتيها العربيتين الكبيرتين سوريا والعراق.

❐ مما يزيد من حدة الصراع على مياه الفرات ليس فقط التنازع بين دولة المنبع تركيا وبين دولتي المرور والمصب، سوريا والعراق، بل كون مياه الفرات غير كافية لتلبية المتطلبات التي تقتضيها المشاريع الزراعية في الدول الثلاث، ذلك ان طاقة المياه المتولدة في نهر الفرات تبلغ ٣٥,٦ مليار متر مكعب في السنة، بينما الاهداف المحددة للاستهلاك في الدول الثلاث: تركيا وسوريا والعراق، تبلغ ٥٢,٩ مليار متر مكعب في السنة، اي بنقص مقداره ١٧,٣ مليار متر مكعب في السنة.

ومقادير الاستهلاك المقترحة في كل من هذه الدول المشاركة في الفرات، هي كالآتي:

تركيا: ١٨,٤ مليار متر مكعب في السنة (٣٥٪).

سوريا: ١١,٣ مليار متر مكعب في السنة (٢٢٪).

العراق: ٢٣ مليار متر مكعب في السنة (٤٣٪).

توزع مياه «الفرات»

ليست لنهر «الفرات» روافد تذكر تزيد كثيراً من مياهه بين المنبع والمصب. وبالتالي، فإن معظم المياه الجارية فيه تأتي من منبعه في الاراضي التركية في الاناضول، بما نسبته ٨٨,٧٪ من مجموع طاقته المائية.

وفي حين أن هذا النهر التاريخي العظيم لا ترفده اي روافد عراقية، فإن المياه الرافدة إليه في سوريا، تشكل ١١,٣٪ من طاقته. وهي نسبة تعادل تقريباً نصف المتطلبات السورية، كما ورد أعلاه.

واذا اجرينا مقارنة بين المتطلبات السورية والعراقية معاً، اي ٢٢٪ لسوريا و٤٣٪ للعراق يبقى لتركيا ٣٥٪ وهي نسبة بحدود اجمالي الاستهلاك المتوقع في حال استمرار الوضع الراهن بعدم إقامة مشاريع جديدة للمستقبل.

أما المشكلة الاساسية، فهي ان المشاريع المقررة حالياً تزيد متطلباتها عن طاقة المياه الفعلية للنهر بنسبة ٤٨,٦٪ وهنا تكمن نقطة التنازع.

نوعية الأراضي

وفي محاولة من خبراء المياه الدوليين لتسهيل قسمة المياه بين دول الفرات الثلاث، جرى تقسيم الاراضي الواقعة في مدى الري من مياه الفرات الى ست فئات، الثلاث الاولى منها تشمل الاراضي التي تعطي الحد الأقصى من المردود لاستخدام مياه الري، بينما شملت الفئة الرابعة الاراضي ذات القيمة الهامشية، والفئة الخامسة لا تعطي اي مردود يذكر إلا بضخ استثمارات كبيرة فيها. واما الفئة السادسة والأخيرة، فإنها لا تعطي اي مردود انتاجي حتى ولو استخدم فيها الري.

لكن هذا التحليل يأتي لمصلحة تركيا بالتحديد، لأن جميع الأراضي التركية على الفرات تقع في الفئات الثلاث الاولى، بينما لا تشكل سوى ٤٨٪ من الاراضي الزراعية السورية المقرر ريها بمياه الفرات. ومن هذا التحليل يخرج خبراء المياه الدوليون بالاستنتاج ليس لمصلحة سوريا، مفاده انه من غير المجدي إقتصادياً استخدام موارد مائية نادرة لري اراض غير خصبة على حساب الاراضي الخصبة، الامر الذي يشكل اجحافاً بحق الاراضي الاقدر على الإفادة من تلك المياه، أي الأراضي التركية.

وإزاء هذه المشكلة يقترح الاتراك تعزيز مياه «الفرات» بمياه «دجلة».

«دجلة» وروافده

ينشأ نهر «دجلة» من بحيرة «هازار» في تركيا ثم يسير جنوباً ليشكل الحدود بين تركيا وسوريا لمسافة ٤٠ كيلومتراً، ثم يكمل سيره الى العراق حيث يلتقي «الفرات» في منطقة «شط العرب» ليصب في مياه الخليج.

ولـ «دجلة» أربعة روافد اساسية:

١ ـ «بوتان».
٢ ـ «بتمنسو».
٣ ـ «كاربنسو».
٤ ـ و«نهر الزاب» الكبير.

وبالتالي، فإن مياه «دجلة» تنحصر بين تركيا والعراق، حيث تبدو نسبة مساهمة البلدين في مياهه متقاربة، اي بنسبة ٥١,٩٪ لتركيا و ٤٨,١٪ للعراق.

ومع أن المشاريع المائية المقررة في البلدين لا تزيد احتياجاتها كثيراً عن الطاقة المائية للنهر، فإن الفارق بين النقص المتوقع في «الفرات» والنقص المتوقع في «دجلة»، ليس كبيراً. فالطاقة المائية لحوض «دجلة» حالياً تبلغ ٤٨,٧ مليار متر مكعب في السنة بينما المشاريع المقررة تتطلب ٥٤,٥٪ اي بفارق نسبته ١١,٩٪ وهو فارق يشكل تقريباً ربع الفارق في مياه «الفرات».

ويتضح من المشاريع المقررة لاستهلاك مياه «دجلة» أن النصيب الاكبر هو للعراق، بنسبة ٨٣٪ ثم لتركيا نسبة ١٣٪ ولسوريا بنسبة ٤٪. مع العلم انه ليست هنالك اي روافد سورية ترفد مياه النهر.

وحتى الآن، يبقى العراق المستفيد الوحيد من مياه «دجلة» لسبب بسيط هو أن الاراضي التركية التي يمر فيها ضيقة جداً بالمقارنة.

إقتراح الدمج

وبما ان تركيا، بحكم وقوع معظم اراضيها القابلة للري في حوض الفرات، تسعى الى الإفادة القصوى من الطاقة المائية، فإنها تحاول نوعاً من المقايضة بحيث يمكنها زيادة نسبة المياه التي تجرها من الفرات. وتقضي المحاولة التركية بجر جزء من مياه «دجلة» الى الفرات لتغطية النقص في مياهه. لكن العراق حتى الآن يرفض هذا الاقتراح لخشيته من ان يؤدي ذلك الى تخفيض نصيبه من مياه الفرات، بحيث يصبح عملياً اقتسام المياه في المنطقة محصوراً بين سوريا وتركيا للفرات، وبين العراق وتركيا لدجلة.

أما بالنسبة الى مسألة النقص في الفرات، فإن الموقف السوري والعراقي موحد إزاء قضية توزيع المياه حسب نوعية الاراضي الزراعية، اذ يقول السوريون والعراقيون، ان كمية النقص المتوقعة في مياه الفرات، يجب اقتطاعها بالتناسب مع متطلبات كل دولة من الدول الثلاث، وهو موقف ترفضه تركيا، بالادعاء بأن كمية المياه اللازمة للري يجب ان تتقرر بتطبيق مقاييس متماثلة للدول الثلاث جميعها. ويتمسك السوريون والعراقيون بأن لكل بلد الحق في اختيار المقاييس التي يعتمدها لاحتياجاته المائية ولا يحق للدول الاخرى ان تعترض على ذلك.

الاعتراضات السورية ـ العراقية

لقد اعترض العراقيون والسوريون على جميع المشاريع المائية التي قررتها او نفذتها تركيا حتى الآن على نهري «الفرات» و«دجلة» بحجة ان هذه المشاريع تخفض كميات المياه الوافدة الى البلدين. وهذا الاعتراض ليس جديداً، انما يعود الى الستينات والسبعينات عندما قررت تركيا بناء سد «كيبان» وسد «كاراكايا».

ويحتج السوريون والعراقيون بأن تركيا لم تبلغهم مسبقاً بخططها المائية طبقاً للمواثيق الدولية، التي ليست ملزمة حتى الآن، خصوصاً مسودة ميثاق لجنة القانون الدولي حول استخدام المسالك المائية العابرة للحدود لغير اغراض الملاحة. وفيما بعد تشكلت اللجنة الفنية المشتركة بين البلدان الثلاثة، وهي لجنة تشكلت بين تركيا والعراق في سنة ١٩٨٠ وانضمت إليها سوريا في سنة ١٩٨٣. وقد طرح الاتراك في تلك اللجنة مشاريعهم المعترض عليها.

ويستند الاتراك في الدفاع عن مشاريعهم على «الفرات» بأن تلك المشاريع ذات كفاءة عالية بسبب طبيعة الخزانات المشيدة وانخفاض نسبة التبخر والمزايا الجغرافية والطوبوغرافية لتلك المشاريع.

ومن النقاط الأخرى التي يسوقها الاتراك ان دفق المياه يتقلب بين فصل واخر. ففي اشهر الصيف يبلغ متوسط الدفق بين ١٥٠ و٢٠٠ متر مكعب في الثانية، ليرتفع في الربيع الى ٥٠٠٠ متر مكعب في الثانية أو اكثر، مما يعني حدوث فيضانات كبيرة في الربيع وجفاف خلال الصيف، وبالتالي فإن المشاريع التركية لبناء السدود على «الفرات» قد امتصت الفائض لتخفيف آثار الجفاف، ليبقى دفق المياه مستقراً.

«سد أتاتورك»

وكان الاعتراض العربي الاكبر على المشاريع التركية، عندما عكف الاتراك على بناء «سد اتاتورك» لحصر كمية من مياه «الفرات» و«دجلة»، الامر الذي فسرته الدول العربية المعنية، بانه برنامج متعمد من قبل الاتراك لحرمان جيرانهم العرب من فترة اقصر بقطع المياه عن جيرانهم كلياً، لكنهم لم يفعلوا ذلك كدلالة على حسن النوايا تجاه هؤلاء الجيران.

«سد بيرتشيك»

وعندما اعلن الاتراك عن عزمهم على بناء «سد بيرتشيك» في جنوب شرق الاناضول اعترض العراق على ذلك في ١٧ اذار/ مارس سنة ١٩٩٣ ثم قدمت سوريا اعتراضاً مماثلاً في ١٨ تموز/ يوليو من السنة ذاتها.

والحجة التركية لبناء السد هي تنظيم دفق المياه الفائضة عن احتياجات مشاريع الكهرباء المائية، خصوصاً عندما يكون دفق المياه في ذروته.

ويقولون ان هذا التنظيم ضروري لحماية البيئة الطبيعية في مجرى نهر «الفرات» جنوباً الى سوريا والعراق.

ويصنف الاتراك «سد بيرتشيك» على اساس الصفة التنظيمية للمياه المطلقة من «سد اتاتورك» ومشاريع الكهرباء. كما يصنفونه بانه مماثل «لسد البعث» في سوريا على مجرى «سد طبقة». ومثل «سد بادوش» الواقع على مجرى «سد صدام» و«سد بغدادي» الواقعين مباشرة بعد «سد القادسية».

وبملاحظة متطلبات الطاقة الكهربائية في تركيا، يبدو أن وحدة واحدة من وحدات توليد الكهرباء على «سد اتاتورك» تعمل اثناء فترات الطلب المنخفض، بينما يجري تشغيل الوحدات الثمان كلها في فترات الطلب العالي، الامر الذي يجعل كميات المياه التي يطلقها الاتراك في مجرى النهر خلال تلك الفترات تتراوح يومياً بين ٢٠٠ متر مكعب في الثانية و٢٠٠٠ متر مكعب في الثانية في اليوم الواحد حسب طلب شبكات الكهرباء.

وعلى هذا الاساس، يدعي الاتراك ان «سد بيرتشيك» يخدم عملية توحيد الدفق بتنظيم التفاوت بين فترات الطلب المنخفض والطلب العالي. وبالتالي يخدم مصالح سوريا والعراق كما يخدم مصالح تركيا. لكن المشكلة الحقيقية في غياب مواثيق ملزمة لاقتسام المياه تبرز في حال زيادة مشاريع الري والكهرباء الى اكثر مما تتحمل الموارد المتاحة، الامر الذي يعيد النقاش الى بداياته في الصراع التاريخي بين دول المنبع ودول المرور ودول المصب.

الطاقة المائية لحوض «دجلة» ومشاريع الاستهلاك المقررة في الدول المعنية

البلد	الطاقة المائية (بمليارات الامتار المكعبة في السنة)	الاستهلاك المتوقع
تركيا	٢٥,٢٤ (٥١,٨٪)	٦,٨٧ (١٣٪)
سوريا	لا شيء (لا شيء)	٢,٦٠ (٤٪)
العراق	٢٣,٤٣ (٤٨,١٪)	٤٥ (٨٣٪)
المجموع	٤٨,٦٧ (١٠٠٪)	٥٤,٤٧ (١٠٠٪)

الطاقة المائية لحوض «الفرات» ومشاريع الاستهلاك المقررة في الدول المعنية

البلد	الطاقة المائية (بمليارات الامتار المكعبة في السنة)	الاستهلاك المتوقع
تركيا	٣١٫٥٨ (٨٨٫٧٪)	١٨٫٤٢ (٣٥٪)
سوريا	٤٫٠٠ (١١٫٥٪)	١١٫٣٠ (٢٢٪)
العراق	لا شيء (لا شيء)	٢٣٫٠٠ (٤٣٪)
المجموع	٣٥٫٥٨ (١٠٠٪)	٥٢٫٩٢ (١٠٠٪)

هل تؤدي الخطط الاميركية ـ الاسرائيلية الى عودة الحرب الى لبنان؟

إعمار الحريري وهمي وسياسته المالية غير «مفهومة»!

وسط الأحاديث المتفائلة في الغرب حول تحقيق السلام العربي ـ الاسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة، نظر الغرب الى برنامج رفيق الحريري لإعادة إعمار لبنان نظرة جيوبوليتيكية، باعتبار أن ذلك البرنامج هو الخطوة المثالية على طريق إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعدما طبلت وسائل الاعلام وزمّرت لمقولة العولمة الاقتصادية.

وجاءت الصيغة الرأسمالية العالمية إلا لماماً. فليس مفاجئاً، إذن، ان الدولة اللبنانية والمصارف اللبنانية اخيراً، تمكنت من الحصول على قروض كبيرة بالدولار في اسواق المال العالمية بما فيها الاسواق الآسيوية المضطربة. وعلى الرغم من الحالة الكارثية للمالية العامة في لبنان، ظلت الصورة الاعمارية الايجابية هي المهيمنة على الدوائر المالية والسياسية العالمية. وعندما زار جيمس وولفنسون، رئيس «البنك الدولي»، بيروت في حزيران/يونيو الماضي، تبنى بشكل ملحوظ سياسات الحكومة الحريرية مكيلاً المدائح لرئيسها، على الرغم من المخاوف التي اطلقت رسمياً لأول مرة على لسان رئيس جمعية المصارف اللبنانية. وقال وولفنسون في ذلك الوقت للمتخوفين من اللبنانيين انه يعتقد، حتى يثبت العكس، انه بامكانهم ان يثقوا بحصافة الحكومة في سياستها المالية.

والواقع أن إدارة الحريري الاقتصادية تدعو الى خيبة الامل اذ اختار إجتناب فرض الضرائب على المداخيل العالية، او ضرائب زيادة القيمة الرأسمالية على الاملاك، او الرساميل ذاتها في بلد حققت فيه ثروات هائلة من جراء الحرب وتجارة المخدرات والهجرة، والى ذلك اطلق موجة مرعبة من الديون.

المديونية المتزايدة

عندما تنتهي الحروب عادة، تتحول الحكومات الى الاغنياء، بفرض ضرائب تضامنية عليهم، إما على شاكلة فريضة استثنائية او بزيادة معدل الضريبة المباشرة على الشرائح العليا من ضريبة الدخل لمساعدة اولئك الذين تضرروا اكثر من غيرهم من جراء الحرب او خسروا بيوتهم وابواب معيشتهم ورزقهم.

اما في لبنان فقد حدث العكس، فكان اول قرار اتخذته حكومة الحريري الجديدة هو التخفيض الحاد للضرائب المباشرة بحجة تشجيع الاستثمار بغية زيادة العائدات الضريبية، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، وبدلاً من ذلك ،كما تشير الاحصائيات الرسمية، ارتفع الدين الداخلي للحكومة من ١,٥ مليار دولار في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢ قبل مجيء الحريري الى الحكم الى ١٣ مليار دولار في حزيران/ يونيو من السنة الماضية. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع دين الحكومة الخارجي من ٣٠٠ مليون دولار الى ٢,٢ مليار دولار.

وإزاء ناتج محلي اجمالي قيمته ١٣ مليار دولار، أصبح الدين العام الاجمالي اكثر من ١٥ مليار دولار بصرف النظر عن مليارين من الدولارات استدانتها المصارف الخاصة في اسواق المال العالمية.

وقد أدى ذلك سنة ١٩٩٦ الى تخصيص ٧١٪ من عائدات الحكومة لدفع فوائد الدين الداخلي وحده، بالإضافة الى ٥٪ لخدمة الدين الخارجي. وقد بلغت هذه النسبة ٩١٪ في الربع الاول من سنة ١٩٩٧.

وارتفع عجز الميزانية من ٦٣٪ من العائدات سنة ١٩٩٣ الى ١٠٥٪ سنة ١٩٩٦. وبالنظر الى ان ضريبة الدخل لا تنتج سوى ١٠٪ من عائدات الخزينة و٥٪ من نفقاتها، لجأت الحكومة الى زيادة الضرائب غير المباشرة مرات عديدة. وقد أدت هذه الخطوات الى تفاقم التململ الاجتماعي المحتقن أصلاً بخسائر الحرب البشرية، الامر الذي تجاهلته كلياً سياسة الحكومة في اعادة الإعمار. ومع ذلك بقي الانفاق الاستثماري للحكومة متواضعاً نسبياً لا يزيد في متوسطه عن ٥٠٠ مليون دولار في السنة.

وبالتالي، فإن المسؤولية عن العجز تقع على النفقات العامة العادية للحكومة والنفقات الاضافية من الميزانية بسلفات على الخزينة، حيث لا سيطرة تذكر عليها.

وتستغل الحكومة هذا الواقع لاقناع الرأي العام، بأن التزايد الهائل في ديونها، هو نتيجة للزيادات في مرتبات الموظفين والنفقات الاجتماعية. أما الحقيقة فهي ان الفوضى الضاربة اطنابها الآن، هي نتاج سياسة الحكومة، اذ ان رئيس الحكومة، بغير هدف واضح، زاد من اعداد الموظفين بخلق وزارات جديدة وعدد كبير من المؤسسات العامة.

وعلى سبيل المثال فإن صندوق المهجرين وحده انفق ٨٠٠ مليون دولار من غير رقيب أوحسيب على استخدامها!

ذلك ان التعويضات والمدفوعات الى المهجرين للعودة واعادة بناء بيوتهم المهدمة لم تكن مشروطة بهذه الغاية، بل اديرت من خلال زعماء الميليشيات السابقين، مما زاد من سيطرتهم على السكان.

الليرة والبنك المركزي

إن اكبر بند في النفقات هو خدمة الدين العام، التي ارتفعت من ٧٨٤ مليار ليرة في سنة ١٩٩٣ الى ٢٧٠٠ مليار ليرة سنة ١٩٩٦، اي ما نسبته ٤٢٪ من المجموع. وبالنظر الى ان التضخم بقي على مستويات معتدلة، فقد كان بالإمكان استقرار كلفة خدمة الدين بخفض اسعار الفائدة، لكن بدلاً من ذلك ابقتها السلطات النقدية على مستويات عالية جداً بفارق ١٠٪ على الاقل بين الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية وبين الودائع بالدولار. وهذا يعني ان الذين يحملون سندات الخزينة بالليرة اللبنانية حققوا لانفسهم مستوى عالياً من المعيشة من عائدات استثمارهم.

وفوق ذلك، راحت اسعار الفائدة على الليرة ترتفع اكثر على الرغم من اتضاح ضخامة وفداحة عجز الميزانية بحيث ان الفارق في اسعار الفائدة بين الليرة والدولار ارتفع الى ١٥ و١٨٪ حسب تاريخ الاستحقاق. وهذا ما أدى الى توترات في اسواق القطع، استطاع البنك المركزي حتى الآن احتواءها.

وفي نهاية السنة الماضية تدخلت السلطات السعودية، بغية زيادة احتياط البنك المركزي بوديعة من مصرف سعودي خاص قيمتها ٥٠٠ مليون دولار، لكن هذه الخطوة لم تخفف من القلق والتشاؤم حتى في اوساط الحكومة ورجال الاعمال، إذ ان النمو بقي راكداً منذ الربع الثاني من سنة ١٩٩٦.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح من خلال التطورات الاقليمية والسياسة الدولية هو ما اذا كانت الخطط الاميركية ـ الاسرائيلية لاعادة تشكيل الوضعية الجيوبوليتيكية في الشرق الاوسط المعزق جزئياً من شأنها ان تعيد لبنان الى ساحة للصراع في تجاذب اقليمي جديد.

جورج قرم
بتصرف عن «لوموند ديبلوماتيك»

على الطراز اللبناني التي لا تعترف بالحدود او الموانع الاخرى، مؤاتية لفكرة العولمة بعدما ركز برنامج الحريري على بناء طرقات وبنى تحتية واسعة النطاق لتعزيز النمو في التجارة الإقليمية.

وبالإضافة الى ذلك حددت حكومة الحريري سقفاً لضريبة الدخل بنسبة ١٠٪ وأخذت تفكر في خصخصة ما تبقى من الخدمات الحكومية، وتطلعت الى الرساميل الخاصة لإعادة بناء وسط بيروت التجاري معتمدة على صيغة البناء والتشغيل والانتقال في مجال الهاتف على سبيل المثال.

المالية العامة

تضع الحكومة اللبنانية معدلات عالية للفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية لاجتذاب الرساميل الاجنبية، خصوصاً من اللبنانيين في المهجر ورجال الاعمال في الخليج ومن بعض صناديق الاستثمار العالمية، لتمويل مشاريعها العديدة التي تشمل فيما تشمل استصلاح الأراضي واضعاف النقابات العمالية.

وهذا ما جعل لبنان الحريري في نظر الغرب انموذجاً للتنمية يتماشى مع العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق. وما لقيه الحريري من ترحيب وامتداح في الغرب، خصوصاً في فرنسا، لا يضاهيه سوى كبح جماح المعارضة الداخلية، وهي معارضة لا تتحدث عنها وسائل الإعلام

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

جورج جبر

فقد لبنان في الشهر الماضي علماً خفاقاً من أعلامه، وواحداً من ابرز رجالاته الذين عاشت القضية اللبنانية في وجدانهم وخلايا نفوسهم الى الرمق الأخير، هو المحامي الكبير الأستاذ جورج جبر. ولئن كان «الحزب الديموقراطي المسيحي اللبناني» الذي أسسه ورعاه، صغير الحجم الى درجة غير منظورة في خضم السياسة اللبنانية الصاخبة والمتلونة، فقد كان لجورج جبر وزن عالمي ملحوظ، خصوصاً في أوروبا الغربية، حيث اعتبرته محافل الأحزاب الديموقراطية المسيحية ركناً من أركانها، وقطباً تسترشد بارائه وخبراته.

وكان رحيل جورج جبر خسارة لـ«الميزان»، بقدر ما كان خسارة للبنان. فقد كان لها صديقاً صدوقاً خالص الود مخلصاً، ونصيراً مرشداً بالرأي والنقد، لم يتوان يوماً عن تقديم الدعم المعنوي لها، وحتى المادي احياناً. ولعل أكبر دعم كان جورج جبر يقدمه لـ«الميزان» حديثه عنها في حضوري، عندما كنا نلتقي في بيروت أو في أوروبا، وفي غيابي أمام الثقاة من اهل الرأي والنفوذ.

وعندما توفي شقيقه قبل سنة تماماً من وفاته، أرسلت اليه برقية تعزية ذكرت فيها كلمة لبولس الرسول تقول: «لا تحزنوا كما يحزن باقي الناس الذين لا رجاء لهم». ولذلك لن نحزن على جورج جبر كما يحزن باقي الناس، لأننا نعيش على الرجاء.

الضرائب الصاعدة

من الملاحظات الأساسية التي نلمسها في الغرب كل يوم، أن الناس تكره حكوماتها الى أي حزب انتمت بسبب فرض الضرائب. ولعل الشعبية الكاسحة التي تمتعت بها مارغريت ثاتشر في بريطانيا، وتلك التي تمتع بها رونالد ريغان في الولايات المتحدة، تعودان في الدرجة الأولى الى سياسة خفض الضرائب.

وحينما التقي اي لبناني قادم من بيروت، او عندما اكون في بيروت، فإن اول شكوى أسمعها هي عن الأعباء المعيشية المتزايدة بفعل زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة. وكلما تلقيت رسالة من بنك الرهونات العقارية الذي أرهن لديه منزلي، أتوجس خيفة من زيادة الأقساط بفعل رفع أسعار الفائدة، وفي اغلب الأحيان يصدق ظني. فقد ارتفعت قيمة القسط الشهري منذ قدوم حزب العمال الى الحكم قبل سنة، بما لا يقل عن ٢٠ في المائة.

وهذا يذكرني بحكاية قراتها قبل سنوات عن واقع من هذا النوع في أواخر الحكم الأيوبي في مصر، بعد صلاح الدين، حيث عين السلطان أميناً للمالية اسمه «صاعد»، راح يصعد الرسوم والضرائب على المصريين كل يوم تقريباً، حتى طفح الكيل، فهجاه شاعر شعبي بابيات جارحة من قلب مجروح، قال فيها:

لعن الله صاعداً
من أبيه فصاعداً
وبنيه فنازلاً
واحداً ثم واحداً!

الحرب المقبلة

أصدر وزير الدفاع الأميركي الأسبق في إدارة ريغان، كاسبر واينبرغر، كتاباً بعنوان «الحرب المقبلة»، بالاشتراك مع الباحث بيتر شوايزر العامل في «معهد هوفر»، يتضمن خمسة سيناريوهات لا تركب على قوس قزح، كما يقول المثل الدارج.

السيناريو الأول، هو قيام الصين وكوريا الشمالية في هذه السنة ١٩٩٨، بشن هجوم على كوريا الشمالية وتايوان، تشمل غارات بالأسلحة البيولوجية ضد القوات الأميركية. أما الواقع، فهو أن الكوريتين تتقاربان وتعقدان محادثات لتوحيد البلاد بالطرق السلمية، وكذلك الصين وتايوان، كما إن علاقات الصين مع الولايات المتحدة لا تنبىء بالحرب بل بالمزيد من التحسن، والزيارات المتبادلة بين زعماء البلدين على قدم وساق.

والسيناريو الثاني، هو هجوم إيراني على دول الخليج العربية في السنة المقبلة ١٩٩٩، ترافقه أعمال إرهابية في أميركا واوروبا. أما الواقع فهو أن علاقات إيران مع جاراتها العربيات بات طبيعية وآخذة في التحسن، كما إن تطبيع العلاقات بين واشنطن وطهران يلوح في الأفق القريب.

والسيناريو الثالث، هو غزو أميركي للمكسيك في العام ٢٠٠٣ لقلب حكم مدعوم من تجار المخدرات ووقف تدفق اللاجئين. اما الواقع فهو أن المكسيك والولايات المتحدة تشتركان معاً في منطقة للتجارة الحرة (نافتا).

والسيناريو الرابع، هو هجوم روسي على أوروبا بقيادة زعيم وطني متطرف في العام ٢٠٠٦، تقف واشنطن حياله مكتوفة الأيدي بسبب التفوق النووي الروسي. أما الواقع فهو أن روسيا عاجزة عن شن حرب ضد الشيشان، وبرنامجها النووي يشكو من الإملاق.

والسيناريو الخامس، هو محاولة اليابان في العام ٢٠٠٧ تامين نفطها الخاص، وإقامة منطقة اقتصادية تهيمن عليها في شرق آسيا، مستخدمة حرب المعلومات بشن هجوم على الشبكة الإلكترونية الأميركية الرابطة بين المصارف. أما الواقع فهو أن اليابان تعاني من أكبر ركود اقتصادي في تاريخها الحديث، والولايات المتحدة متفوقة عليها إلكترونياً واقتصادياً الى أمد طويل.

مـصـر

زيادة المحصول والمنافسة الأميركية وتدني الأسعار من الأسباب

حكومة الجنزوري تتجه الى خفض مساحة الأراضي المزروعة قطناً الى ٦٥٠ ألف فدان!

يبدو ان هناك اتجاهاً في مصر الى الحد من زرع القطن، او خفض مساحة الاراضي المزروعة قطناً، الى اقل من ٦٥٠ الف فدان، في بادرة هي الاولى من نوعها.

يأتي ذلك في ظل توقع زيادة في المحصول بين ٥,٤ ملايين قنطار شعر الموسم المقبل. إذ ان زرع مليون فدان، كما هو الحال الآن، يعني ان الانتاج سيصل الى نحو ٧ ملايين قنطار شعر ما يرفع اجمالي المحصول الى نحو ١١ مليوناً. ولما كان استهلاك المغازل المحلية في حدود ٤ ملايين قنطار شعر، والكميات المصدرة في حدود ١,٥ مليون فإن اجمالي الطلب سيكون في حدود ٥,٥ مليون قنطار شعر فقط.

ويقول المراقبون ان وجود فائض بهذا الحجم يشكل ضغطاً على المعروض في السوق العالمية، الامر الذي يؤدي الى خفض اسعار التصدير سواء الى الداخل او الدول المنتجة، ومن ثم انخفاض الاسعار بنسبة ٢٠٪.

ويضيف هؤلاء ان السوق العالمية لن تستوعب من القطن المصري اكثر من مليوني قنطار، مهما كانت الاسعار. ولذا فإن بقاء فائض بمقدار ٥ ملايين قنطار للموسم التالي سيكلف البلاد نحو ٥٠٠ مليون جنيه سنوياً قيمة تخزين الكمية.

واوضح المراقبون ان زرع مليون فدان قطناً يعني زيادة الفائض وانصراف المزارعين عن زرع المحصول مرة ثانية. ولذلك، ينبغي خفض المساحة المزروعة، وهذا رهن باعلان الحكومة خفض سعر الضمان لاسعار الموسم الجديد.

فمحصول القطن يتجه نحو ازمة خطيرة اياً كانت قرارات الفلاحين في الموسم الجديد. فالحكومة تفضل عدم خفض اسعار الضمان، حرصاً على مداخيل الفلاحين، وعندها سيتجه هؤلاء نحو زرع المحصول بشكل طبيعي، وتستمر مشكلة الفائض. وفي حال قررت خفض سعر الضمان الى ادنى حد سينصرف الفلاحون الى المحاصيل البديلة.

وازمة القطن بدأت في الحقيقة سنة ١٩٨٨، وهي لما تزل مستمرة حتى الآن بسبب تعرض المحصول لتذبذب حاد في المؤشرات لسوء السياسات على كل المحاور من زرع وتصدير وصنع محلي.

وتكشف الارقام ان سنة ١٩٩٠ شهدت زرع مليون فدان انتجت ٥,٧ مليون قنطار شعر، فيما تراجعت الصادرات الى ٨٥٩ الف قنطار وهبط استهلاك المغازل الى ٤,٩ مليون قنطار شعر.

وفي سنة ١٩٩٢ زرع ٨٥١ الف فدان انتجت ٥,٨ مليون قنطار شعر صدر منها ٣٣٣ الف قنطار، فيما كانت حاجات المغازل ٥,٣ مليون قنطار.

وفي سنة ١٩٩٦ زرع ٧١٠ الاف فدان انتجت ٤,٧ مليون قنطار شعر صدر منها ٣٨١ الف قنطار فيما انخفضت حاجات المغازل الى نحو ٤ ملايين قنطار.

وشهدت ازمة القطن بروز قطن «البيما» الاميركي لينافس الصادرات المصرية التي باتت لا تتجاوز ١,٥ مليون قنطار.

ومع اتجاه الدولة الى تبني سعر الضمان والمحافظة على زرع نحو مليون فدان برزت مشكلة المخزون والفائض التي بدأت في التزايد.

ووفق ارقام «اتحاد مصدري الاقطان» كانت الفضلة ٦١٩ الف قنطار شعر سنة ١٩٩٦ ارتفعت فجأة الى ٢,٥ مليون قنطار سنة ١٩٩٧، ويتوقع وصولها الى ٣,٥ مليون السنة الجارية، وفي حال زرع مليون فدان في الموسم الجديد، فان الفضلة المتوقعة ستصل الى نحو خمسة ملايين قنطار سنة ١٩٩٩.

وحض اتحاد مصدري الاقطان ولجنة تنظيم القطن في الداخل الحكومة على خفض مساحة الاراضي المزروعة قطناً الى نحو ٦٥٠ الف فدان، وعلى الا يتجاوز الانتاج ٨ ملايين قنطار شعر تذهب، ٤ ملايين منها الى المغازل، ومليونان الى التصدير، ويبقى مليونان فقط كفضلة.

الا ان المشكلة تبقى في كيفية خفض مساحة الاراضي.

المـغـرب

يمثل ٢,٥٪ من الناتج المحلي واستثماراته ٣ مليارات دولار

غلال قطاع شركات التأمين ٨٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٧!

في احصائيات جديدة عن قطاع شركات التأمين، أن نشاطه بلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٧ ممثلاً بذلك نحو ٢,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وقدرت قيمة توظيفات الاموال، التي استثمرها قطاع التأمين عبر بورصة الدار البيضاء، بمبلغ ٢٩,٦ مليار درهم (نحو ٣ مليارات دولار)، علماً ان هذا المبلغ لم يكن يتجاوز ١٠ مليارات درهم منتصف الثمانينات.

وتمثل شركات التأمين ثاني مصدر للسيولة المالية والسندات بعد المصارف، وهي مرشحة للعب دور اكبر مطلع العقد المقبل في مجال الادخار ورفعه الى نحو ٢٥٪ وهو برنامج يتبناه «البنك الدولي».

ومنذ مطلع هذه السنة، بدأت نحو ١٧ شركة محلية تنفيذ برنامج لتحرير سوق التأمينات ينتهي سنة ٢٠٠١ كان ابرمه «اتحاد شركات التأمين» مع وزارة المال نهاية سنة ١٩٩٧، ويتوافق مع اقتراحات منظمة التجارة الدولية في شأن التحرير الكامل لقطاعات التأمين والمصارف واسواق المال والسندات.

ويقترح المشروع تحرير القطاع على مراحل تبدأ خلال هذه السنة بزيادة في سعر بوليصة التأمين، ويشمل السير على الطرقات والنقل البحري والجوي، على ان يشمل مطلع العقد المقبل نقل المسافرين والنقل العام وخدمات التأمين الاخرى.

وكشف «اتحاد شركات التأمين» انه يخسر سنوياً نحو ١٠٠ مليون دولار في تعويضات حوادث لها علاقة بظروف النقل البري وتزايد اعداد المصابين. وهو لذلك حصل على موافقة بزيادة بوليصة التأمين على السيارات والعربات بنسبة ١٦٪ سنوياً. ويعتقد الاتحاد ان تعويضات حوادث السير تؤثر سلباً في نشاط شركات التأمين على الحياة والمشاريع، ويعتبر التأمينات على السيارات إلزامياً، فيما تبقى المجالات الاخرى اختيارية.

واحتلت التأمينات على السيارات المرتبة الاولى بنسبة ٤٠٪ من مجموع النشاط، يليها التأمين على الحياة والشيخوخة ٢٢٪، وحوادث العمل ١٧٪، والحرائق ٥٪.

ويقول المحللون الماليون ان التأمين يسهم في الادخار الوطني، الا ان حصة السيارات فيها يجب ان تتراجع لفائدة مجالات اخرى مثل الحياة والمصانع والبيوت وتأمينات المخاطر المختلفة.

ويعتقد هؤلاء ان ارتفاع حوادث السير (٣ الاف قتيل سنوياً) وتحديد الاسعار من قبل الدولة يحد من نمو القطاع.

ويعاني التأمين من ازمة ثقة بعد انهيار خمس شركات قبل سنوات خلفت متضررين بقيمة ٦٠٠ مليون دولار معظمهم من جراء حوادث لها علاقة بالطرق. وكانت الحكومة رصدت سنة ١٩٩٧ مبلغ ٢٠٠ مليون درهم لتعويض جزء من ذوي الحقوق، لكن نحو ٥٠ الف ملف لايزال ينتظر الحسم.

وتخضع شركات التأمين لمراقبة متشددة بعد وضع خمس شركات تحت طائلة التصفية القضائية بسبب الافلاس المالي، وعدم التمكن من التسديد، وتراجعت في المقابل حصة النسب المضمونة من طرف الدولة من ٤٠ الى ٣٠٪.

وكانت شركات التأمين لعبت دوراً في برنامج التخصيص وأسهمت في تكوين نواة صلبة لمراقبة شركات كبرى مثل «البنك المغربي للتجارة الخارجية» او «الشركة الوطنية للاستثمار»، ثاني اكبر مجموعة مالية صناعية. وانتقلت في السنة الماضية «شركة سنيا للتأمينات» (قطاع عام) الى «مجموعة اريج» العربية ومقرها البحرين، لكن المجموعة لم تستطع استكمال عملية اجتذاب مبلغ ١٠ ملايين دولار في السوق المغربية لدى صغار المدخرين بانتظار استكمال برامج تحرير القطاع. وتحتاج مثل هذه العمليات، التي تتم خارج البورصة وتستهدف المدخرين، الى ترخيص خاص من وزارة المال.

ويشكل التحالف المالي، (عبر رؤوس الاموال)، بين شركات التأمين والمصارف المحلية احدى الركائز المعتمدة في المنافسة داخل القطاع في مجال توظيفات الاموال.

وتتردد انباء عن تقارب بين «شركة الأمان» للتأمينات و«الشركة الافريقية» التابعة لمجموعة «اونا»، وهي اقدم مؤسسة من نوعها للتأمينات في شمال افريقيا. كما يشكل التحالف بين «الملكية المغربية للتأمين» و«البنك المغربي للتجارة الخارجية» قطباً مالياً مهماً وكذلك بالنسبة الى مجموعة «الوفاء» التي دشنت حملة اعلانية لمنتوجاتها الائتمانية الجديدة. ويسعى المغرب لأن تلعب المصارف، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، والتوظيفات الجماعية، دوراً متزايداً في تنمية الادخار القومي ورفعه الى ٢٥٪ من اجمالي الناتج في السنوات المقبلة مقابل ١٨٪ حالياً.

وتبدو زيادة هذه النسبة ضرورية لتسريع وتيرة الاستثمار والتنمية العامة. وقد وافق «البنك الدولي» على منح المغرب قرضاً بقيمة ٢٣٦ مليون دولار (على دفعتين) يسهم فيه «البنك الافريقي للتنمية»، وذلك لتنمية الادخار وحض الجمهور على الاكتتاب في برامج التأمين المختلفة التي تشمل التقاعد، والتعليم، وتغطية مخاطر الاستثمار المختلفة، بما في ذلك التأمين على الممتلكات.

ويستهدف البرنامج الذي تقدر كلفته بنحو ٥٧٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ تطوير مجالات الادخار وتوظيف الاموال والاقتطاعات.

ويشمل الى جانب شركات التأمين وصندوق الايداع والتدبير، كلاً من «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» و«صندوق الادخار الوطني» و«الصندوق المهني للتأمين» وغيرها...

وسيتعين على هذه الصناديق والشركات في العقد المقبل توسيع التغطية الصحية والرعاية الاجتماعية لفئات واسعة من السكان (٣٠٪ حالياً لهم تغطية) ومعالجة تزايد اعداد المتقاعدين في النصف الثاني من العقد المقبل، عندما سيتحول الهرم السكاني نحو شيخوخة الفئات النشيطة الحالية.

ويشكل هذا المسعى احد اهداف حكومة اليوسفي.

تـونـس

استعداداً لدخول اتفاق التبادل الحر مع أوروبا حيز التنفيذ

تحديث البنية الصناعية على قدم وساق والقطاع الصناعي نما بنسبة ٧,٣٪!

لجنة الصناعة في مجلس النواب، درست اوضاع القطاع الصناعي وخرجت بتقرير محصلته ان هذا القطاع تطور سنة ١٩٩٧ بما نسبته ٧,٣٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٠، فيما لم تتجاوز نسبة النمو ٢,٨٪ سنة ١٩٩٦.

وعزا تقرير اللجنة البرلمانية نمو القطاع الصناعي الى التطور الذي عرفته الصناعات الميكانيكية والغذائية والمنسوجات. فمنتوجات المصانع المحلية شكلت ٨٧٪ من الصادرات الاجمالية. واسهمت المحاصيل الوفيرة من الزيتون سنة ١٩٩٦ في انتاج ٣١٠ الاف طن من زيت الزيتون، وزيادة الصادرات من الزيوت بنسبة ١٣٦٪. كذلك تحسن المنتوج المحلي من الالبان، بحيث اتاح تغطية ٩٠٪ من حاجات البلاد.

واظهر التقرير نمواً في قطاع الطاقة قدرت نسبته بـ ٣,٨٪ بسبب زيادة انتاج الغاز الطبيعي وارتفاع حجم الطاقة الكهربائية التي تنتجها المولدات المحلية.

الى ذلك، قدر التقرير البرلماني حجم الانتاج المحلي من الفوسفات سنة ١٩٩٦ بما يقرب من ٧,٣ مليون طن، بزيادة مقدارها ٢٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٦. واظهرت احصائيات رسمية ارتفاع عدد المصانع في القطاع الكيماوي الى ٤٣٧ بينها ٢٠ مصنعاً للمطاط و٢٠ للادوية. وتؤمن المصانع الكيماوية بين ١٣ و١٥٪ من القيمة المضافة، فيما ارتفعت قيمة انتاجها من ٨٧ مليون دينار (٨٠ مليون دولار) سنة ١٩٩٢ الى ١,٢ مليار دينار (١,١ مليار دولار) سنة ١٩٩٦.

واشارت الاحصائيات الى ارتفاع حجم الصادرات خلال الفترة ذاتها من ٤٩٢ مليون دينار الى ٧٣٠ مليوناً. وتوقعت خطة التنمية التاسعة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠١ ارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات الكيماوية خلال سنوات الخطة الى ٣٨٣ مليون دينار، فيما قدر حجم الاستثمارات في القطاع السنة الماضية بـ ٧٠ مليون دينار. وارتفع عدد المصانع في قطاع الصناعات الغذائية الى ٤٣٠٠ محتلاً المركز الاول بين فروع الصناعة، وهي تؤمن ٧٠ الف فرصة عمل دائمة و٤٥ الف فرصة موسمية. وقدر حجم الاستثمارات في هذا القطاع في الاعوام الخمسة الماضية بـ ٩٥٠ مليون دينار محتلاً المركز الثاني من حيث حجم الاستثمارات.

من جهة اخرى، افادت احصائيات قدمها خبراء اقتصاديون في ندوة اقيمت على هامش «المعرض المتوسطي للمنسوجات والالبسة» الذي استضافته تونس مؤخراً، ان عدد المصانع المحلية في قطاع المنسوجات ارتفع الى ٢٠١٥ مصنعاً تصدر غالبية انتاجها الى الدول الاوروبية. الامر الذي جعل تونس تحتل المركز الرابع على لائحة مزودي اوروبا بالالبسة. فيما تأتي الدول الاوروبية في المركز الخامس بين مستوردي المنسوجات التونسية.

وتؤمن مصانع المنسوجات والالبسة ٥٠٪ من فرص العمل في القطاع الصناعي و٥٠٪ من صادرات القطاع التي تضاعفت خمس مرات في السنوات العشر الاخيرات اذ ارتفع حجمها من ٥١١ مليون دينار سنة ١٩٨٧ الى ٢,٥ مليار دينار سنة ١٩٩٦. وتواجه المصانع التونسية في اسواقها التقليدية داخل «الاتحاد الاوروبي» منافسة شديدة ومتزايدة من مصانع الالبسة الآسيوية، الامر الذي حمل الصناعيين التونسيين على التركيز على تحسين النوعية. ووضعت الحكومة خطة شاملة لتحديث البنية الصناعية استعداداً لإلغاء الحواجز الجمركية مع «الاتحاد الاوروبي» المقرر سنة ٢٠٠٨ بموجب اتفاق الشراكة بين الجانبين.

وشملت خطة تحديث الصناعة ٥٠ مصنعاً في قطاع المنسوجات والالبسة، خصصت لها استثمارات بقيمة ٩٠ مليون دولار لتطوير تجهيزاتها وتحسين ادائها الاداري والتسويقي.

الولايات المتحدة

أكبر «سوبر ماركت» مصرفي ومالي في العالم

إندماج «سيتي كورب» مع «ترافلرز» يغير تركيبة البنوك العالمية الكبرى!

❐ اثارت الخطوة «الثورية» التي اقدم عليها «بنك سيتي كورب» الاميركي بقيادة رئيسه جون ريد، (راجع «بروفيل» على الصفحة الاخيرة)، بالاندماج مع شركة «ترافلرز» المالية بقيادة سانفورد ويل، موجة من التغيرات الحادة في تركيبة البنوك العالمية، كما أثارت تعليقات وتحفظات حول اهمية هذه الخطوة وجدواها. وبذلك اصبحت المجموعة الجديدة «سيتي غروب» اكبر مؤسسة مصرفية للخدمات المالية في العالم، حيث تصل قيمة موجوداتها المشتركة حالياً الى ٦٩٧ مليار دولار.

اما القيمة الترسملية للمجموعة فإنها تبلغ ما يقرب ١٧٠ مليار دولار. وقد تسامل المحللون عن جدوى هذه الخطوة من حيث نوعية الخدمات التي يمكن ان تقدمها وفتحوا نقاشاً حول اي المنطلقين أفضل للعمل المصرفي والمالي، أهو الحجم الكبير على غرار مجموعة «سيتي غروب»، أو الإبتكار والإبداع الذي يمكن بفعله ان تقدم المؤسسات الصغيرة خدمات أفضل لعملائها، خصوصاً ان المجموعة الجديدة سوف تستقطب ما يقدر بحوالى ١٠٠ مليون عميل حول العالم، وتستطيع ان تخدم متطلباتهم المختلفة في اطار واحد على غرار محلات «السوبر ماركت» التجارية، حيث يمكن للعملاء ان يشتروا بضائع مختلفة تحت سقف واحد.

جون ريد

لكن جون ريد الشخص الذي يقف وراء نجاح «سيتي كورب» ووراء عملية الدمج الاخيرة، يرى ان مجموعة «سيتي غروب» الكبرى الجديدة، تشكل انموذجاً لشركة الخدمات المالية المستقبلية، بمعنى ان تصبح «سوبر ماركت» مالي عالمي تستطيع تقديم منتوجات كثيرة متنوعة عن طريق شبكة توزيع واسعة النطاق.

ويلاقي هذا التصور قبولاً لدى القائمين على صناعة الخدمات المالية الذين لاحظوا من تجاربهم الاخيرة، زوال الفوارق بين المصارف التقليدية وبين شركات التأمين وشركات الاستثمار. ولعل الأثر الأهم لهذه الخطوة، أنها حملت المصارف الكبرى والشركات المالية على الإسراع في اعادة النظر في خياراتها، فحاول كل منها ان يجد شريكاً يندمج معه، لكي يضمن البقاء في السوق.

وهكذا وقبل أن يمضي اسبوعان على اندماج «سيتي كورب» مع «ترافلرز» سارع كل من «نايشنز بنك» و«بنك اميركا» الى الاندماج أيضاً ليصبحا المؤسسة المالية الثانية في الولايات المتحدة والعالم بعد مجموعة «سيتي غروب»، بموجودات تبلغ ٥٢٥ مليار دولار. كذلك قام «بنك نيويورك» في الأيام الأخيرة بمحاولة «عدائية» للاستيلاء على «بنك ميلون»، وهو بنك عائلي مهم، راح المساهمون فيه يقاومون المحاولة الاستيلائية المذكورة لعدم قناعتهم بهذه الموجة الاندماجية التي أطلقها جون ريد وشريكه الجديد سانفورد ويل.

لكن بعض المحللين في اوروبا خصوصاً يرون ان تضخيم الحجم المصرفي والمالي الى هذه الدرجة هو وصفة لاكبر كارثة مالية في التاريخ. ويعزو هؤلاء المحللون هذه الخطوة التضخمية الى شخصية المؤسسين ريد وويل اللذين، كما قال المحلل نيل بينيت في جريدة «صانداي تلغراف» اللندنية، يتوخيان نزول اسميهما في التاريخ مع تقدمهما في العمر بصرف النظر عن النتائج.

ويعيد هؤلاء المحللون الى الأذهان النكسة الكبيرة التي نزلت بـ «سيتي كورب» على يد جون ريد، قبل عشر سنوات، عندما راح ينوّع العمليات المصرفية لبنكه بالدخول في العمليات الاستثمارية. وفي ذلك الوقت كاد

المصارف الأميركية العشرة الكبرى

الاسم	الموجودات (مليارات الدولارات)
سيتي غروب	٦٩٧
نايشنز بنك/ بنك اميركا	٥٢٥
تشيس مانهاتن	٣٦٦
جي.بي مورغان	٢٦٢
بنك وان/ فيرست شيكاغو	٢٣٠
فيرست يونيون	٢٠٦
واشنطن ميوتشوال	١٥١
بنكرز تراست نيويورك	١٤٠
ويلز فارغو	٩٧
نور ويست	٨٩

«سيتي كورب» ان ينهار لو لم يجد من ينجده في شخص الامير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز.

والتحفظ الأهم على المجموعة الجديدة يقوم على نقطتين:

الاولى، هي ان «سيتي كورب» بنك عالمي، بينما «ترافلرز» مؤسسة مالية محلية في اميركا، توسعت خلال السنوات العشر الماضيات بسيطرتها على عدد من شركات التأمين ومصارف الاستثمار الاميركية المتعبة.

الثانية، ان المجموعة الكبيرة الجديدة من الصعب إدارتها بشكل فعال ولا سيما ان اتفاقية الدمج تقضي بأن يتناوب المؤسسان ريد وويل على ادارة المجموعة مما يجعل من الصعب قيام ادارة فعالة براسين. فالشيء المشترك بين الرجلين هو الطموح غير المحدود، لكن احداً لا يتصوّر كيف يمكن ان يعمل الرجلان معاً بانسجام في إدارة مؤسسة عالمية يتوقع لها ان تخدم سدس سكان العالم.

سنفورد ويل

ويقول نيل بنيت في تعليقه:

«إن الامور الآن تبدو زاهية لأن الـ «وول تريت» تواصل ارتفاعها وليس هناك افضل من سوق جامحة الصعود لتغطية الشقوق والصدوع في الادارة السيئة، لكن الامتحان الحقيقي للمجموعة الجديدة سوف يأتي عندما تبدأ السوق بالهبوط وتبدأ معها المشاكل. وعندما يأتي ذلك فإن مهمة خلفاء ريد وويل ستكون تفكيك هذه المؤسسة الفرانكشتينية لدفن اطرافها دفناً لائقاً».

لكن آخرين لا يأخذون بمثل هذا الرأي، لانهم يعتقدون ان ضخامة الحجم شيء لا يستهان به، وان كلما كبرت المؤسسة كلما صار من الاصعب ان تسقط.

إلا ان هؤلاء يتفقون مع المتحفظين على ان وجود ادارة جيدة وحذرة امر اساسي لكي يحقق الاندماج هدفه المرجو لأن النجاح في مثل هذا التوجه لا يقتصر فقط على النمو.

مؤسسات

أميركا تستخدمه من دون أن تخدمه

«صندوق النقد الدولي» أمام خيار التحسُّن أو الإلغاء!

❐ مشكلة «صندوق النقد الدولي»، مع الولايات المتحدة الاميركية، هي نسخة مشابهة لمشكلة الامم المتحدة معها.

ذلك أن واشنطن تستخدم المؤسسات الدولية لصالحها وحسب ظروفها لكنها في الوقت ذاته ترفض دعمها او حتى تسديد مستحقاتها لها. وقد اتضح ذلك على وجه بالغ الخطورة اثناء الازمة المالية الآسيوية، عندما رفض الكونغرس الاميركي صرف مبلغ ١٨ مليار دولار لحساب «صندوق النقد الدولي».

لكن هذا الموقف الاميركي لا ينبع من الفراغ، لأن هناك دائماً من يقول بأن الصندوق قد استنفد أغراضه منذ تأسيسه قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا بد من إلغائه والاستعاضة عنه بوسائل تصحيحية اكثر مرونة، وهناك على العكس من ذلك من يقول بضرورة تحسينه وتعديل مواثيقه بحيث تتماشى مع المتطلبات المستجدة في العالم على اعتاب القرن المقبل.

الإصلاحات المقترحة

وفي خضم الازمة الآسيوية كان مدير الصندوق ميشال كامديسوس اول من استشعر خطر تلك الازمة على الاقتصاد العالمي، ولا سيما من خلال معرفته بنواحي القصور في الصندوق الذي يديره، ليس لان حجم الازمة اكبر من امكانيات الصندوق، بل لأن اليته أصغر واكثر محدودية من امكانياته. ولذلك بادر في خطاب له امام «نادي الصحافة الوطني في واشنطن» في مطلع الشهر الماضي الى تحديد أربع نقاط اساسية لإصلاح الصندوق وتحديد دوره لكي يبقى فاعلاً، كما قال في محاضرته، قادراً على منع الازمات. لأن منع الازمات هو الشيء المطلوب اكثر من معالجة الازمة بعد وقوعها، أي عملاً بالمثل العربي القائل، «درهم وقاية خير من قنطار علاج».

والنقاط الاربع التي اقترحها ميشال كامديسوس تتداخل فيها اوضاع الصندوق باوضاع الدول ذاتها، وهي الآتية:

١ ـ الاستمرار في تشجيع بلدان العالم المختلفة على تحسين نوعية المعلومات التي تقدمها الى «صندوق النقد الدولي» والى الجمهور بصورة عامة.

٢ ـ إيجاد الوسائل لتعزيز وتقوية الانظمة المالية المحلية بتحسين ادوات المراقبة والاشراف المحلية وزيادة الشفافية في القطاع المالي.

٣ ـ في الوقت الذي يشجع الصندوق ويضغط من أجل تحرير التجارة من القيود، وفي الوقت الذي تفتح فيه الدول اقتصاداتها على الرساميل الاجنبية، لا بد من تشجيعها على انتهاج سبل حصيفة لتحرير التدفقات الراسمالية، بحيث يمكن تحديد مراحلها الزمنية بصورة صحيحة تزيد من المنافع الى اقصى حد ممكن وتقلل المخاطر من جراء الحركة الحرة للرساميل الى ادنى حد. وفي هذا الاطار، كشف كامديسوس انه بصدد اجراء تعديل على ميثاق الصندوق بحيث يجعل حرية انتقال الرساميل أحد الاهداف الرئيسية للصندوق فتكون له سلطة وصلاحية بالنسبة الى تلك التحركات المالية.

٤ ـ لا بد من الاستمرار في تحسين صورة واداء انظمة الحكم في البلدان شتى، وتكثيف الجهود لمكافحة الفساد. وتقوم دعوى صندوق النقد الدولي في هذا المجال، على اساس انه كلما زادت شفافية الحكم وعملياته في اي بلد قلت فرص الممارسات النفعية والمحسوبية، مشيراً الى ان الصندوق على استعداد الى وقف برامجه في اي بلد يلمس فيه عمليات الفساد إذا كان هذا الفساد يهدد الوضع الاقتصادي العام.

الصورة الوردية

والدليل على ذلك ان صندوق النقد الدولي في تقريره الشامل عن الاقتصاد العالمي، كان اقل تفاؤلاً من العادة، لان الصورة الوردية التي كانت تنضح قبل الازمة الآسيوية لعبت دوراً في اعطاء صورة خادعة. ففي الوقت الذي تحاول حكومات ومؤسسات عديدة في العالم الإيحاء بأن الازمة الآسيوية، لن يكون لها أثر يذكر على الاقتصاد العالمي، حذّر الصندوق من ان الاقتصاد العالمي سوف يتباطأ نموه هذه السنة وفي السنة المقبلة، وإن كان قد ترك مجالاً للتفاؤل بالاشارة الى أن تباطؤ النمو هذه المرة سيكون أقل منه في السبعينات والثمانينات والتسعينات.

شكوك أصولية

أما المتشددون الاصوليون في الولايات المتحدة ممن يرفضون تعزيز مالية الصندوق بحجة انه يهدر اموال دافعي الضرائب الاميركيين على حكومات فاسدة تبددها، فإنهم لا يرون ضرورة لهذا الصندوق أصلاً. والمعتدلون منهم مستعدون الى قبوله شريطة ان تتحدد مهامه بصورة أوضح.

ومنهم من يطالب بتحويله الى بنك مركزي عالمي كملجأ أخير للإقراض في حالات محدودة ومحددة، كما فعل أثناء ازمة المصارف الارجنتينية سنة ١٩٩٥. أما استمراره في الدخول في تفاصيل الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي للدول او اقراض الحكومات بفوائد متدنية لأغراض مشبوهة احياناً فانه امر ليس مقبولاً لدى المتشددين في واشنطن، لانهم يقولون ان انحراف «صندوق النقد الدولي» عن المهمة الاساسية الشاملة ودخوله في ادارة التفاصيل قد خرق ميثاقه بنفسه خرقاً مباشراً.

بل إن كثيرين يحملون «صندوق النقد الدولي» مسؤولية الانهيار الآسيوي بدفعه الدول الآسيوية الى خفض عملاتها، ثم اضطراره الى ضخ اكثر من ١٢٠ مليار دولار لتعويم تايلندا واندونيسيا وكوريا الجنوبية. ومازال النقاش مستمراً بانتظار الازمة المقبلة.

بنوك الدوحة ضعفها بترسمليتها

البنك المركزي القطري يشدد الرقابة على البنوك الاسلامية!

منذ الإنقلاب الاخير الذي تسلم فيه الامير الحالي حمد بن خليفة مقاليد الحكم محل والده الأمير السابق المقيم حالياً في الخارج، عكف «البنك المركزي» القطري على إجراءات لتعزيز

سلامة القطاع المصرفي بما يتماشى مع المقاييس السائدة في المصارف العالمية من حيث نسب الاحتياطي الى الودائع.

ومع ذلك ما زالت هناك ثغرات ملحوظة من حيث التساهل في التسليف مما يبقي بعض البنوك المحلية مكشوفة الى درجة معينة.

لكن هذه المكشوفية آخذة في التقلص. ففي صيف سنة ١٩٩٦ اصدر البنك المركزي انظمة جديدة مقيدة للبنوك الاسلامية بزيادة المراقبة عليها واعادة هيكلة عملياتها.

ومن هذه الإجراءات غير المعلنة رسمياً، حمل المصارف على المساهمة المحلية القطرية بما لا يقل عن ٢٠٪ قبل نهاية القرن. كما طلب الى المصارف أن تتقدم بحساباتها حسب المقاييس المعمول بها عالمياً.

وراحت البنوك منذ عامين تكشف عن القروض المقدمة الى اعضاء مجالس ادارتها. ولذلك، تحرص الحكومة على المساهمة في حل مشكلات البنوك المحلية العاثرة بحيث انها عملياً لا تسمح لأي بنك قطري بالانهيار من خلال تقديم الدعم المالي اذا ما استوجب الامر ذلك.

والواقع أن قطر لم تشهد اي انهيار يذكر في مصارفها، باستثناء حالة واحدة عندما تعرض الفرع المحلي «لبنك المشرق»، المؤسس في لبنان الى الانهيار، حيث اقدمت الحكومة القطرية على اقفال الفرع وتسلمت ادارة موجوداته ومطلوباته ضامنة كامل ودائع المودعين.

وتقول المصادر المالية، أن لدى الحكومة رغبة في اصدار اجازات لاقامة مصارف استثمارية، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث بعد، فظلت المصارف القطرية تجارية في معظمها. لكن هذه البنوك حتى الآن ليست مكشوفة على أي عمليات استثمارية تذكر في الاسهم المتداولة في بورصة الدوحة الحديثة العهد.

كما إنها ليست دائنة للحكومة من خلال اذونات الخزينة او سنداتها كما هو الحال في بعض الدول المجاورة.

وفي السابق عندما كانت اسعار الفائدة في الخارج مرتفعة، كانت الرساميل المحلية تخرج من البلاد سعياً وراء الفائدة المرتفعة. لكن السياسة النقدية الجديدة في قطر، من حيث افساح الحرية لاسعار الفائدة، من شأنه ان يخفف من التدفقات الى الخارج. ومع ذلك تبقى المصارف الاجنبية منافساً اساسياً للبنوك المحلية.

ويوجد في قطر ستة مصارف محلية منها مصرفان اسلاميان وثمانية فروع لبنوك اجنبية. وقد جرى مؤخراً تأسيس «بنك التنمية الصناعي القطري» كمصرف متخصص في تمويل الصناعة، ويجري انشاء بنك للاسكان لتقديم القروض للمواطنين القطريين العاملين في القطاع الخاص لشراء منازلهم.

وكانت «الميزان» في السنة الماضية قد أبرزت في صدر صفحتها الاولى القرار الاميري الصادر في شهر آب/ اغسطس ١٩٩٧ الذي يسمح للبنك المركزي باصدار تراخيص لإنشاء مصارف «أوفشور» في البلاد تحت عنوان: «أوفشور قطري لمنافسة البحرين».

ويتصدر المصارف القطرية «بنك قطر الوطني» الذي يستأثر بما نسبته ٤٨٪ من جميع الموجودات المصرفية في البلاد ويحوالي ٣٧٪ من مجموع الودائع المصرفية.

ومن المتوقع ان يحافظ البنك على صدارته بعد إعادة هيكلة ادارته وعملياته في الآونة الاخيرة.

ويأتي بعده من حيث الحصة في السوق المصرفي القطري «بنك قطر التجاري» و«بنك الدوحة» اللذين ينال كل منهما ١٠٪ من السوق فيما حافظت البنوك الاسلامية على نصيب ثابت، حيث ينال «بنك قطر الاسلامي» نسبة ٩٪ فيما تحظى البنوك الاجنبية بما نسبته ١٤٪ من السوق.

ومع ان البنوك القطرية جميعها، بما في ذلك «البنك الوطني» اكبرها على الاطلاق، غير مؤهلة للمشاركة في المشاريع الحكومية الكبرى المتعلقة بالنفط والغاز، إلا انها تستطيع المشاركة بصورة غير مباشرة من خلال مساعدة المقاولين الاجانب على تمويل احتياجاتهم المحلية، وهو عمل مصرفي مضمون بالنظر الى سمعة الشركات العالمية التي تتولى تنفيذ المشاريع في قطر.

وعلى العموم، تعاني البنوك القطرية الصغيرة من ضعف قاعدتها الترسملية.

البنوك القطرية الرئيسية

البنك	رأس المال (ملايين الريالات)	الموجودات (ملايين الريالات)	نسبة الارباح الى رأس المال (٪)
بنك قطر الوطني	٢٦٦١	١٦٢٨٤	١٢#٣٩
بنك الدوحة	٢٨٩	٣٧٧١	١٢#٢٠
بنك قطر التجاري	٢٧٩	٣٢٢٢	١٨
بنك قطر الاسلامي	٢١٨	٣٠٣٥	١٣#٢٨
البنك الاهلي القطري	١٧٦	١٨٠٥	١٧#٠٥

البرنامج السعودي لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي

معهد التدريب المصرفي يقوده دكتور في الكيمياء!

أنشأت «مؤسسة النقد السعودية» (ساما) معهداً مصرفياً لتدريب السعوديين العاملين في القطاع المصرفي على تحسين أدائهم، وزيادة الفرص امام المواطنين السعوديين لدخول العمل المصرفي بدلاً من الموظفين غير السعوديين في اطار «خطة السعودة».

ويقوم على ادارة معهد التدريب هذا الدكتور عبد اللطيف غيث، المتخرج من جامعة «اريزونا» الاميركية بدرجة دكتوراه في الكيمياء، يعاونه الدكتور هادي بلازي، الحاصل على شهادة دكتوراه في اللغات من «جامعة كورنيل» الاميركية الذي يتولى ادارة دائرة اللغة الانكليزية في المعهد. وهذا البرنامج التدريبي أقيم بالتعاون مع جامعة «ميتشيغان» الاميركية وبعض البنوك التجارية السعودية، وغايته مساعدة المصرفيين السعوديين على تحسين أدائهم من حيث العمل كفريق ومن حيث زيادة مهاراتهم القيادية ومبادراتهم، ولا سيما تفهم احتياجات العملاء، وتعزيز قدراتهم على ادارة التغيير المنتظر في المناخ المصرفي السعودي.

والواقع أن العمل المصرفي بالمقارنة مع بقية المهن في المملكة يستقطب نسبة عالية من المواطنين السعوديين، بحيث ان هؤلاء يشكلون اكثر من ٦٠٪ من موظفي المصارف التجارية. لكن النسبة الحقيقية قد تكون أدنى من ذلك بحدود ٥٠٪ تقريباً حسب مصادر البنوك التجارية ذاتها.

ويقول المراقبون للاوضاع المصرفية في الخليج، ان برنامج التدريب السعودي يختلف عن البرامج المعمول بها في دول الخليج الباقية، اذ ان البرامج الخليجية تهتم بتدريس العمل المصرفي للطلاب المرشحين لوظائف في المصارف، بينما البرنامج السعودي يستهدف تدريب العاملين في المصارف ممن قضوا اكثر من اربع او خمس سنوات في الوظيفة المصرفية، خصوصاً في شريحة الادارة المتوسطة.

وقد نقلت جريدة «فاينانشيال تايمز» اللندنية عن الدكتور عبد اللطيف غيث قوله، ان المرشحين لدخول معهده يجب ان يكونوا من الموظفين الذين لهم خبرة ثلاث سنوات على الاقل في العمل المصرفي، وان يكونوا من مدراء الفروع او رؤساء الدوائر.

ومن السابق لأوانه اجراء تقويم واضح لهذه التجربة الوليدة، لأن الدورة الاولى التي شارك فيها موظفون من تسعة بنوك من أصل ١١ بنكاً مازالت جارية وتنتهي بنهاية شهر تموز/ يوليو المقبل.

لكن هذه الدورة، التي تمتد ستة أشهر، تشمل خمسة اسابيع من الدراسة المصرفية المكثفة، وستة اسابيع في معهد التدريب المصرفي، وستة اسابيع اخرى في العمل الفعلي في المصرف.

ويتضمن برنامج المرحلة الاولى التركيز على اهمية العمل الجماعي وضرورة وطبيعة التغيير المنتظر وكيفية قيادة هذا التغيير بصورة فعالة، وأهمية التركيز على أوضاع واحتياجات العملاء.

وتقوم المصارف المشاركة في البرنامج بدفع مبلغ ٧٠ الف ريال سعودي عن كل مرشح ترشحه للتدريب.

لكن مصادر مصرفية سعودية تتحفظ على احراز أي نجاح كبير من هذا البرنامج نظراً الى نوعية الموظفين في المصارف.

فالخريجون السعوديون يقبلون الوظائف المصرفية كملجأ اخير اذا تعذر عليهم الحصول على وظائف في الادارات الحكومية العليا، او اذا لم تكن لديهم مصالح او شركات عائلية تحتم عليهم العمل فيها وادارتها.

وبالنظر الى هذا الواقع، الى مستوى الموظفين المصرفيين، فإن ذلك قد يكون مبرراً كافياً لبرنامج التدريب من حيث رفع مستوى الكفاءة من جهة، ومن حيث زرع القناعة اللازمة لدى هؤلاء الموظفين بجدوى العمل المصرفي من جهة أخرى.

الميزان AL-MIZAN
يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي: AL-Mizan Subscription Dept., Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي

	المملكة البريطانية المتحدة	في الخارج
للطلاب والجمعيات	١٠ جنيهات	٢٠ دولاراً
للافراد	١٠٠ جنيه	١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات	١٠٠٠ جنيه	١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: PROXIMA. The Networking People Ltd

العملاق الإفريقي النائم يستيقظ على «الحلم الأميركي»

شركات النفط العالمية تتزاحم على الذهب الأسود جنوب الصحراء!

سلطت زيارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون الى القارة الأفريقية جنوب الصحراء، لمدة ١٢ يوماً، الأضواء على الدور المقبل للقارة الافريقية على المسرح العالمي في القرن الحادي والعشرين. ومع ان معظم التعليقات والتغطيات التي رافقت الزيارة ركّزت على النواحي السياسية والصراعات الداخلية والتنمية الاقتصادية، فإن تلك التغطيات اغفلت، ربما عن قصد، بروز القارة الافريقية كمنطقة نفطية مهمة باستثناء ما هو معروف في المنطقة العربية من افريقيا مثل ليبيا والجزائر، ودولة نفطية بارزة مثل نيجيريا.

وهنا تحاول «الميزان» استعراض الخريطة النفطية لافريقيا غير العربية جنوب الصحراء لتبيان الطاقة الكامنة في تلك المنطقة بما لها من انعكاسات على أحوال النفط العالمية وبما يهم العالم العربي المنتج للنفط.

❐ إن الاهتمام الاميركي المستجد في القارة الأفريقية تتشابك فيه عناصر جيوبوليتيكية اساسية يأتي في طليعتها الصراع الفرانكو - اميركي على تلك القارة، حيث اخذ ذلك الصراع وجهاً عنفياً ملحوظاً بالوكالة.

لكن على الرغم من ذلك شهدت القارة الافريقية تحولات مهمة سواء على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي. فقد زال من الوجود عدد من الانظمة الديكتاتورية جنوب الصحراء، لتحل محلها انظمة ديموقراطية او شبه ديموقراطية، كما شهدت نهاية التمييز العنصري في جنوب القارة السوداء.

وعلى الرغم من ان افريقيا ظلّت متخلفة اقتصادياً عن مناطق العالم الباقية، فإنها في الحسابات الدولية، تعتبر عملاقاً نائماً بدأ يستيقظ، بحيث لم يعد ممكناً تجاهل الطاقات الكامنة في تلك المنطقة.

ويعتبر الاميركيون ان القارة الافريقية هي المجال الاقتصادي الجديد في القرن المقبل، بالنظر الى كثرة عدد سكانها وامكانياتها غير المحدودة. إذ ان المنطقة الافريقية جنوب الصحراء، تضم ٦٠٠ مليون نسمة يشكلون سوقاً كبرى وامكانية انتاجية هائلة. والدليل على ذلك أن النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في تلك المنطقة، قد تضاعف خلال السنوات العشر الماضيات، كما شهدت عشرون دولة افريقية في السنة الماضية ارتفاعاً في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تربو على ٥٪.

مشكلة الاستثمار

ان المشكلة الاساسية التي تواجه النهضة الاقتصادية في افريقيا، هي ايجاد الاستثمارات اللازمة، والبنى التحتية، لأن برامج المساعدات الدولية السابقة ليست كافية لمعالجة المشكلة. ذلك ان افريقيا التي تضم ١٠٪ من سكان العالم قاطبة، لا تجتذب سوى ٥٪ من الاستثمارات الرأسمالية الخاصة. وهذه النسبة غير كافية.

وتحاول الآن شركة النفط الافريقية الوحيدة جنوب الصحراء «اينرجي افريكا»، وهي الشركة الخاصة الوحيدة للتنقيب عن النفط والغاز، استقطاب مستثمرين افارقة محليين، لتوسيع عمليات التنقيب والاستكشاف في القارة.

وقد سجلت هذه الشركة التي تملك ٦٠٪ منها مجموعة من جنوب افريقيا تعمل في مجال الطاقة ربحاً صافياً هذه السنة لاول مرة لان انتاجها النفطي ارتفع بنسبة ٥٣٪ ليبلغ ١٠٢٠٠ برميل في اليوم. وتأمل الشركة ان اتفاقها الاخير مع الغابون من شأنه ان يجتذب المستثمرين المحليين الى جانب الحكومة.

الاكتشافات النفطية

وكان من اهم الاكتشافات النفطية الاخيرة في القارة الافريقية، الحقول البحرية في غينيا الاستوائية حيث بدأ الانتاج قبل اشهر على يد شركة «موبيل اويل» الاميركية. الامر الذي زاد من مداخيل تلك الدولة الفقيرة جداً بما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار. ويتراوح انتاج «موبيل اويل» حالياً من ذلك الحقل ٨٠ الف برميل في اليوم. وينتظر لهذا الحقل المدعو «سافيرو» الواقع في مياه عميقة، ان يتزايد انتاجه مع الوقت. وهذا ما شجع شركات النفط بمن فيها «موبيل اويل» على التزاحم للحصول على حقوق جديدة للتنقيب في تلك المياه.

ويعتقد المسؤولون النفطيون في غينيا الاستوائية، ان ما اكتشف من نفط حتى الآن لا يشكل سوى أقل من ١٠٪ من الاحتياطي الكامن في مناطق البلاد البحرية.

وتشير التقارير السرية المتداولة في اوساط صناعة النفط ان شركات النفط الغربية عاكفة على استثمار ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار في خليج «غينيا» وحده.

ويقول جان - فرانسوا غافالدا، الخبير النفطي في شركة «إلف اكيتين» الفرنسية، وهي كبرى شركات

ان المخزون الهائل من الموارد «الهايدروكربونية» الكامنة تحت سطح القارة الافريقية براً وبحراً، من شانه إحداث طفرة ازدهار كبرى في قطاع النفط والغاز

النفط في فرنسا، ان الامكانيات النفطية في غينيا الاستوائية هائلة جداً، وهناك اكتشاف جديد كل شهرين او ثلاثة اشهر وهذا ما يدفع شركات النفط الى محاولة التواجد هناك.

وفي الاوساط الديبلوماسية الدولية، من يقول ان الاهمية المتزايدة للاحتياطي النفطي في خليج غينيا بالنسبة الى الغرب، هو الذي دفع وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت الى إدخال انغولا في برنامجها لأول زيارة قامت بها الى القارة. كما يقال إن اولبرايت لهذا السبب عملت على تعجيل زيارة كلينتون الاخيرة.

وقال جيمس روبن، المتحدث بلسان الخارجية الاميركية، إن انغولا سوف تزوّد الولايات المتحدة في وقت قريب، بما لا يقل عن ١٠٪ من مستوراداتها النفطية، وهي كمية تزيد كثيراً عن حصة الكويت قبل حرب الخليج الثانية.

خبراء الطاقة

تشير التقارير المتداولة في اوساط خبراء الطاقة الى ان المخزون الهائل من الموارد «الهايدروكربونية» الكامنة تحت سطح القارة الافريقية براً وبحراً، من شأنه إحداث طفرة ازدهار كبرى في قطاع النفط والغاز.

والدليل على هذا الاهتمام الاقبال الكبير من خبراء صناعة النفط والغاز على حضور المؤتمر الذي نظمته اخيراً «شركة غانا الوطنية للنفط».

وتشير دراسات الخبراء الى ان التقديرات الاولية لمخزون الطاقة في افريقيا تبلغ في حدها الادنى ٦٦ مليار برميل من النفط الخام و٤٢٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، معظمها في نيجيريا وانغولا والغابون وتشاد وغينيا الاستوائية والكاميرون.

وتشير هذه الدراسات الى ان كميات كبيرة من هذه الطاقة المتحققة حتى الآن يذهب هدراً، خصوصاً في نيجيريا، حيث يجري احراق الغاز الطبيعي بدل استغلاله. وحول هذا الموضوع يقول احد الخبراء، إن ما تحرقه نيجيريا من الغاز يكفي وحده لإنارة كل مدينة وقرية ومسكرة في غرب افريقيا.

لكن مرحلة الهدر سوف تتوقف قريباً مع الاهتمام المتزايد من قبل شركات النفط العالمية بموارد الطاقة في افريقيا.

ويقول دك مردول، الخبير الجيوفيزيائي من قبل «شركة هانت الاميركية للنفط» العاملة في غانا، حيث وقعت اتفاقاً مع الحكومة الغانية و«شركة النفط الوطنية» هناك للتنقيب عن النفط والغاز وتعمل ايضاً في اثيوبيا والنيجر:

«إن وعد افريقيا بالنفط والغاز كبير».

ساحل العاج

كذلك حدث تقدم ملحوظ في «ساحل العاج»، التي تنتج حالياً ٢٠ الف برميل من النفط في اليوم، يكفي لاحتياجاتها المحلية والاستغناء عن الاستيراد.

ولهذه الغاية عدّلت حكومة ساحل العاج انظمتها المالية المتعلقة بالنفط بغية اجتذاب شركات النفط الاجنبية، الامر الذي اطلق نشاطاً ملحوظاً في عمليات التنقيب التي ادت الى اكتشاف حقل الغاز البحري المدعو «فوكسترووت»، كما اكتشف ايضاً حقل للغاز يدعى «بانثير» قريب من الحقل النفطي «ليون» المكتشف سنة ١٩٩٤ والذي ينتظر ان يرتفع انتاجه وحده الى ٢٥ الف برميل في اليوم لمدة لا تقل عن عشرين سنة.

وهكذا حققت دولة ساحل العاج في مطلع السنة الماضية فائضاً نفطياً للتصدير فوق تلبية احتياجاتها المحلية، وباتت مكتفية ذاتياً بالكهرباء المولدة بالغاز.

اما حقل «فوكسترووت» للغاز فهو يضم احتياطياً يقدر بنحو ١٥ مليار قدم مكعب مما شجع «البنك الدولي» على تقديم قرض بقيمة ٤٠ مليون دولار كمساهمة في تطوير هذا الحقل.

وتقود العمليات النفطية في «ساحل العاج» الشركة الاميركية «يونيتد ميريديان» التي تملك ٢٥٪ من «شركة النفط الوطنية» لساحل العاج (بتروسي).

النيجر

لم يعرف عن «النيجر» ان فيها موارد للطاقة سوى الاحتياطي الكبير من «الاورانيوم» الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد. لكن شركات النفط الغربية، وتتقدمها «اكسون» الاميركية و«إلف» الفرنسية، تجري الآن عمليات تنقيب واسعة في «النيجر» بعدما اظهرت البحوث الجيولوجية، امكانية وجود حقول نفطية في الاقليم الشرقي من البلاد، على مقربة من المنطقة التي اكتشفت فيها حقول النفط في تشاد. ولم يتضح حتى الآن مدى هذا الاحتياطي الممكن باستثناء تقديرات لمكامن الغاز الطبيعي قدر احتياطيها بما لا يقل عن تريليونين اثنين من الامتار المكعبة.

أنغولا

تعتبر انغولا الآن من اكبر الدول المنتجة للنفط في افريقيا، حيث تحل في المرتبة الثانية بعد نيجيريا كدولة منتجة للنفط جنوب الصحراء، حيث يبلغ انتاجها حالياً ٦٥٠ الف برميل في اليوم (احصائيات سنة ١٩٩٥).

وتعتمد انغولا اعتماداً شبه كلي على الموارد النفطية التي تشكل ٩٠٪ من صادراتها، حيث يقدم القطاع النفطي اكثر من ٥٠٪ من عائدات الدولة المالية ويمثل ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

واهم الشركات الغربية العاملة في القطاع النفطي الانغولي، الى جانب الشركة الوطنية «سونانغول» هي «أجيب» الايطالية و«إلف» الفرنسية و«شيفرون» و«تكسيكو» الاميركيتان.

ويقدر احتياطي انغولا من النفط حالياً بحدود ٦ مليارات برميل أي ما يكفي مدة ٢٥ الى ٣٠ سنة من الانتاج بالمعدلات الحالية.

تانزانيا وزائير

مازالت اراضي تانزانيا غير مستكشفة حتى الآن لكن هناك بوادر اهتمام بعمليات التنقيب عن النفط والغاز. ولذلك تعتمد تانزانيا في مجال الطاقة على الوقود الخشبي بنسبة ٩٠٪ وعلى الطاقة «الهايدرو كهربائية» بنسبة ٣٪ وعلى المشتقات النفطية بنسبة ٧٪ وتأمل حكومة تانزانيا ان تؤدي الاكتشافات النفطية الى احلال المشتقات البترولية محل مصادر الطاقة الاخرى.

اما زائير فهي ايضاً غير مستكشفة تماماً وان كانت هناك دراسات اولية تشير الى وجود احتياطي من النفط الخام يقدر بحوالى ١٨ مليون برميل بالاضافة الى ١٠٥٨ مليار متر مكعب من الغاز.

الصومال والسودان

يشير خبراء الطاقة في الغرب الى ان في الصومال والسودان موارد مهمة من النفط والغاز غير مستكشفة تماماً بسبب ا لاضطرابات والحرب الاهلية. والشيء الثابت حتى الآن في الصومال هو وجود حقل للغاز الطبيعي يضم ٦ مليارات متر مكعب.

اما السودان فقد جرى فيه اكتشاف النفط فعلياً على يد شركة «شيفرون» الاميركية لكن العمليات النفطية متوقفة منذ فترة طويلة بسبب الحرب في الجنوب حيث تقع تلك الحقول. وتشير التقديرات الاولية الى ان جنوب السودان يضم ٣٠٠ مليون برميل من النفط و٩٠ مليار متر مكعب من الغاز.

بانين والكاميرون

منذ سنة ١٩٩٤ كانت «بانين» تنتج ٢٧٥ الف طن من النفط الخام (برميل واحد من النفط يومياً يساوي ٥٠ طناً في السنة).

ويقدر احتياطي «بانين» من النفط الخام بحدود ١٠٠ مليون برميل.

والمعروف ان حقل «كوتونو» البحري بدأ انتاجه سنة ١٩٨٢ بمعدل ٨٠٠٠ برميل في اليوم، لكن الحكومة وقعت اخيراً اتفاقية مع الشركة الارجنتينية «بلوس بترول» لزيادة عمليات التنقيب والانتاج.

اما الكاميرون، فهي دولة مصدرة للنفط وان كانت صادراتها قد اخذت بالهبوط بمعدل ١٠٪ في السنوات الاخيرة لان شروط الحكومة غير مشجعة للشركات الاجنبية للقيام باستثمارات جديدة في عمليات التنقيب.

واذا لم تحدث تنقيبات جديدة، فان الكاميرون سوف تصبح في غضون سنوات دولة مستوردة للنفط. لكنها تملك احتياطياً من الغاز الطبيعي غير مستغل حتى الآن يقدر بحدود ١١٠ مليارات متر مكعب.

جيبوتي واريتريا واثيوبيا

ليس معروفاً حتى الآن وجود حقول للنفط والغاز في جيبوتي الدولة الصغيرة في القرن الافريقي، لانه لم تتم حتى الآن اي عمليات للتنقيب من قبل الشركات العالمية، لكن شركة «شيفرون» الاميركية تقوم حالياً باستكشاف نفطي واسع للبلاد.

اما اريتريا فإنها لم تحظ بالاهتمام قبل استقلالها عن اثيوبيا في سنة ١٩٩٣ على الرغم من ان عدة آبار استكشافية قد حفرت في السبعينات في المناطق البحرية على البحر الاحمر. وعند استقلال أرتيريا عن اثيوبيا سنة ١٩٩٣ انسحبت شركة البترول البريطانية «بريتيش بتروليوم» من امتياز اعطي لها سنة ١٩٩٨ للتنقيب حول «جزر دهلك» في البحر الاحمر.

وأخيراً منذ سنة ١٩٩٥ اشترت شركة «اموكو» الاميركية من «شركة البترول العالمية المحدودة» حقوق التنقيب البحري وتعدّ العدة لعمليات الحفر الاستكشافية.

اما اثيوبيا، فإنها قليلة الاستخدام للوقود البترولي، لأن فيها موارد للطاقة البديلة مثل الفحم والاخشاب والطاقة الشمسية والغاز الطبيعي، اذ يقدر احتياطيها من الغاز الطبيعي حالياً بحدود ٢٤ مليار متر مكعب.

في هذا الوضع الذي تسير فيه المنطقة الافريقية جنوب الصحراء باتجاه الديموقراطية، والتجارة الحرة، والاسواق المفتوحة، والنمو الاقتصادي، وتزايد الاهتمام العالمي بالقارة الافريقية كمصدر للطاقة وكسوق كبرى للاستهلاك، يمكن فهم الاهتمام الاميركي الكبير في الشؤون الافريقية بحيث يمكن القول ان العملاق الافريقي النائم منذ الدهور سوف يستيقظ في القرن المقبل على الحلم الاميركي.

قراءة في الخريطة السياسية السعودية من خلال أمراء الصحافة

آل الفيصل يعودون الى الميدان عبر جريدة «الوطن»

تمر الصحافة السعودية الصادرة في الخارج في حالة مخاض قد تكون عسيرة، لأنها من قريب او بعيد لها صلة بالارتباكات الداخلية، ولا سيما داخل العائلة السعودية الحاكمة منذ مرض الملك فهد بن عبد العزيز وانفتاح موضوع الخلافة والتزاحم على المواقع في مرحلة ما بعد فهد.

والمعروف ان الصحيفتين الاساسيتين الصادرتين من لندن وتطبعان في اماكن متعددة في العالم وهما «الشرق الأوسط» و«الحياة»، تمثلان مراكز قوى اساسية في التركيبة السعودية الحالية. ذلك ان تأسيس جريدة «الشرق الاوسط» في اواخر السبعينات، كان يقف وراءه الملك شخصياً عندما كان ولياً للعهد. ويقال إن مشروع «الشرق الأوسط» قد اوكله فهد في البداية الى كمال أدهم، رئيس الاستخبارات السعودية في ذلك الوقت، لكن سرعان ما تغيّر الوضع، حسبما ما تقول مصادر سعودية، عندما أصبح فهد ملكاً في سنة ١٩٨٢ خلفاً للملك خالد، واتخذ منحى ابعاد اولاد الملك الراحل فيصل عن القوة الفعلية في الحكم مع الاحتفاظ بمناصبهم. وتبعاً لذلك ابتعد كمال ادهم عن الصورة وبقي سعود الفيصل وزير الخارجية «مهمشاً» عملياً، لأن الملك فهد اثر ان يدير بنفسه الديبلوماسية السعودية وسياستها الخارجية، متخذاً من الامير بندر بن سلطان، سفيره لدى واشنطن، الذراع الفعلية لتحريك الديبلوماسية السعودية في الخارج، ولا سيما من خلال موقعه كسفير لدى «البيت الابيض» في واشنطن.

وهكذا ظل سعود الفيصل وزيراً للخارجية وانتقلت الخارجية الى يد بندر زوج شقيقته الاميرة هيفاء. ولهذا يبدو الأمير بندر بعد مرض الملك فهد حائراً، او فاقد الوزن قياساً على السابق. وأخذ الانتعاش يعود الى آل الفيصل، وبدأ صهرهم السفير يتهمش!

جريدة خالد الفيصل

لكن آل الفيصل، الذين لم تنل منهم أو من سمعتهم سنوات الطفرة والنشوة، أيام كان مال النفط يدفق زاخراً للمستحقين ولغير المستحقين، للاكفاء وعديمي الكفاءة، للفاهمين والتافهين على حد سواء فتشابهت الاشياء، وتشاكلت الامور، وغابت المقاييس، وصار الغث والسمين في مركب واحد، لم تكن لديهم ولم يكونوا بحاجة الى منبر او منابر تنادي بهم او تعبر عن افكارهم او تشير الى وجودهم. فقد كان وضعهم الاعلامي متناسباً مع وضعهم من حيث مركز القوة الفعلي... فكان من الطبيعي ان يحتل بندر جميع المنابر العلنية والسرية!

وللعارفين بمحركات الامور داخل المملكة، او على الاصح داخل العائلة الحاكمة، لم يكن مفاجئاً ان يطل الامير خالد الفيصل، الذي يحكم منطقة نائية من المملكة، بوجه اعلامي ملفت من خلال اصدار جريدة جديدة برأس مال كبير، قيل انه بحدود ٦٠ مليون دولار.

والملفت في مشروع خالد الفيصل باسم جريدة «الوطن»، ان الصحيفة سوف تكون دولية بكل معنى الكلمة، لكنها صادرة من داخل المملكة. وكأنه يقول «للشقيقات» الاخريات الدوليات «لكم الخارج ولنا الداخل».

ولئن كان بعض السعوديين يفسر منحى «لكم الخارج ولنا الداخل»، تفسيراً اعلامياً بحت، فإن بعض المحنكين السياسيين يمطّ ويوسّع هذا الاطار ليقول «نحن ندخل وانتم تخرجون»!

الملك فهد بن عبد العزيز

الصحافة والسلطة

لقد كانت الصحافة العربية دائماً بمثابة مرايا ومؤشرات لقوى سياسية معينة حاكمة او طامحة، وقلما وجدت صحف مستقلة فعلاً عن القوى السياسية او الانظمة.

حتى أن جمال الدين الافغاني نفسه في اواخر القرن الماضي، عندما كان يصدر «العروة الوثقى» في باريس مع الشيخ محمد عبده، اعتبر أهل الصحافة والكتابة من فئة اهل الحكم، وصنّفهم بين «الحكام» أو الطبقة الحاكمة. ولذلك ينظر المراقبون الى الصحف السعودية على أنها من مؤشرات الاوضاع الداخلية بين القوى الحاكمة ليستقرئوا فيها مناحي هبوب الرياح وملامح التوجيه، و«الاخطاء» المقصودة، والتكبير والتصغير للصور والاخبار، والتقديم والتأخير حتى في رسائل القراء. ومن هنا اكتسبت جريدة «الشرق الأوسط» اهميتها خلال العشرين سنة الماضية، لكونها تمثل القوة الامامية للسلطة السعودية، خصوصاً بعد انتقالها الى امير الرياض سلمان بن عبد العزيز.

والواقع أن انتقال «الشرق الاوسط» الى الامير سلمان بن عبد العزيز، بعد مرحلة تأسيسها الغامضة، جاء منسجماً، ليس فقط مع كونها المراة الاولى للحكم السعودي، بل مع شخص الامير سلمان ونظرته الى الصحافة، بحيث يمكن وصفه بأنه من كبار الصحافيين غير الممارسين لأنه يتابع الصحافة والكتابة منذ زمن طويل، ويعرف الصحافيين ويحب مجالستهم. ولهذا احتفى به الصحافيون في الدرجة الاولى عندما زار بيروت في الصيف الماضي، فبدا وكأنه اكثر من رئيس دولة، بل ربما اعتبر الامير سلمان نفسه، على قاعدة جمال الدين الافغاني، بأنه رئيس دولة لكونه رئيس صحيفة!

«الحياة» المضطربة

إن وجه الشبه الوحيد تقريباً بين الشقيقتين السعوديتين في لندن «الشرق الاوسط» و«الحياة» انهما تأسستا في بداياتهما الغامضة على يد رئيس التحرير ذاته. ومن اوجه الشبه ايضاً ان رئيس التحرير المشترك في الحالتين الاستاذ جهاد الخازن، صرف من رئاسة التحرير في الصحيفتين كلتيهما بالطريقة ذاتها. وهذا بحد ذاته ينبىء بشيء ما أبعد من الواقع الصحافي للمؤسستين، لأنه قد تكون له دلالات اخرى مثيرة للتكهنات ومنها ان جريدة «الحياة»، او على الاصح صاحبها الامير خالد بن سلطان، يعدّ العدّة لتقلبات الزمان داخل المملكة.

ويقال ان الامير خالد بن سلطان قد انفق على جريدة «الحياة» منذ تأسيسها الى الآن ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ ليس بالقليل بأي مقياس قيس. لكن مردوده السياسي لم يكن حتى الآن متناسباً مع الاغداق المالي عليه. فقد اكتسبت جريدة «الحياة» في السنوات الاولى موقعها وشرعيتها على الخريطة الصحافية العربية من خلال طرحها في البداية على انها جريدة لبنانية. وبهذه الصفة لم تحصل فقط على قاعدة من القراء المتمرسين، بل أعطت الانطباع بأنها تمثل تياراً ليبرالياً مفضلاً للتعددية، وهو شيء غير مألوف في المملكة العربية السعودية حتى الآن، وان كانت بدأت تطل مسارب ليبرالية وتعددية حتى في داخل العائلة السعودية.

غير أن النبرة السعودية فيها راحت تطغى مع الوقت. وحتى الامير خالد بن سلطان، صاحب الجريدة، تحول هو الآخر الى كاتب ومعلّق، بصرف النظر عن اهمية او عدم اهمية ما كتب ونشر له حتى الآن. وفوق ذلك فإن ما أخذ في البداية على انه دلالة على «التعددية» راح يظهر وكأنه دلالة على مراكز قوى متعددة التوجهات. ولا تخلو الساحة الصحافية العربية في لندن في اي يوم من أخبار عن صراع مراكز القوى تلك وابطالها وتوجهاتهم.

فهذا مع الحريري وذاك مع علي عبد الله صالح وثالث مع ياسر عرفات ورابع مع الملك حسين والى اخر ما هنالك... فكأن للمملكة العربية السعودية حصة الاقلية، او كأن حصتها تنحصر فقط في ما يكتبه خالد بن سلطان كلما هلّ القمر.

ولمجرد أن صاحب «الحياة» هو الامير خالد بن سلطان، فإن الجريدة في الحسابات السياسية المتعلقة بالمملكة تعتبر مرآة او مؤشر الامير سلطان نفسه.

وهكذا تبلورت الآن الصحافة السعودية في المنظور السياسي لقمة الحكم، خصوصاً مع خلفية انتقال السلطة فعلياً الى يد الامير عبد الله، فبات هناك منبر لآل سلطان ومنبر لآل سلمان ومنبر آت لآل الفيصل.

فماذا عن الآخرين؟

الأمير عبد الله والصحافة

من الظواهر الغريبة في المملكة الآن، ان الشخص الذي لا يملك صحيفة ولا تروق له الصحافة، قد بات الآن الرجل الاقوى.

فالامير عبد الله، على ما يبدو، أخذ بنصيحة العميد ريمون إده الى المرحوم عبد الله اليافي، عندما قرر هذا الأخير، وهو من رؤساء الحكومة السابقين، اصدار جريدة «السياسة» في بيروت. وهو من رؤساء، اذ قال له:

«عندما تكون من دون صحيفة تملكها يكون جميع الصحافيين معك او مهيئين ليكونوا معك، لكن عندما تملك صحيفة وأنت رجل سياسة طامح الى الحكم يصبح جميع الصحافيين ضدك لأنك منافسهم وخيرك يذهب الى جريدتك وليس الى جرائدهم...».

وهكذا كان. إذ فتح عبد الله اليافي جريدة «السياسة»، فأصبح اثراً بعد عين... خسر الحكم والسياسة ولم يربح الصحافة.

لكن مشكلة الامير عبد الله، الذي تنطبق عليه هذه المقولة تحديداً باعتبار انه من المستبعدات ان يربط اسمه بجريدة محددة، هي أنه قد لا يكون على دراية بالفارق بين وجاهة الرأي القائل بعدم ارتباط رجل

الامير عبد الله بن عبد العزيز

الامير سلطان بن عبد العزيز

الامير بندر بن سلطان

الامير خالد بن سلطان

وآل طلال يبحثون عن صحف مستقلة!

السياسة بصحيفة يملكها، وبين ضرورة العلاقة الوطيدة بينه كرجل سياسة، وبين الصحافة كمنبر للرأي.

وهذه الناحية في الامير عبد الله مازالت بحاجة الى اختبار، لأن مختبرها الوحيد حتى الآن كان «الجنادرية»، وهو مختبر ليس للصحافة فيه سوى جزء يكاد يكون غير منظور.

بعضهم يعزو هذه الثغرة في منظور الامير عبد الله الى علاقة الحاكم بالصحافة الى «شحه» و«تقتيره» خصوصاً اذا ما قورن بالملك فهد الذي كان يبذر الاموال ذات اليمين وذات الشمال.

وبعضهم يعزو ذلك الى ضآلة امكانياته وموارده المالية، لأنه ليس معروفاً عنه انه بثراء بقية اشقائه. والاشتراكات القليلة التي يقدمها لبعض الصحف هي من ميزانية «الحرس الوطني» وبتأثير الشيخ عبد العزيز بن عبد المحسن التويجري، نائبه، الذي يعدّ من أبرز العقول الثقافية والسياسية في المملكة، وله مؤلفات كثيرة كان مسك ختامها كتابه عن المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة بعنوان: «لسراة الليل هتف الصباح»، الذي سنعالجه في عدد مقبل.

واهمية هذا الكتاب الآن في ان عنوانه يحمل التكملة، فإذا كان الصباح قد هتف لسراة الليل فإن الشيخ التويجري قد هتف لصباح الامير عبد الله وهو يطلّ الآن!

الامير المثير للجدل

عندما نشرت «الميزان» في عددها الماضي، (العدد السادس ـ المجلد الخامس ـ نيسان/ ابريل ١٩٩٨)، «بروفيل» الصفحة الاخيرة عن الامير طلال بن عبد العزيز بعنوان: «أمير الديموقراطية»، جاء من جادلنا وناقشنا، ليس فقط في مضمون الموضوع، مبدياً تحفظات عديدة على ما جاء فيه، وإنما ايضاً حول فتح منابر خارج الاطار السعودي المعروف لشخص مثير للجدل تاريخياً، ومن غير المتاح له ان يعبّر عن افكار راديكالية غير مألوفة من خلال المنابر السعودية التقليدية.

وبصرف النظر عن السؤال ما اذا كانت افكار الامير طلال بن عبد العزيز، المثيرة، هي التي لفتت انظار الصحافة الليبرالية المستقلة إليه، أم أن تلك الصحافة هي التي لفتت الانظار الى أفكاره، فإن المسألة تبدو معبرة عن الاختمار الذي يجري داخل السعودية في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، على الرغم من النفي الرسمي الدائم لوجود تجاذبات داخلية في قمة السلطة، وتحديداً حول هيكلية الخلافة والانتقال.

فما لحظته «الميزان» في عددها الماضي، يتعلق بنقطة اساسية هي ان ظهور الامير طلال بمسار خارج التيار ينبىء بتجاذب حاد، كما كان الحال في الخمسينات، عندما فرض عليه النفي خارج البلاد، بسبب موقف من هذا النوع.

والامير طلال بن عبد العزيز ليس بعيداً عن المعترك الاعلامي، لأن ما اثارته مواقفه السابقة، وما تثيره مواقفه الحالية، هو مادة إعلامية خالصة. وبالتالي فإنه، يدري او لا يدري، اكثر قرباً وتعاطياً مع الصحافة من أي شخص آخر في المملكة السعودية بمن فيهم أمراء الصحافة انفسهم سلطان وسلمان وخالد الفيصل.

لكن الصحافة القابلة والمتقبلة للامير طلال وأفكاره، تختلف جذرياً عن الصحافة بالمفهوم السعودي السائد. ولأن الامر كذلك، يقول المحافظون السعوديون، ان افكار الامير طلال ليست افكاراً سعودية. ومما لا شك فيه ان الامير طلال قد تأثر بلبنان ومصر تأثراً حاسماً حيث الصحافة متجذرة ونوعية التكوين منذ ان اسّس اللبنانيون صحافة مصر في القرن الماضي.

ومن المحافظين السعوديين، الذين جادلنا بعضهم في الامير طلال، من يقول إن الامير طلال حالة انفصامية متعددة الملامح، خصوصاً بعد بروز نجله الوليد كواحد من اكبر الاثرياء والمستثمرين في العالم. فهو سعودي المنبت والانتماء، ولبناني ومصري العقل والافكار، وعالمي المصالح والتطلعات.

لكن هذا التحفظ عليه سعودياً قد يكون الوصفة المثالية، لدى اهل الحل والربط في الغرب. بل ربما كان يملك من هذه المواصفات اكثر مما تتحمل اوضاع المملكة وعلاقات الغرب معها.

فكلام الامير طلال عن الديموقراطية مطرب للغرب، لكن مصالح الغرب قياساً على حالات عديدة تفضل التعامل مع الدكتاتوريين وهو يطالبهم بالديموقراطية شفاهاً!

غير أن اقرب صورة الى الغرب والى تيار العولمة السائدة حالياً في العالم، هي صورة نجله الوليد بن طلال، بطبيعة مصالحه واستثماراته في اطار النظام المالي العالمي.

الاب والابن

لهذا يرى البعض ان ما يطرحه الامير طلال بن عبد العزيز لا يتعلق بطموح شخصي لديه الى الحكم انما يهدف الى تمهيد وتعبيد الطريق امام ابنه. ويستدل بعضهم على ذلك من تصريحه الاخير لجريدة «القدس العربي» في لندن، بأنه لا شي، يحول من دون ان يكون ابنه ولياً للعهد بصفته من احفاد عبد العزيز.

اما الوليد بن طلال نفسه، كمجرد مستثمر ورجل مال، فإنه يجد بصورة تلقائية ابواب الصحافة العربية والعالمية مفتوحة له في اطار كون عملياته المالية تشكل اخباراً اقتصادية. فالصحافة التي تنشر اخبار عملياته المالية، وهي كثيرة ومتعاقبة، من غير المنتظر ان تقف معه سياسياً إذا كان في عداد الطامحين الى السلطة، لأن ذلك يشكل موجة اخرى.

وربما كان الوليد بن طلال يدرك ذلك عندما حاول السيطرة على «دار الصياد» في بيروت ظناً منه ان تلك الدار اللبنانية العريقة التي كانت في بداياتها الذراع الضاربة لجده رياض الصلح، يمكن ان يحولها الى منبر فعّال في طموحاته اليساسية المختفية وراء المصالح الاقتصادية. لكن حساب الحقل لم ينطبق على حساب البيدر، فأفلتت السمكة الزئبقية من يده قبل وقوعها في الشبكة. والملفت في ذلك ليس محاولة امتلاكه «لدار الصياد»، التي كانت ايضاً نصيراً لوالده في الستينات، انما اعتقاده الراسخ باهمية بيروت كمنطلق اعلامي في خدمة المصالح السياسية والاقتصادية.

لكن الأب والابن، على اهمية الافكار التي يطرحها الأب وضخامة العمليات المالية التي يقوم بها الابن، مازالا بحاجة الى شيء ما يكمل الثالوث الذي يستوعب ويلهم ويهدي الى سواء السبيل.

والصحافة الحقيقية وحدها هي التي يمكن ان تشكل الركيزة الثالثة لآل طلال إذا كان لهم ان يلعبوا دوراً في السياسة والحكم يتناسب مع قوتهم الاقتصادية.

التنوير والتعتيم

مما لا شك فيه ان الجو الاعلامي العربي قد خلا للسعوديين منذ نكسة البطلين الاعلاميين السابقين صدام حسين ومعمر القذافي.

وربما كان انعدام هذه المنافسة من الاسباب التي اطمأن اليها الاعلام السعودي في الخارج فظهرت فيه مبكراً اعراض الترهل والتراخي. ومع ذلك، بدا في وقت من الاوقات ان الصحافة العربية نصفها سعودي والنصف الآخر ينتظر دوره لكي يكون سعودياً!

لكن انعدام المنافسة، خصوصاً بين صحف الانظمة التي هي في الاصل متشابهة من حيث هامش الحركة او حرية التعبير، فتح الأعين على عدم جدوى ومصداقية اي جريدة او صحيفة محسوبة على اي نظام مهما كان ليبرالياً او ديموقراطياً، كما هو الحال في لبنان، حيث يلعب رفيق الحريري تجاه الصحافة اللبنانية الدور الذي تلعبه السعودية حيال الصحافة العربية. بل إن هذه الهيمنة السعودية الكلية على الصحافة ووسائل الاعلام حملت البعض على وصف المرحلة الاخيرة بأنها «العصر السعودي». غير ان هذا الوصف، وان كان يبدو صحيحاً في الظاهر، ليس دقيقاً في معناه الحقيقي.

ذلك ان الصحف المستقلة حقيقة، او الشعور العام بضرورة الصحافة الليبرالية المستقلة، تنبىء بملامح بدأت تأخذ في العقل العربي المعاصر الصورة ذاتها التي اخذتها الصحف النهضوية في اواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي من حيث العودة بالصحافة الى اطار التنوير، بالنظر الى التعتيم الذي تمارسه صحافة الانظمة.

ولهذا فإن الصحافيين السعوديين الممارسين للمهنة داخل المملكة، يشعرون بانهم اكثر حرية في التعبير من زملائهم السعوديين في الخارج. بل ان بعضهم يتساءل جدياً عن جدوى اقامة تلك المؤسسات الصحافية الضخمة في الخارج وهي تؤدي أقل من أداء صحف الداخل.

«الشرق الأوسط» بدأت مع كمال أدهم وانتهت مع الأمير سلمان
و«الحياة» المضطربة تبحث عن دور لصاحبها الأمير

الشرق الأوسط ASHARQ AL-AWSAT جريدة العرب الدولية

الحياة AL HAYAT

الامير سلمان بن عبد العزيز

الامير سعود الفيصل

الامير طلال بن عبد العزيز

الامير الوليد بن طلال

بروفيل

عملاق القرن المقبل...

❑ بخطوة واحدة مفاجئة، غيّر جون ريد رئيس بنك «سيتي كورب» الأميركي، الخريطة المصرفية الأميركية والعالمية على أعتاب القرن الواحد والعشرين، بإعلان اندماج مصرفه مع مجموعة «ترافيلرز» للخدمات المالية برئاسة سانفورد ويل. (راجع «الميزان الدولي» على الصفحة ١١).

وهكذا، أصبحت المجموعة الجديدة «سيتي غروب» أكبر مؤسسة مصرفية ومالية في العالم بموجودات تصل الى قرابة ٧٠٠ مليار دولار. وبين غضضة عين وانتباهتها، زادت قيمة موجودات الأمير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز بمبلغ يزيد على المليار دولار، لأنه من كبار المساهمين في «سيتي بنك» حيث ارتفع سعر السهم الواحد في يوم واحد بمبلغ ٣٥ دولاراً!

وكان الوليد بن طلال قد اشترى حصته في البنك في مطلع التسعينات بمبلغ ٧٩٠ مليون دولار، عندما كان البنك يعاني من متاعب مالية كادت تودي به الى الانهيار، فصارت قيمتها الآن بحدود السبعة مليارات.

والواقع، أن مساهمة الأمير السعودي الشاب في «سيتي بنك»، كانت أقرب الى المغامرة المحسوبة منها الى المقامرة بالمجازفة، واليها يعود الفضل في انتشال البنك من وهدته ليتربع على قمة المصارف العالمية من جديد.

ويختلف جون ريد عن الوليد بن طلال، أو على الأصح كان يختلف عنه، في ناحية واحدة، بينما يتفق او يتشابه معه في كل ما عداها. فبينما يحب الأمير السعودي الظهور الإعلامي حباً جامحاً الى درجة النرجسية، كان جون ريد يؤثر الإبتعاد عن الأضواء. الصحافية والإعلامية الى درجة أن الصحافة الأميركية لم تعجز عن مقابلته فحسب، بل عجزت حتى عن العثور على صورة فوتوغرافية له، الى أن أعلن عملية الاندماج الأخيرة، وراح هو يسعى اليها!

أما أوجه الشبه بين رئيس «سيتي كورب» وبين «ملك المملكة» (هو عنوان بروفيل «الميزان» عنه في العدد الخامس، المجلد الخامس قبل ثلاثة أشهر)، فهي عديدة، لعل أهمها الطموح غير المحدود، والتماثل في الأمزجة الشخصية والهوى الواحد!

لكن عالم الماليات، على الرغم من القوة الكبيرة التي يُكسبها لأصحابه، يحمل في طياته نقطة ضعف فاضحة. كان اليهود اول من شخّصها بقول التوراة: «باطل الأباطيل .. كل شي، باطل»، لأن أحداً لا يأخذ مليّاراته معه عندما تدق الساعة، فلا يكون نصيبه سوى مترين من التراب يتساوى فيهما جميع البشر. الملك والحجّاش!

ومما سلّط الأضواء على فضيحة أصحاب المليارات أخيراً، إقدام الملياردير الأميركي تيد تيرنر، زوج الممثلة جين فوندا وصاحب محطة «سي. ان. ان» الفضائية، على التبرع بمبلغ مليار دولار الى الأمم المتحدة لانتفاع البشرية جمعاء، وهو مبلغ كسبه في سنة، ويعادل ما كسبه الوليد بن طلال في ليلة واحدة.

ST

ومما لا شك فيه، أن خطوة جون ريد بإنشاء هذا «السوبرماركت» المالي العملاق، قد فرضت واقعاً جديداً محموماً في عالم المصارف والخدمات المالية، وتركته لاهثاً مذعوراً. لكن المحللين الماليين والاقتصاديين في غالبيتهم غير مقتنعين، لا بجدوى هذه العملية ولا بقابليتها للحياة الطويلة الأجل. بل إن منهم من يتوقع انهيار هذا العملاق الوليد عاجلاً أو آجلاً، على القاعدة العربية القائلة «كمثل الصعود يكون الهبوط»، وأن يكون السقوط عظيماً، على قول زوربا الإغريقي!

أما إذا كانت غاية ريد وشريكه ويل، وهما يغادران مرحلة الكهولة الى الشيخوخة، أن يتركا في الدنيا دوياً، فقد حققا الغاية على اكثر من تداول سمع المرء انمله العشر، في عالم تسوده أجهزة الإعلام والمعلومات. ويبقى هناك الامتحان العملي في مقبل الأيام، وفي الامتحان يُكرم المرء أو يُهان.

لكن هناك تحفظات ظاهرها الموضوعية وباطنها الغيرة والحسد، وهما من الطبائع البشرية، باعتبار أن كل ذي نعمة محسود. والحسد على النعمة الكبيرة ليس بالضرورة أقل من الحسد على النعمة الصغرى. وكثيراً ما نجد في بعض البلدان العربية، مثلاً، صاحب طنبر مخلع رسم على طنبره عيناً كتب تحتها «عين الحاسد تبلى بالعمى»، لاعتقاده أن هناك من يحسد حتى على الطنابر!

ومهما يكن من أمر، فإن قيام «سيتي غروب» يشكل خطوة رائدة في عصر العولمة. بل قد تكون بمثابة الافتتاح الرسمي للاقتصاد العالمي الموحد. ومع أن التاريخ الاقتصادي العالمي سوف يسجل هذه الخطوة باسم جون ريد، فإن هذا الإسم سوف يُذكر الى جانبه، مهما تقلبت الظروف، اسم عربي لأول مرة!

لكن الإسم العربي في هذا المجال، كائناً من كان صاحبه، لا يعني كثيراً للعرب، مع الأسف، وهم في مؤخرة مناطق العالم سواء على سلّم العولمة، أو على المقاييس الاقتصادية السابقة. بل لعل المنطقة العربية هي إحدى المناطق القليلة في العالم التي تداهمها العولمة قبل أن تمر في التنمية الحقيقية التي تحصنها وتؤهلها.

ذلك ان رحلة الأمير الوليد بن طلال العالمية على مركبة جون ريد المصرفية في التسعينات، تشبه كثيراً رحلة ابن عمّه الأمير سلطان بن سلمان على مركبة الفضاء الأميركية في عام ١٩٨٥، لأن صعود الأمير الشاب الى الفضاء الخارجي على مركبة أميركية لا تعني ان السعوديين والعرب قد دخلوا عصر الفضاء!

ومع ذلك، فإن الفتى العربي الغريب القلب واللسان في دنيا العولمة، والفضاء، لا يملك سوى التمني بأن تكون الصورة «النيكاتيف» فاتحة لتشكيل الصورة الحقيقية.

الضيف

توقيف رجل الأعمال اللبناني فؤاد مخزومي في دولة الإمارات

«خليفة» رفيق الحريري بوعد من ... عبد الحليم خدام!

❑ تردد اسم رجل الأعمال اللبناني فؤاد مخزومي مرة في الصحف البريطانية، عندما كانت تربطه علاقة ما، قيل إنها علاقة صداقة، مع الوزير العاثر الحظ في حكومة المحافظين السابقة جوناثان أيتكن (راجع «الميزان» في «ضيف» العدد الماضي، العدد السادس، المجلد الخامس)، حيث قيل إن مخزومي كانت له دالة على الوزير البريطاني السابق تسمح له بزيارته في منزله في أي ساعة من ساعات الليل والنهار. أما أخباره في الصحف العربية فعديدة وكلها من النوع الاجتماعي.

لكن أسم فؤاد مخزومي تردد أخيراً في أوساط رجال الأعمال، حيث قيل إن سلطات دولة الإمارات أوقفته لمدة يومين بسبب شكوى تقدم بها ضده أحد الموظفين العاملين في شركته هناك، وإنه أفرج عنه إكراماً للرئيس الياس الهراوي الذي زار ابو ظبي أخيراً. وللمخزومي مصالح في دولة الإمارات تتركز في صناعة «الإيترنيت» ومواد البناء، بالشراكة مع رجل الأعمال ميشال خلاط (هو فلسطيني الأصل كاثوليكي المذهب، ولا يمت بقرابة الى عائلة خلاط الطرابلسية الأرثوذكسية).

والمتداول الآن في أوساط رجال الأعمال في لندن، أن هناك خلافاً حاداً بين الشريكين مخزومي وخلاط في الإمارات وصل الى المحاكم، لكنه لم يعرف ما إذا كان لهذا الخلاف علاقة بتوقيف مخزومي. ويقود هذا الخلاف، كما تناهى الى «الميزان»، الى أن مخزومي أقام شركة للأعمال في الأردن سدد نفقاتها من حساب شركة الإمارات من غير علم شريكه الذي ثارت ثائرته عندما عرف بالأمر.

والمعروف أن ميشال خلاط شريك المخزومي، كان يملك في لندن بنك «تايمس تراست» الذي اشتراه من ورثة الصيرفي الفلسطيني – الأردني صليبا رزق بعدما وجد منتحراً في العاصمة الأردنية عمان في أواسط الثمانينات، ثم ما لبث أن باعه الى رفيق الحريري ليضمه الى بنكه المعروف «بنك البحر المتوسط».

أما فؤاد مخزومي، فإن عارفيه من رجال الأعمال اللبنانيين يقولون إن لديه طموحاً سياسياً تراقفه نزعة الى البروز والظهور. ويدّعي هؤلاء إنه يعتبر نفسه أحق بالزعامة البيروتية من رفيق الحريري، رئيس الحكومة الحالي، «لأن المخزومي بيروتي والحريري صيداوي»، على حد قول أحدهم!

ولذلك، كما يقولون، تستهويه إقامة الحفلات والمآدب التي تُنشر أخبارها في الصحف العربية في إطار النشاطات الاجتماعية، وأن أحب زاوية اليه في جريدة «الحياة» اللندنية هي زاوية «حول المدينة»!

ويروي رجال الأعمال اللبنانيون في لندن، أن فؤاد مخزومي يأخذ طموحه السياسي في بيروت على محمل الجد. ويقول بعضهم إنه افصح بذلك مرة أمام زملائه في جلسة لهم في بار فندق «دورشيستر» اللندني الفخم (يملكه حالياً سلطان بروناي)، قائلاً، والعهدة على الراوي، إن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام قد وعده بأن يكون خليفة رفيق الحريري.

ومنهم من يقول إن هذه الرواية مؤلفة. ومنهم من يقول إن مخزومي حكاها تعظيماً لمنزلته ونفوذه عند أهل الحل والربط في دمشق. ومنهم من يظن أنه إذا كانت الحكاية صحيحة، فإن خدام يكون قد قصد منها المعازحة لعلمه بما يدغدغ مشاعر محدثه!

لكن علاقة مخزومي بالحريري، كما يبدو، ليست علاقة منافسة وخصومة. فقد كان في طليعة رجال الأعمال الذين توافدوا الى فندق «دورشيستر» حيث عقد ندوة حوار قبل أربع سنوات في إطار الشعبة اللبنانية في غرفة التجارة العربية – البريطانية برئاسة جورج عسيلي.

وهكذا، فإن كل الطرق، كما يبدو، تؤدي الى ... الحريري!

الاعلانات PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في انحاء العالم Johnsons International Millington Road, Hayes, Middlesex UB3 4AZ TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454

بناية عيتاني - الطابق التاسع شارع التنوخيين رأس بيروت - لبنان هاتف: ٨٦٣٢٩٠ ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

المكاتب Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873 E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

الاعلانات العامة كمال فرج الله

مدير الانتاج عماد الفرزلي

مدير التحرير الطوان شكرالله حيدر

التصميم والاخراج PROXIMA ATELIER

الميزان AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738